جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجل:.....

أطروحة
مقدمة لنيل شهادة
دكتوراه الطور الثالث
في: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية
العنوان

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية
دراسة حالة شركة لافارج الجزائر بالمسيلة

من إعداد:
حروز خليفة

تاريخ المناقشة:2024/02/03

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبـــــة العلمية	المؤسسة	الصفـــــة
حسان بوبعاية	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
محمد العيد ختيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا ومقررًا
نبيلة جعيجع	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا مساعدا
رزيقة مخوخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
لمين عايد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
عمار بن عيشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
وليد عابي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مدعوا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
الخطوط الإسلامية مجانا | بسملة

شكر وتقدير

لو أنى أحمد الله دهرا ما أوفيته جزاء من النعم، الحمد لله لولا فضلة عليا لما تمكنت من إتمام هذه الرسالة، فالحمد لله والشكر له وحده كما يستحقه.

بداية أتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور ختيم محمد العيد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، لقبوله الإشراف على هذه الرسالة والذي أعتبره مثالا للعطاء، بعدما كان من قبل مشرفا على مذكرة الماستر، إذ لم يبخل عليا بعمله الغزير وتوجيهاته السديدة ومعلوماته القيمة، فله مني الشكر الجزيل.

كما لا أنسي الفضل الكبير لأختي الأستاذة الدكتورة المشرفة المساعدة جعيجع نبيلة التي لازمتني منذ كتابة الرسالة حتى نهايتها، فجزاها الله خير الجزاء على ذلك.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم ومناقشة هذا العمل، ولما سيقدمونه من ملاحظات علمية لتقويمه وإثرائه فلهم مني الشكر الجزيل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الذين أناروا لي الطريق وأخص منهم بالذكر: عيشاوي علي، وإلى كافة أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

كما اشكر كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد، بالأخص زملائي في الدراسة والعمل.

وفي الختام يشرفني أن أنوه بفضل أفراد أسرتي الكريمة، وأسال الله أن يجزي الجميع خير الجزاء.

ولله الفضل من قبل ومن بعد

الإهداء

أهدي عملي هذا المتواضع إلى أمي رحمة الله عليها

إلى أبي أطال الله في عمره

إلى رفيقة دربي زوجتي

إلى أولادي نهاد ومحمد علي ويونس ونوح

إلى كل إخواني وأخواتي وأصدقائي وزملائي

إلى كل من علمني حرفا جعله الله في ميزان حسناته

خليفة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في انشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية، بأبعادها المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) خلال الفترة ما بين (2003-2023)، بناء على وذلك من خلال الاستعانة بعدة أدوات أولها الملاحظة والمقابلة التي تم إجراء مع إطارات التابعة لشركة لافارج الجزائر بالمسيلة من أجل معرفة مساهمة الشركة وعلاقتها مع المؤسسات الاقتصادية التي تنشط داخل محيطها وكذلك تحليل البيانات المتعلقة المتحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم ومن الشركة محل الدراسة خلال فترة الدراسة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، كما انه يساهم بشكل كبير في انشاء المؤسسات المصغرة الصغيرة بالإضافة الى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا دل على ان لاستثمار الأجنبي المباشر دور في انشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة، المؤسسات المتوسطة، لافارج الجزائر بالمسيلة.

Résumé

Cette étude vise à connaître le rôle de l'investissement direct étranger dans la mise en place et le développement des institutions économiques locales, avec leurs dimensions (micro, petite et moyenne) au cours de la période comprise entre (2003-2023), sur la base de cela à travers l'utilisation de plusieurs outils, dont le premier est l'observation et l'entretien qui a été mené avec les pneus de Lafarge Algérie à M'sila afin de connaître la contribution de l'entreprise et sa relation avec les institutions économiques qui sont actives dans son environnement, ainsi que l'analyse des données relatives au ministère de l'Industrie et des Mines et de l'entreprise étudiée au cours de la période étudiée. Au cours de la période d'étude, l'étude a révélé que l'investissement direct étranger a un impact positif sur les entreprises (micro, petites et moyennes), car il contribue de manière significative à la création de petites micro-entreprises en plus du développement des petites et moyennes entreprises, ce qui indique que l'investissement direct étranger joue un rôle dans la création et le développement des institutions économiques.

Mots-clés: investissement étranger direct, entreprises économiques, micro-entreprises, petites entreprises, moyennes entreprises. Lafarge Algérie M'sila.

Abstract: .

This study aims to know the role of foreign direct investment in the establishment and development of local economic institutions, with their dimensions (micro, small and medium) during the period between (2003-2023), based on this through the use of several tools, the first of which is the observation and interview that was conducted with the tires of Lafarge Algeria in M'sila in order to know the company's contribution and its relationship with the economic institutions that are active within its surroundings, as well as analyzing the data related to the Ministry of Industry and Mines and from the company under study during During the study period, the study found that foreign direct investment has a positive impact on enterprises (micro, small and medium), as it contributes significantly to the establishment of small micro-enterprises in addition to the development of small and medium enterprises, and this indicated that foreign direct investment has a role in the

Key words: Foreign direct investment, **..**establishment and development of economic institutions economic enterprises, micro-enterprises, small enterprises, medium enterprises Lafarge Algeria M'sila.

فهرس المحتويات

قـائـمـة المـحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة	أ-ي
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	2
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	2
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	2
أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين	3
ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المنظمات والمؤسسات المالية الدولية	5
الفرع الثاني: مفاهيم ومصطلحات اساسية مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر	9
أولا: المستثمر الأجنبي المباشر	9
ثانيا: الدولة الأم والدولة المضيفة	10
ثالثا: مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر	11
الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الرابع: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر	13
أولا: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة	13
ثانيا: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي	14
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته	16
الفرع الاول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	16
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	17
أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة	17
ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي نفسه	18
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، المفاضة بينهما وأهم مبادئه	20

فهرس المحتويات

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	20
أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية	20
ثانيا: أشكال الاستثمار من حيث الغرض منها	30
الفرع الثاني: المفاضلة بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	31
الفرع الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر	33
المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	35
المطلب الأول: المنافع والمساوئ المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	35
الفرع الأول: إيجابيات ومنافع الاستثمار الأجنبي المباشر	57
أولا: منافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة	57
ثانيا: منافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المستثمرة	58
الفرع الثاني: مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر	59
أولا: مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة	59
ثانيا: مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول والشركات المستثمرة	60
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	61
الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمستثمر الأجنبي	61
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة الأم	62
الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة	63
أولا: المحددات السياسية	63
ثانيا: المحددات الاقتصادية	64
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	66
الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	66
أولا: النظرية الكلاسيكية	66
الفرع الثاني: النظرية النيو كلاسيكية	68
اولا: نظرية التحركات الدولية لراس المال (النيو كلاسيكية)	68
ثانيا: نظرية عدم كمال السوق	69
ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية (نظرية مع من تتاجر)	70
الفرع الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	70
أولا: نظرية توزيع المخاطر	70
ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج	71
ثالثا: النظرية الانتقائية لجون دنينغ في الإنتاج الدولي	75
رابعا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)	76
خامسا: نظرية الموقعية او البيئية	76

سادسا: نظرية الموقع المعدلة	76
المبحث الثالث: ماهية المؤسسات الاقتصادية وانواعها	100-78
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الاقتصادية	78
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الاقتصادية	78
اولا: ضبط مصطلحات الخاصة بمعاني المؤسسة:	79
ثانيا: مفهوم المؤسسات الاقتصادية	79
الفرع الثاني: خصائص ومقومات المؤسسة الاقتصادية	81
الفرع الثالث: ابعاد المؤسسات الاقتصادية	82
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الاقتصادية ووظائفها	83
الفرع الأول: معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية	83
أولا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم	83
ثانيا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني	85
ثالثا: حسب معيار طبيعة الملكية	88
رابعا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا	89
الفرع الثاني: وظائف ومهام المؤسسة الاقتصادية	91
أولا: الوظائف الرئيسية	91
ثانيا: الوظائف الفرعية	92
المطلب الثالث: أهمية المؤسسة الاقتصادية واهداف	96
الفرع الأول: أهمية المؤسسة الاقتصادية	96
أولا: الأهمية الاقتصادية	97
ثانيا: الأهمية الاجتماعية	97
الفرع الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية	97
خلاصة الفصل الأول	100
الفصل الثاني: العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة	
تمهيد	
المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المصغرة	115-105
المطلب الأول: ماهية المؤسسات المصغرة	105
الفرع الأول: تعاريف مختلفة للمؤسسات المصغرة	105
أولا: تعريف المؤسسات المصغرة المعمول به لدى بعض الدول	105

ثانيا: تعريف المؤسسات المصغرة لدى بعض المنظمات	106
الفرع الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات المصغرة	107
المطلب الثاني: أهمية واهداف المؤسسات المصغرة واهم الإصلاحات لتهيئة مناخ ملائمة لها	109
الفرع الاول: أهمية المؤسسات المصغرة	109
أولا: أهمية المؤسسات المصغرة بالنسبة لصاحب المؤسسة	109
ثانيا: أهمية المؤسسات المصغرة بالنسبة للمجتمع	109
ثالثا: أهمية المؤسسات المصغرة بالنسبة للدول	109
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المصغرة	110
الفرع الثالث: الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لتهيئة مناخ ملائمة للمؤسسات المصغرة	111
أولا: التحفيزات الجبائية	111
ثانيا: تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية	112
ثالثا: إنشاء وكالات تمول إنشاء المؤسسات	112
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المصغرة	113
الفرع الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المصغرة	113
أولا: التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المصغرة	113
ثانيا: التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المصغرة	114
الفرع الثاني: أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار والمؤسسات المصغرة	114
المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الصغيرة	115-126
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة	115
الفرع الأول: تعاريف مختلفة للمؤسسة الصغيرة	115
أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة المعمول به لدى بعض الدول	115
ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة من بعض المنظمات	116
الفرع الثاني: المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة	117
أولا: المعايير الكمية	117
ثانيا: المعايير النوعية (الوظيفية)	118
الفرع الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة	119
المطلب الثاني: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة، أهدافها، أهم الصعوبات وأسباب فشلها	120
الفرع الأول: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني	120
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة	120
الفرع الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة وأسباب فشلها	121
أولا: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة	121
ثانيا: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة	122
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة	123

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة	124
أولا: الاثار الإيجابية للمؤسسات الصغيرة	124
ثانيا: الاثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	125
الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الصغيرة	125
الفرع الثالث: أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار والمؤسسات الصغيرة	126
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المتوسطة	139-127
المطلب الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة	127
الفرع الاول: أسباب اختلاف تحديد مفهوم المؤسسات المتوسطة	127
الفرع الثاني: تعاريف مختلفة المؤسسة المتوسطة	128
أولا: تعريف المؤسسات المتوسطة المعمول به لدى بعض الدول	128
ثانيا: تعريف المؤسسات المتوسطة من بعض المنظمات	128
الفرع الثالث: خصائص وسمات المؤسسات المتوسطة	129
أولا: الخصائص المرتبطة بالملكية والادارة والتنظيم	130
ثانيا: الخصائص المرتبطة براس المال والتمويل والانتشار الجغرافي	131
المطلب الثاني: دوافع ظهور المؤسسات المتوسطة، اهميتها واهم معوقات تطويرها	131
الفرع الأول: دوافع انشاء المؤسسات المتوسطة	132
أولا: دافع اقتصادي	132
ثانيا: دافع مالي	132
ثالثا: الدافع الاجتماعي	132
الفرع الثاني: أهمية ودور المؤسسات المتوسطة	133
أولا: أهمية المؤسسات المتوسطة على مستوى الفرد المالك	133
ثانيا: أهمية المؤسسات المتوسطة على مستوى المجتمع	133
ثالثا: أهمية المؤسسات المتوسطة على المستوى العالمي	134
الفرع الثالث: معوقات تطوير المؤسسات المتوسطة	134
أولا: معوقات اقتصادية	134
ثانيا: معوقات تشريعية وضريبية	135
ثالثا: المعوقات المالية	135
رابعا: المعوقات الاجتماعية والثقافية	135
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المتوسطة	136
الفرع الاول: أثر الاستثمار الأجنبي على المؤسسات المتوسطة	136
أولا: التأثير الإيجابي	136
ثانيا: التأثير السلبي	137

الفرع الثاني: أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار والمؤسسات المتوسطة	137
خلاصة الفصل الثاني	139
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	
المبحث الأول: عرض وتقديم مؤسسة لافارج الجزائر بالمسيلة	154-143
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الدراسة	143
الفرع الأول: مبررات اختيار المؤسسة	143
الفرع الثاني: مجموعة لافارج هولسيم	143
اولا: لافارج هولسيم	143
ثانيا: لافارج الجزائر	144
ثالثا: مؤسسة لافارج هولسيم حمام الضلعة بالمسيلة	145
الفرع الثالث: القيم الأساسية للمؤسسة وأهدافها	146
أولا: القيم الأساسية لمؤسسة لافارج هولسيم المسيلة	146
ثانيا: أهداف مؤسسة لافارج هولسيم	146
المطلب الثاني: نشاط المؤسسة، اهم إنجازاتها وآفاقها	147
الفرع الأول: نشاط المؤسسة واهم منتوجاتها	147
أولا: النشاط الرئيسي للمؤسسة	147
ثانيا: أنواع المنتجات	148
الفرع الثاني: عملية أنتاج الاسمنت	148
الفرع الثالث: إنجازات المؤسسة وافاقها المستقبلية	149
أولا: إنجازات مؤسسة لافارج هولسيم	151
ثانيا: آفاق ورؤية المؤسسة 2025	151
المطلب الثالث: أهم مقومات الصناعة لمؤسسة لافارج هولسيم المسيلة	152
الفرع الأول: عناصر الإنتاج	152
اولا: المادة الأولوية	152
ثانيا: اليد العاملة	152
الفرع الثاني: الأسواق واللوجستيك	153
أولا: الأسواق	153
ثانيا: خطوط النقل والمواصلات	154
الفرع الثالث: القوى الداعمة والمحركة	154

المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة، عرض وتحليل البيانات	154
المطلب الاول: منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات	156
الفرع الاول: منهج الدراسة	156
الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات	156
أولا: الدراسة الاستكشافية	156
ثانيا: الملاحظة الميدانية	157
ثالثا: المقابلة	157
رابعا: دراسة السجلات الوثائق	158
خامسا: دراسة الحالة	158
المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات	160
الفرع الاول: عرض وسرد البيانات	160
أولا: البيانات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة	161
ثانيا: البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة	161
ثالثا: البيانات المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة	162
الفرع الثاني: تحليل البيانات	163
أولا: تحليل بيانات المتعلقة بنشأة وتطور عدد المؤسسات المصغرة خلال الفترة 2003-2023	163
ثانيا: تحليل بيانات المتعلقة بنشأة وتطور عدد المؤسسات الصغيرة	164
ثالثا: تحليل بيانات المتعلقة بنشأة وتطور عدد المؤسسات المتوسطة	165
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	166
المطلب الأول: اختبار الفرضيات	166
الفرع الأول: اختبار الفرضية الاولي	166
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية	167
الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة	170
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات	173
الفرع الأول: مناقشة وتحليل نتائج الفرضية الاولي	173
الفرع الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الفرضية الثانية	173
الفرع الثالث: مناقشة وتحليل نتائج الفرضية الثالثة	174
خلاصة الفصل	178
الخاتمة	179
قائمة المراجع	180
الملاحق	190
الملخص	

قـائـمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين مختلف اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	51
02	التوزيع الجغرافي المتوازن لشركة لافارج هولسيم عبر الأسواق العالمية (عدد الموظفين)	143
03	أهم إنجازات ووحدات لافارج هولسيم في الجزائر	144
04	مجموعة مؤسسات لافارج هولسيم الجزائر	145
05	خصائص وتركيبة المنتج ومجالات استخدامه	146
06	المواد الأولية الداخلة في عملية إنتاج الإسمنت	152
07	برامج التكوين لمختلف الفئات المستهدفة	152
08	مناخ سير المقابلة	158
09	تطور عدد المؤسسات المصغرة في المسيلة 2023/2003	163
10	تطور عدد المؤسسات الصغيرة في المسيلة 2023/2003	164
11	تطور عدد المؤسسات المتوسطة في المسيلة 2023/2003	165
12	مساهمة مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة في انشاء وتطوير المؤسسات.	167
13	نقاط التو افق ونقاط الاختلاف في آراء المسؤولين	168
14	نقاط التو افق ونقاط الاختلاف في آراء المسؤولين	170
15	درجة تحقق الجانب النظري مقارنة مع الإجابات للفرضية الثانية	171
16	درجة تحقق الجانب النظري مقارنة مع الإجابات للفرضية الثانية	172
17	تحقق الجانب النظري مع إجابات المسؤولين للفرضية الثالثة	173

قـائـمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنموذج المقترح للدراسة	ط
02	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	33
03	دور ة حياة المنتوج الدولي في العديد من الدول	73
04	مراحل دورة حيا ة المنتج الدولي	74
05	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم	84
06	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الشكل القانوني	88
07	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار طبيعة الملكية	89
08	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار النشاط الاقتصادي	90
09	أهم منتجات وحدات لافارج هولسيم الجزائر	148
10	مراحل عملية أنتاج الاسمنت في مصنع لافارج للإسمنت بالمسيلة	150
11	مقومات مجموعة لافارج هولسيم	154
12	نموذج يبين شكل مخطط دليل المقابلة	158
13	تطور عدد المؤسسات المصغرة في المسيلة خلال الفترة ما بين 2003-2023	160
14	تمثيل بياني لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة خلال الفترة 2003-2023	161
15	تمثيل بياني لتطور عدد المؤسسات المتوسطة خلال الفترة 2003-2023	162

قـائـمـــة الملاحق

رقم الشكل	عنوان الملاحق	الصفحة
01	أنموذج المقترح للدراسة	ط
02	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	33
03	دور ة حياة المنتوج الدولي في العديد من الدول	73
04	مراحل دورة حيا ة المنتج الدولي	74
05	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم	84
06	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الشكل القانوني	88
07	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار طبيعة الملكية	89
08	أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار النشاط الاقتصادي	90
09	أهم منتجات وحدات لافارج هولسيم الجزائر	148
10	مراحل عملية أنتاج الاسمنت في مصنع لافارج للإسمنت بالمسيلة	150
11	مقومات مجموعة لافارج هولسيم	154
12	نموذج يبين شكل مخطط دليل المقابلة	158
13	تطور عدد المؤسسات المصغرة في المسيلة خلال الفترة ما بين 2003-2023	160
14	تمثيل بياني لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة خلال الفترة 2003-2023	161
15	تمثيل بياني لتطور عدد المؤسسات المتوسطة خلال الفترة 2003-2023	162

مقدمة

مقدمة

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر، في مقدمة أغلب المواضيع التي تهتم بها المجتمعات في سائر دول العالم، فقد حظي بتقدير متميز وخاص ، من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين منذ ظهوره إلى يومنا هذا، فتناولوه في دراساتهم وأدبياتهم بالتفصيل، إذ أضحى يعد من القضايا الاقتصادية الضرورية والحاسمة، والغير قابلة للنقاش خصوصا في الآونة الأخيرة، لما يؤديه من أدوار مختلفة وما ينجر عنه من أثار إيجابية لكل أطرافه (الدول الأم ، المستثمر والدول المضيفة) ، كما أنه يعد مصدر من مصادر التمويل في الدول المستضيفة له (الدول النامية أو الدول المتقدمة) على حد سواء ، وبالخصوص في عملية تنمية اقتصادها، وهذا بأشكاله وأصنافه المتعددة والمختلفة، مرورا من الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك، فيعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في دفع وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة النشاط الاقتصادي، وهذا من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير مناصب عمل بطرق مباشرة وغير مباشرة، مما ينجر عنه زيادة الدخل والرفع من المستوى المعيشي للعمال، بالإضافة الى كل هذا فإنه يساهم بشكل كبير في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى اكتساب العمال المحليين لمهارة أعلى وخبرة أكبر، فبفضله أصبحت الدول النامية والجزائر خصوصا تتسابق لجذبه وتوفير له مناخ ملائم ، من أجل الاستفادة من كل هذه المكاسب المحققة.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخير أي في القرن العشرين، أصبح يمثل الحجر الأساس لأي مؤسسة اقتصادية، لما يقدمه من خدمات ومساعدات لها من تمويلها برأس المال وتكنولوجيا وغيرها من المساعدات الأخرى، فبذلك يعتبر النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في توفير مستلزماتها الإنتاجية، وحتي المالية ، وبالرغم من تعدد مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية إلا أنه تبقى مشكلة اختيارها من المواضيع الأساسية لمالية المؤسسة، ولكن هناك جدل كبير بين الكثيرين من المفكرين والباحثين الاقتصاديين فلكل منهما رأي، حيث اختلفت آراؤهم بين مؤيدين ومعارضين لإمكانية تحقيق هيكل مالي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، لذا حاول الباحثون إبراز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على المؤسسات الاقتصادية.

في حين سعت الجزائر كغيرها من دول العالم للاهتمام بقطاع المؤسسات الاقتصادية، خصوصا بعد الانفتاح على الأسواق العالمية، حيث انتهجت سياسات ذات إصلاحات اقتصادية واسعة تم من خلالها إصدار جملة من القوانين والتشريعات قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وهذا من خلال فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب الذين يريدون

الاستثمار في الجزائر، كما أنه بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يولد تداعيات إيجابية للمؤسسات الاقتصادية المحلية في البلد المضيف، باعتباره مصدرا من مصادر التمويل الخارجي من جهة، وناقلا للتكنولوجيا المتطورة والمعرفة الفنية من جهة أخرى، وهذا بهدف زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، من خلال إنشاء روابط مع المؤسسات الأجنبية الممثلة للاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال حركة العمال ذوي الخبرة من هذه المؤسسات إلى المؤسسات المحلية.

اولا: إشكالية الدراسة

مما لا شك فيه أنه، توجد علاقة تربط ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية المحلية سوآءا بالإيجاب أو بالسلب.

وتأسيسا على ما تم تقديمه، تظهر لنا معالم الإشكالية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة، والتي يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية في شركة لافارج الجزائر بالمسيلة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

1. إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة؟
2. ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة؟
3. ما هي نوع العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة؟

ثانيا: الفرضيات

من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

1. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة.
2. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي لى المؤسسات(المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائربالمسيلة.

3. علاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة علاقة ترابطية تكاملية .

ثالثا: متغيرات الدراسة

1. **المتغير المستقل:**

يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ونعني به بأنه امتلاك مجموعة لافارج الفرنسية لمصانع لإنتاج وتسويق الإسمنت بالجزائر، والمتمثل في شركة لافارج الجزائر بالمسيلة، وقد نتج عنه:

- شراكة مع سواكري في بسكرة.
- مصنع عقاز OGGAZ بمعسكر.
- مصنع لافارج صاك ببرج بوعريريج.

2. **المتغير التابع:** المؤسسات الاقتصادية المحلية بأبعادها المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة).

- **المؤسسات الاقتصادية:** هي وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية، وبشرية تساعد في دعم العملية الإنتاجية من خلال توزيع المسؤوليات والمهام بين الأفراد في بيئة العمل، كما لها العديد من التصنيفات.
- **المؤسسات المصغرة:** هي الشركات أو الأعمال التجارية التي تمتلك عددًا قليلًا من الموظفين والموارد 10 أشخاص أو أقل، وتعمل عادة في مجالات محدودة أو متخصصة.
- **المؤسسات الصغيرة:** هي المؤسسات التي تضم 50 موظفًا أو أقل، وتتميز بحجمها الصغير ونطاق عملها المحدود، كما أن إجمالي إيراداتها لا يزيد على 50 مليون دينار جزائري سنويًا، وتشكل جزءًا هامًا من القطاع الخاص في العديد من الدول، حيث تعتبر محركًا للاقتصاد والتنمية المستدامة، كما أنها تشكل مصدرًا هامًا لخلق فرص العمل والابتكار.
- **المؤسسات المتوسطة:** هي المؤسسات التي يتراوح حجمها بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة، وتعمل عادةً في قطاعات مختلفة مثل الصناعة والخدمات والتجارة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها ، فهي تتناول موضوعين متكاملين فيما بينهم ، فالاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية لها أهمية كبيرة لكل من الباحثين والدارسين في إثراء المعرفة العلمية والعملية ، وتسليط الضوء على الأساليب العلمية للاستثمار الأجنبي المباشر، والأهمية العملية للاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي له في تنمية اقتصاد الدولة ، فيعتبر أحد أهم مقومات الحياة الاقتصادية المعاصرة، كما تتجلى أهميتها من خلال إبراز لدوره في إنشاء وتطوير المؤسسات

الاقتصادية المحلية في شركة لافارج هولسيم المسيلة، وكذا تحديد أهم النقائص المهمة والفاعلة في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية ، ومن الناحية الأكاديمية ستسهم هذه الدراسة بتوفير قاعدة بيانات ومعلومات هامة لدراسات لاحقة، وتشكيل إطار نظري لتوضيح أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر، وما له من تأثير في المؤسسات الاقتصادية المحلية بأبعادها المؤسسات(المصغرة، الصغيرة و المتوسطة).

خامسا: أهداف الدراسة

انطلاقا من تحديد مشكلة الدراسة ومتغيراتها، فإن الغرض من الدراسة والخوض في هذا الموضوع لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

1. توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية المحلية، بما فيها المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، فيعتبر هذا البحث من الناحية النظرية مكملا للبحوث السابقة.
2. إبراز مساهمة أو الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية والوطنية.
3. إمكانية تمويل المؤسسات الاقتصادية المحلية، باعتبار الاستثمار الأجنبي أحد البدائل التمويلية الحديثة.
4. تحديد المشكلات والصعوبات التي يمكن أن تواجهها كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية، واقتراح الحلول المناسبة لهذه المشكلات والصعوبات.
5. دراسة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الاقتصادية المحلية بأبعادها والمتمثلة في المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة).
6. تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية من حيث التطوير والنشأة، والتعرف على اتجاه وقوة العلاقة مما يساعد متخذي القرار في رسم السياسات المناسبة التي تدعم تحقيق النمو والتنمية في الدولة.
7. تقديم اقتراحات وتوصيات إلى كل من يسعى إلى إنشاء مؤسسة، على ضوء النتائج التي ستصل إليها الدراسة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية.

سادسا: مبررات ودوافع اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع بالذات منها ما هو شخصي، وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

1. **أسباب شخصية:**

أ. الفضول والتساؤل عن سبب تميز مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر عن باقي المؤسسات الوطنية التي تنشط معها في نفس الميدان.

ب. رغبة الباحث في إضافة شيء جديد للمكتبة، باعتبار الدراسات نادرة في هذا الميدان خصوصا في موضوع ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية.

ت. توافق الموضوع مع طبيعة التخصص المتبع وهو تخصص مالية وتجارة دولية.

ث. دراسة موضوع المؤسسات (المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة) يمكن أن يفيدنا بصفتنا طلبة مقبلين على التخرج .

2. **أسباب موضوعية:**

أ. طبيعة وموضوع الدراسة وتعلقه بمجال التنمية المحلية، وكذا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهامه في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية بالجزائر.

ب. الاهتمام المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية.

ت. إهتمام الدولة الجزائرية وخصوصا وزارة التعليم العالي بالمؤسسات الناشئة التي هي جزء لايتجزأ من المؤسسات المصغرة والصغيرة.

ث. صدورقانون الاستثمار الجديد 2022 وما يحملة من تعديلات من شانها تهيئ المناخ للمستثمر الأجنبي،خصوصا قانون 49%-51% وكذا تحويل الأرباح .

سابعا: حدود الدراسة

قمنا بإعداد الدراسة ضمن الحدود التالية:

1. **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على الأبعاد الثلاثة للمؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى المتغير المستقل المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. **الحدود المكانية:** لقد أجريت الدراسة على مستوى مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة.

3. **الحدود الزمنية:** الفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسة هي من بداية شهر أفريل2020 إلى سبتمبر2023، أين تم جمع البيانات والمعلومات، وكذا دليل المقابلة مع إطارات المؤسسة.
4. **الحدود البشرية**: أجريت الدراسة مع إطارات المؤسسة الذين قدر عددهم ب 05 إطارات وهم في علاقة مع مجال الدراسة من بين 220 إطار، إذ تمت مقابلتهم شخصيا من أجل الإجابة على أسئلة دليل المقابلة.

ثامنا: المنهج المستخدم وادوات الدراسة

في إطار هذا البحث، ومن أجل معالجة الدراسة والإلمام بجميع جوانبها، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، ومحاولة منا إثبات مدى صحة الفرضيات من عدمها، وبغية الوقوف على دور الاستثمار الأجنبي في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية في الجزائر، تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي لتناسبه مع طبيّعة الموضوع، لوصف وتحليل الظواهر وإيجاد العلاقات بين متغيرات الدراسة، وصفاً دقيّقا ًمن خلال تقديّم التعاريّف والمفاهيّم الأساسية ، وذلك بالاعتماد على المراجع والمصادر الجاهزة (الكتب العربية والأجنبية وبعض الدراسات المنشورة في الدوريّات أو المقدمة في شكل أوراق بحثيّة في الملتقيّات العلميّة، المقالات والإحصائيات المنشورة على شبكة الأنترنيت ذات العلاقة بموضوع البحث) لبناء إطار نظري شامل ومتكامل.

أما الجانب التطبيقي، فقبل إجراء الدراسة الميدانية المعمقة، تم القيام بدراسة استطلاعية تهدف إلى استكشاف ميدان الدراسة لواقع شركة لافارج الجزائر بالمسيلة، والتي تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأساسية والمتمثلة أساسا في الملاحظة الميدانية لهذه المؤسسة، والمقابلة الحرة التي تمت مع إطارات القطاعات الموجودة داخل هذه المؤسسة والتي تربطها علاقة بالموضوع، إلى جانب الوثائق والسجلات والبيانات من أجل تحليلها للوصول إلى استنتاجات واقتراحات من شأنها الاعتماد عليها في المستقبل.

تاسعا: صعوبات الدراسة

لا يكاد يخلو كل بحث علمي من صعوبات وعقبات يتلقاها الباحث منذ اختياره لموضوع الدراسة إلى غاية الانتهاء منه، ولقد واجهتنا صعوبات ومشاكل جمة في مسيرة إعدادنا لهذا العمل، أردنا الإشارة لها من أجل لفت نظر الدارسين وبغية تفاديها مستقبلا، كما نود لفت اهتمام المسؤولين ومصادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة إنجاز بحوثهم العلمية، ومن بين هذه الصعوبات نذكر أهمها كما يلي:

1. صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، لتحفظ المؤسسة بقاعدة البيانات المتخصصة.
2. من بين الصعوبات التي واجهتها كانت أثناء إجراء الدراسة الميدانية، صعوبة إجراء مقابلة مع مسؤولي المؤسسة، الذين يتحفظون كثيرا في منح المعلومات والوثائق بحجة سرية المهنة.

عشرة: عرض وتحليل الدراسات السابقة

نظرا لأهمية الدراسات السابقة في توجيه هذا البحث، وتحديد موقع مساهمته العلمية بالمقارنة مع ما قدمه الغير، لذا سيتم استعراض بعض الدراسات التي تطرقت لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا لموضوع المؤسسات الاقتصادية سوآءا من الجانب النظري أو التطبيقي، وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في صورة شاملة أو جزئية، نذكر منها الآتي:

أ. **الدراسة الاولى:** قام بها **قويدري محمد** (2006) : هدفت هذه الدراسة إلى تبيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإبراز أهميته في زيادة النمو الاقتصادي بشكل عام وترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص باعتبارها إحدى الدعائم الرئيسية المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه محصور في بعض الأنشطة والنصيب الأكبر موجه لقطاع المحروقات لذا يجب تثمين الفرص الاستثمارية المتاحة وتحسين المناخ الاستثماري والاستناد على الطرف الأجنبي أكثر لما يقدمه من دعم تكنولوجي وزيادة القدرة الإنتاجية.

ب. **الدراسة الثانية**: قام بها **منصور دياب** (2012) (منصور، 2012)- بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر- رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير قسم: العلوم الاقتصادية فرع: التخطيط دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين 1980 و2011 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/145/7/1/13494 ، وكان الهدف من هذه الدراسة تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة-والمتوسطة او بالأحرى اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة-والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة أنه لا توجد علاقة سببية موجبة بين متغيرات الدراسة أي ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت. **الدراسة الثالثة**: قام بها **احمد يقور**(2015): (يقور، 2015) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة

(1980 2011)، وقد توصلت الدراسة إلى انه لا وجود للعلاقة بين المتغيرين، وان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع لطبيعة السياسات المعتمدة وطبيعة المناخ الاستثمار الغير مساعد.

ث. **الدراسة الرابعة**: قامت بها **العطري فاطمة والدوادي الشيخ**(2020) (العطري و الشيخ ، 2020): بعنوان" **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة قياسية (2000-2017)** مقال مقدم ضمن مجلة **إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد 06 العدد 03 ،2020 (العطري و الشيخ ، 2020)، رابط المقال/ https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123505 . وجاءت هذه الدراسة لتوضح لنا مدي تاثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى2017 ، بناء على الأساليب الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية و المتمثلة في اختبار ديكي - فولر واختبار فليبس بيرون لاختبارات التكامل المشترك لتوصل إلى طبيعة العلاقة بينهما في المدى البعيد والقصير

وقد توصلت الدراسة إلى أن متغيرات الدراسة تستقر في الفروق الأولى، بإضافة إلى غياب السببية بينهم، كما أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك غياب علاقة توازنية بين تلك المتغيرات في المدى الطويل خلال فترة الدراسة.

ج. **الدراسة الخامسة:** قامت بها كل من بن ضيف جميلة ومعوش داني كبير بعنوان **" Partenariat Une Option Stratégique Pour L'entrepris Algérienne Afin D'acquérir La Technologie Et Contribuer A L'amélioration Des Capacités Locales De Production**، مقال مقدم ضمن مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ، العدد 02 ، 2018 رابط المقال https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91804(بن ضيف و معوش، 2018) . وجاءت هذه الدراسة لتوضح لنا **مدى تأثير الشراكة على الشركة الجزائرية**

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض وتحليل أهم الكتابات السابقة التي وقفنا عليها، والتي تناولت بعض مفردات الموضوع سوآءا من جهة المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر)، أو من جهة المتغير التابع (المؤسسات الاقتصادية المحلية) بأبعاده الثلاثة المؤسسات (المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة)، يبدو جليا أن هذه الدراسة تلتقي مع بعض الدراسات السابقة، التي تناولت الموضوع ذات الصلة بالدراسة يتبين لنا فيما يلي:

أ. **من حيث الاتفاق والتقاطع مع الدراسات السابقة:**

- تتفق دراستنا مع باقي الدراسات، على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المحلية، وكذا أهمية المؤسسات الاقتصادية.

- كما تتوافق دراستنا مع دراسة (منصور دياب) في العديد من النقاط خصوصا النتائج المتوصل اليها في الدراسة.
- كما تتفق مع دراسة (العطري فاطمة والدوادي الشيخ) كبير في أسلوب الدراسة والمتمثل في دراسة حالة، وبنفس طريقة التحليل المعتمدة من خلال تحليل بيانات.

ب. من حيث الاختلاف والتميز مع الدراسات السابقة:

كما تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث أنها:

- تقديم إطار نظري حديث حول متغيرات الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية بأبعادها الثلاثة، حيث تم عرض هذه المفاهيم بطريقة تسهل للباحثين الوصول إليها واستخلاص المطلوب.
- تقوم الدراسة الحالية بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على كل بعد من أبعاد المؤسسات الاقتصادية وهذا لم نسجله إلا في دراسات قليلة، حيث أن أغلب الدراسات اتجهت إلى دراسة تأثير أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع ككل.
- لا توجد دراسة على حد علم الباحث تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المصغرة، وهو ما تميزت به دراستنا الحالية.

احدى عشر: نموذج الدراسة

في ضوء مشكلة البحث والفرضيات نقترح أنموذج للدراسة والمتمثل في الشكل رقم (01)، وتم تصميمه وضبط أبعاده بالاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري، والشكل الموالي يوضح أنموذج الفرضي للدراسة

الشكل 1: الأنموذج المقترح للدراسة.

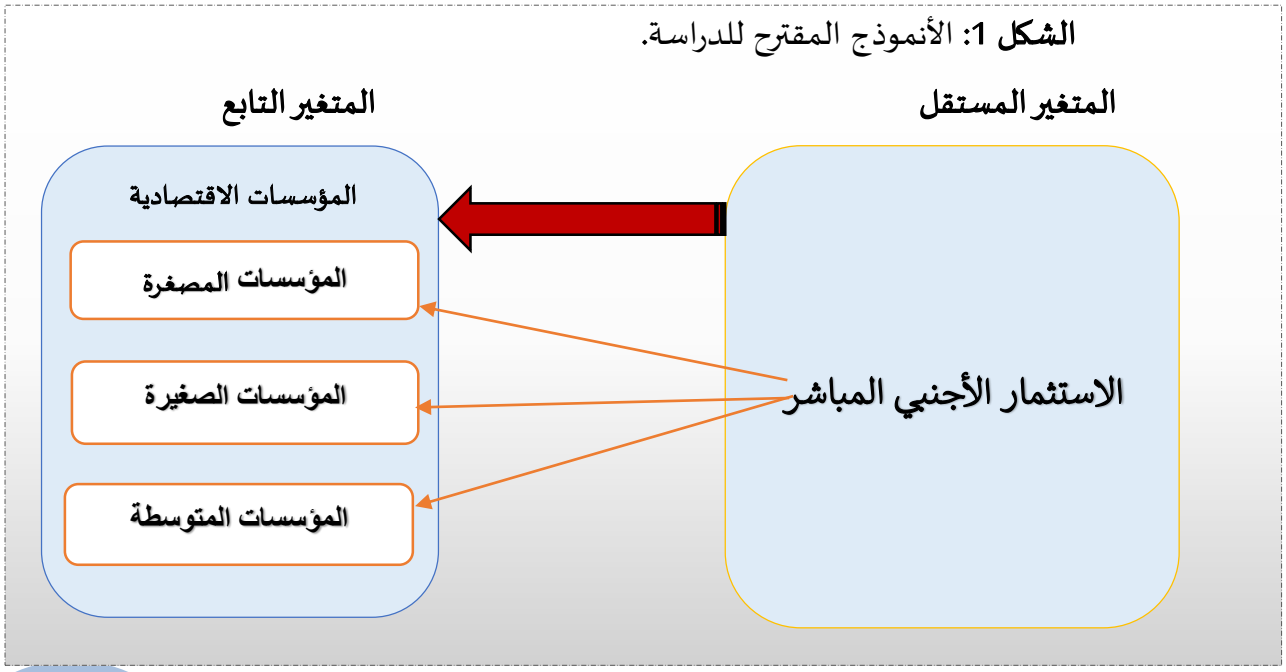

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أدبيات الدراسات السابقة.

من خلال الشكل يمكن شرح أنموذج الدراسة حول الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وقد تم الاعتماد في بناء هذا الأنموذج على أساس افتراض وجود متغَيرين، حيث يتمثل المتغَير المستقل في الاستثمار الأجنبي المباشر بمؤشرين هما التمويل برأس المال ونقل التكنولوجيا، أما المتغير التابع فيتمثل في المؤسسات الاقتصادية بأبعادها الثلاثة تبعا لتصنيفها ووفق مقياس الحجم، المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) محل الدراسة.

اثنا عشر: هيكل الدراسة

بغرض الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، ودراستها في صورتها الصحيّحة والملائمة، استهل الباحث البحث بمقدمة تشمل صورة مختصرة عن موضوع الدراسة، وتتضمن الآتي:(ملخص البحث ، الإشكالية والفرضيات، أهمية الدراسة وأهدافها، حدود الدراسة وصعوباتها، عرض وتحليل الدراسات السابقة، وأخيرا أنموذج الدراسة) وأختتم بخاتمة تشمل الإجابة عن الإشكالية وتوضيح النتائج المتواصل إليها والاقتراحات المتعلقة به، بينهما ثلاثة فصول مترابطة ومتكاملة تعالِج جوهر ولب الموضوع؛ (فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي)، كما أن كل فصل ينقسم بدوره إلى مباحث ومطالب، ونبين ذلك كما يلي:

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي والذي سنقدمه في ثلاثة مباحث، الأول يتضمن مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى محدداته وأهم النظريات المفسرة له، في حين خصص المبحث الثالث للإطار النظري الخاص بالمؤسسات الاقتصادية المحلية، حيث سنتناول فيه دراسة مفصلة لماهية المؤسسات الاقتصادية، تصنيفاتها، أهميتها وأهدافها.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بأبعاد المؤسسة الاقتصادية (المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث اهتم كل مبحث بجانب مخصص، إذ نتطرق في المبحث الأول إلى علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المصغرة، أما

المبحث الثاني علاقته بالمؤسسات الصغيرة، وفي المبحث الثالث والأخير فتطرقنا فيه إلى علاقته بالمؤسسات المتوسطة.

وأما الفصل الثالث سنتطرق فيه إلى إجراءات الدراسة الميدانية، حيث سيتم فيه التعريف بميدان ومنهجية الدراسة، الدراسة الاستطلاعية، كما سنتناول فيه دراسة النتائج الميدانية لتأثير وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الاقتصادية المحلية بأبعادها، ثم اختبار الفرضيات ومناقشتها وتحليلها وعرض لأهم النتائج المتواصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- ماهية المؤسسات الاقتصادية.

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، واحد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية، بالنظر لأهمية أثاره على الدول المضيفة والدول الأم، كما يعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول ، نظرا للدور الذي يمكن أن يؤديه في الدول المضيفة، من خلال مختلف المنافع التي يجلبها معه والتي تؤدي إلى الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وعليه فإن الكثير من الدول سواء كانت متقدمة أم نامية، تسعى جاهدة وراء ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية استغلت الفرصة في الحرب الروسية الأوكرانية وجذبت اليها أهم وأحسن المصانع الألمانية ، وتعمل على تعظيم الاستفادة من منافعه وتقليل المخاطرة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل عدد من النقاط التي تساعدنا أكثر في التعرف على متغيرات الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات الاقتصادية المحلية)، وهذا من خلال عرض لمحة عامة عن الأدبيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويليها قسم خاص بالمؤسسات الاقتصادية، وذلك بغية بناء قاعدة معرفية تكون بمثابة مدخل لموضوع الدراسة، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل وتنظيمه على النحو الاتي:

- **مدخل الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، مبادئه وأهدافه.**
- **ماهية المؤسسات الاقتصادية.**

المبحث الأول: مدخل الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العوامل المساعدة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، داخل الدولة المضيفة له، ويظهر ذلك جليا في الدور الكبير الذي يلعبه في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وسنتناول ضمن هذا المبحث، مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أين تم تقديم مجموعة من التعاريف من قبل الباحثين وكذا المؤسسات المالية، مع تحديد خصائصه، أسبابه، دوافعه، أهميته وأهدافه، وكذا التعرف على أشكاله المختلفة، أنواعها والعوامل المؤثرة فيه، ثم ننتقل إلى توضيح الأثار المترتبة عن جذبه، مزاياه وعيوبه، محدداته، وأهم النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

توفر لنا الأدبيات الحالية إطاًرا عريضا، يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، لا ينقطع بتاتاً لكونه ظاهرة اقتصادية أساسية، نالت وما زالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال، والشركات وكذلك الدول المتقدمة والنَّامية على حد سواء هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنه يمثل حاليا قضية شائكة وغامضة لها مؤيدوها ومعارضوها، واتضحت جليا بعد أزمه كورونا وما حدث فيها من تكدس وانكماش للاقتصاد في كل أنحاء العالم، وكذا ما خلفته الحرب الروسية الأوكرانية، فتعددت بذلك التعاريف والتي سنعرض هنا لبعض منها، كما نتطرق إلى خصائصه والأسباب التي دفعت كل من الدول المضيفة للبحث عن هذا الاستثمار، وكذا الدول المستثمرة للبحث عن المستثمرات.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر FDI [*]

لقد اختلف الباحثون والاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا عند محاولتهم إيجاد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، فكل واحد منهم يراه بمنظوره الخاص، خصوصا من حيث التسمية خاصة، فنجد إلى جانب هذه التسمية، تسمية الاستثمار المباشر الدولي ، وكذا الاستثمار المباشر في الخارج ، وقصد تفادي الوقوع في الخلط بين مختلف التسميات أو المصطلحات سوف نستخدم في هذه الدراسة مصطلح الأكثر شيوعا وتداولا مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نتطرق إلى مجموعتين من التعاريف، لدى بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين ، وكذا من قبل المنظمات والمؤسسات المالية الدولية.

[*] **FDI** Foreign Direct Investment.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين

تعددت التعاريف التي وردت في شأن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، من بينهم باحثين عرب وأجانب، لا يمكننا سردهم هنا كاملا، إلا أننا سنحاول أن نذكر البعض منهم، وهم كالتالي:

يعرفه الدكتور **فريد النجار يعرفه** على أنه: " كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو الأجيال طويلة الأجل" (النجار، 2000، صفحة 10).

وأهم ما ورد في هذا التعريف هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد في امتلاك المستثمر الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية كاملة، أو مشتركة، يسعى من وراءها إلى تحقيق العديد من الأهداف.

بينما **علي عبد الفتاح أبو شرار** يعرفه "في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد" (أبو شرار، 2007، صفحة 222).

ونزيه عبد المقصود مبروك يقول عليه بأنه" تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة" (نزيه، 2007، صفحة 31) .

في حين غول فرحات يقول: "أن هذه الاستثمارات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسية بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، تكون مملوكة لها بالكامل" (غول، 2008، صفحة 205).

أما **سليمان عمر محمد الهادي** عرفه بأنه: " ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية (محمد الهادي، 2009، صفحة 23).

ومحمد غياث شيخة عرفة على أنه انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدول المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة (شيخة، 2022، صفحة 219).

و**عرفه محمد يعقوبي وتوفيق تمار** بأنه "الاستثمار في موجودات دولة أخرى، ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو اندماجيات في شركة وطنية، باختصار أي موجودات الشركة الأم في دول مضيفة. ويعرف أيضا بأنه المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله وفقا للقوانين الوطنية (للدولة المضيفة) " (يعقوبي و تمار، آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الدول العربية، 2006، صفحة 01)

كما عرفه **غابلر(Gabler)** بأنه" تصدير لرأس المال من خلال عناصر اقتصادية من دولة إلى دولة أخرى بهدف شراء عقارات أو إنشاء فروع أو إنشاء شركة تابعة أو شراء شركة أجنبية أو المشاركة في شركة أجنبية قائمة، حيث تكون درجة المشاركة كافية لأن تقوم الشركة المستثمرة بالتأثير على سياسة وقرارات الشركة الأجنبية" (الفارس و الرفاعي، 2013، صفحة 152) .

في حين **عرفه Bernard Hurgenierبـرنـارد هيرغينييه** " هو قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة (سعدي و برحومة ، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1990-2013)، 2011، صفحة 25)، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة". (عميروش، 2012، صفحة 17).

أما **John h.Dunning** فعرفه " عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الكوادر (Saeed, 2016, p. 09)،كما أنه يؤكد أن الخاصية الفردية في حركة الرأسمالي الدولي الخاص تتركز في أنه غالبا ما يكون مالكا للخبرات والمعارف التي لا يمكن أن تجتاز الحدود الوطنية بطريقة أخرى (John H, 2002, p. 103).

كما يعرفه **(CROZET)** بأنه "كل عملية تتم ترجمتها بإنشاء مؤسسة في الخارج أو بأخذ مساهمة في مؤسسة أجنبية" (CROZET , 2001, p. 118).

يرى الباحث **جينقان(Jhingan.L.M)** على أنه" يتعلق بممارسة السيطرة الفعلية أو القانونية على الأصول التي تم إنشاؤها في البلد المستضيف لرأس المال" (Jhingan , 2011, p. 576)

بينما يعتبره **دومينيك سلفادور (Dominick Salvatore)** بأنه" استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية، والأراضي والمخزونات، حيث يكون إما على شكل إنشاء فرع جديد أو السيطرة على مؤسسة قائمة" (Salvatore ، 2013، صفحة 368)

في حين يعرفه كل من **جونس و كولين (Jonathan Jones and Colin Wren)** بأنه "الاسم الذي يطلق على العملية التي توفر فيها شركة من بلد ما رأس المال لشركة موجودة أو حديثة الإنشاء في بلد آخر" (Jonathan & Colin , 2006, p. 07).

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المنظمات والمؤسسات المالية الدولية

على خطى تعريفات الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ونتيجة لتطور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الأخرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباين بين تعاريفه عند المنظمات والمؤسسات المالية، نقوم الآن بقراءة بعض هذه التعاريف، بعدها سنقوم باستخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر مما سبق.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*)OCED: تعرفه على أنه "كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر مباشر) يكتسب مصلحة دائمة (**)، في كيان مقيم في اقتصاد غير المستثمر (مؤسسة الاستثمار المباشر) " (OCED, 2016, p. 17)

فالعلاقة بين المستثمر المباشر والمؤسسة وممارسة تأثير كبير على إدارة المؤسسة يشمل الاستثمار المباشر كلاً من المعاملة الأولية بين الكيانين وجميع المعاملات الرأسمالية اللاحقة بينها وبين الشركات التابعة، سواء كانت مدمجة أم لا (BOUYACOUB, 2023, p. 783)

في حين عرفته **المنظمة الدولية لدول جنوب شرق آسيا** تعرفه بأنه "كل نوع من أنواع الموجود والمتضمن الأملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الممتلكات مثل: الرهونات العقارية، والخطوط الإنتاجية، والتعهدات بالإضافة إلى الأسهم والسندات ذات الفائدة للشركة، هذا فضلاً عن الحقوق النقدية وحقوق الملكية الفكرية، وامتياز الأعمال الخاصة بالزراعة، أو استغلال المصادر الطبيعية" (محمود ر.، 2022، صفحة 61).

وحسب خبراء **الصندوق النقد الدولي FMI** (***): يعرفوه على " أنه امتلاك شركة ما في اقتصاد ما حصة ثابتة في شركة أو مؤسسة في اقتصاد آخر تشمل هذه الحصة إقامة علاقة طويلة الأجل بين المستثمرين الأجانب والشركة حيث يقوم المستثمر الأجنبي بإدارة هذه المؤسسة " (هاني رزق، 2018، صفحة 726).

أما **منظمة التجارة العالمية** (****)**WTO** : فتؤكد بأنه" الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات" (محمود ر.، 2022، صفحة 60)

(*) OECD The Organization for Economic Cooperation and Development

(**) مفهوم المصلحة الدائمة يعني وجود طويل الأجل

(***) **FMI** **Fonds Monétaire International**

(****) **WTO** World Trade Organization

وهناك تعريف أخر وُضِـع **في منشـورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**(*****): هو " ذلك الاسـتثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد (Markus & Rhea , 2019, p. 11) ، تعكس مصـالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار) " (رياش ، 2019، صفحة 170).

كما يعرفه **البنك الدولي** (*) على أنه:" اسـتثمار يقوم على أسـاس المشـاركة في الإدارة (غالبا10 %من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية"

في حين تم تعريفه من قبل البنك الفرنسي بالعناصر التالية:

- ملك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع.
- تملك نسـبة كبيرة من رأس المال الوحدة الإنتاجية تعطي للمسـتثمر المقيم حق المشـاركة في تسـيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من 10% لغاية 1993 كانت العتبة تساوي 20%".
- القروض والتسبيقات قصيرة الأجل تقدم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تكون الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفرع. (عبد الكريم، 2013، صفحة 20).

كما قدمت **المؤسـسـة العربية لضـمان الاسـتثمار** (**) تعريفا أشـمل بأنه " تتمثل في مجمل الأوضـاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطينه، فالأوضـاع السـياسـية العامة للدولة وما تتصـف به من استقرار أو اضطراب" (عميروش، 2012، صفحة 81).

يعرفه **تقرير الاسـتثمار الدولي**: على أنه "ذلك الاسـتثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسـماله لشـخص طبيعي أو لشـخص اعتباري يتمتع بجنسـية دولة غير تلك المضـيفة ويتضـمن التزام طويل المدى ويكون للمسـتثمر دور فعال في إدارة الاسـتثمار ويشـمل الاسـتثمار الأولي وأي اسـتثمار لا حق يترتب عليه " (ناصـري، 2020، صفحة 203).

أما بالنسـبة **الاتفاقيات الدولية** "لم تتضـمن قواعد القانون الدولي العرفية وأحكام المحاكم الدولية تعريفا للاسـتثمار الأجنبي فلم تعرفه محكمة العدل الدولية على الرغم من وروده أكثر من مرة في الكثير من أحكامها، فتبنت تعريفا فان المشـرع الدولي فيها سـار على النهج الذي سـار عليه المشـرع في التشـريعات الوطنية" (عقيل، 2015، صفحة 27).

(*****) **UNCTAD** United Nations Conference on Trade and Development

(*) **BW** Bank World

(**) **AIGC** Inter-Arab Investment Guarantees Corporation

وعريفه أيضا **المشرع الجزائري** "التعريف القانوني": بمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم على أنه:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة .
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية .
- استعادة النشاطات في إطار خوصصت جزئية أو كلية (الدزائرية، 2001).

من خلال التعريفات السالفة الذكر يمكننا إعطاء مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة شكل توضيحي التالي:

الشكل رقم (02): مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

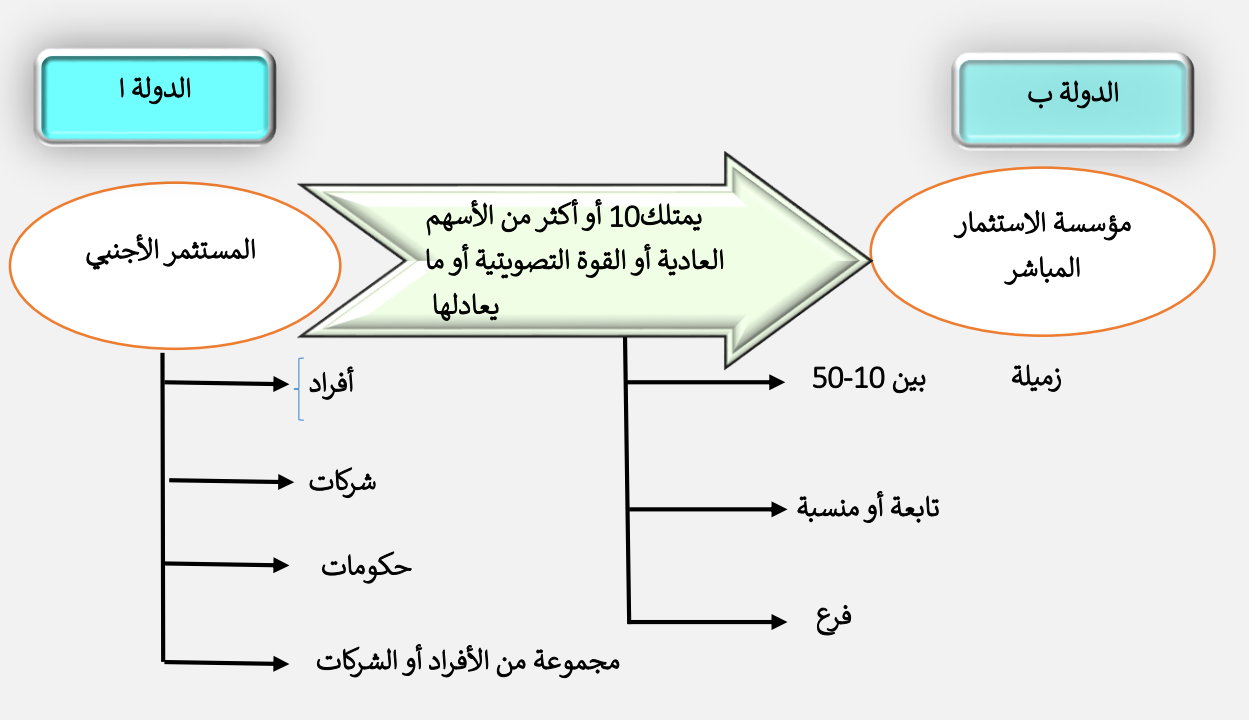

المصدر: سرى موفق جعفر مقصود، آثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الجزائر،2021، ص50.

يرى الباحث واعتمادا على ما سبق ذكره من تعريفات للباحثين والمفكرين، ان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن وصفه بانه انتقال رؤوس الأموال من الدولة الى دولة اخري وهي ممثلة بالمستثمر الاجنبي.

نستخلص من خلال قراءتنا لتعاريف المفكرين والباحثين الاقتصاديين، كذا تعاريف المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية، التعريف التالي والبسيط للاستثمار الأجنبي المباشر وهو أن تقوم شركات او رجال اعمال من دولة خارج البلد المستثمر (دول المستثمرة)، بشراء او انشاء مصانع او شركات في دولة اخري (دول مضيفة) والتي تكون تمتلك موارد

كبيرة غير مستغلة، سعيا من وراء ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسة والمالية في أجال محددة قصيرة أو طويلة.

الفرع الثاني: مفاهيم ومصطلحات أساسية مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من المصطلحات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي وجب علينا التنويه والإشارة لها، لمعرفة المزيد عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بيها:

أولا: المستثمر الأجنبي المباشر:

المستثمر الأجنبي المباشر يمكن ان يكون فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال التركات، أو مؤسسات استثمار استئماني أو غيرها، من المنظمات التي تحوز جزءا من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجموعة المرتبطة سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن% 10 ، ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية (دبيش، 2011، صفحة 245).

ثانيا: الدولة الأم والدولة المضيفة

الدولة الأم والدولة المضيفة عبارة عن مفاهيم لها معاني متعاكسة، ففي النشاط التجاري، يشير مصطلح الدولة الأم إلى الدولة الذي يتواجد فيه المقر الرئيسي للشركة، بينما يشير الدول المضيف إلى الدول الأجنبية التي تستثمر فيها الشركة الأم وتنقل إليها أنشطتها عن طريق فروعها. (طلحي، 2022، صفحة 20)

ثالثا: مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر

هي مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة، يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10 %أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، في حالة المؤسسة المساهمة (أو ما يعادل ذلك) في حالة المؤسسة غير المساهمة (ديغش، 2018، صفحة 82).

وتشمل مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة أنواع وهي:

1-الشركات التابعة أو المنتسبة: هي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تكون تابعة في كافة أنشطتها، سواء الإدارية أو الإنتاجية إلى شركات أجنبية، ومن أهم المحددات الاقتصادية المميزة للمؤسسات التابعة والتي عندها يمكن أن نعتبر أن مشروع الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة، يمثل شركة تابعة لأحد الشركات الأجنبية هي كالتالي: (إمام، 2013، صفحة 96)

- يتوافر للشـــركة الأم الحق في تعيين، أو فصـــل أحد، أو كل أعضـــاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للمشروع الأجنبي .
- تمتلك الشـركة الأجنبية مالا يقل عن 51 % من إجمالي أسـهم، أو قيمة المشـروع الأجنبي، أي 51 % من القوة التصـــويتية على قرارات مجلس الإدارة، والتي تعطيها الحق في التحكم الكامل في كافة أنشـــطة المشروع.

ويكون المشـروع الأجنبي في الدولة المضـيفة تابعا، وفق المحددات سـابقة الذكر لأحد الشـركات التابعة للشركة الأجنبية.

2-الشـركات المرتبطة أو الزميلة: هي مشـروعات الاسـتثمار الأجنبي، والتي ترتبط بأحد الشـركات الأجنبية، ومن ثم نصف بأن المشروع الأجنبي هو أحد الشركات المرتبطة بشركة أجنبية عند توافر المحددات التالية (طلحي، 2022، الصفحات 18-19):

- تمتلك الشـركة الأجنبية ما لا يقل عن 10 % من إجمالي أسـهم، أو قيمة مشـروع الاسـتثمار الأجنبي، وأقل من 50 % من أسـهم الشـركة، وتلك النسـبة التي تعبر عن القوة التصـويتية للشـريك الأجنبي للقرارات الخاصـة بأنشـطة الشركة المرتبطة أو المدمجة.
- يتحقق للشـركة الأجنبية هدفا أو فائدة من الأنشـطة الاسـتثمارية لمشـروع الاسـتثمار الأجنبي في الدولة المضيفة .

3-فروع الشـركات الأجنبية: ويقصـد بها المؤسـسـات التي أنشـأتها شـركات أخرى والتي تتمتع ببعض الاسـتقلالية عن الشـركة التي أنشـائها دون أن تنفصـل عنها من الناحية القانونية، ومن أهم المحددات الاقتصـادية لهذا النوع (إمام، 2013، صفحة 96):

- أن يكون الفرع دائما وليس خلال فترة مؤقتة .
- ألا تتواجد أي شراكة ما بين الفروع وأي أطراف أخرى .
- أن تكون ملكية الأصول الثابتة غير المنقولة، مثل :الأراضي، والمواد الأخرى من قبل المستثمر الأجنبي .
- في حالة الأصول المتداولة لابد من أن تستكمل مدة سنة كاملة داخل الدولة المضيفة.

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

لطالما أصـبح النوع الأكثر تفضـيلا من طرف الدول سـواء المتقدمة منها والنامية في السـنوات الأخيرة نظرا لما له من خصائص تؤكد على مزاه المتعددة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية وسلامة المشروع الذي يستثمر فيه (علي شهاب، مسؤولية الشركة متعددة الجنسية عن النشاط الاستثماري لشركتها الوليدة، 2019، صفحة 68).
- الاستثمار الأجنبي المباشر بتميز بالاستقرار إذا ما تم مقارنته مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر (عبد الكريم، 2013، صفحة 32)
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي إنما يمثل تمويلاً في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تمويل مواد خفيفة من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية، والإدارية والتنظيمية والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية (علي شهاب، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة، 2019، صفحة 38).
- **يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي**: بتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانة يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة وإنشاء مشاريع (عبد الحكيم، 1988، صفحة 11).
- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج. (عبد الكريم، 2013، صفحة 39)
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة (حامد ، 2003، صفحة 214).
- **أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة**: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده (جميل ، 2014، صفحة 320).
- **يساهم في توفير فرص عمل وتحسين المستوي المعيشي للسكان المحليين**: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في

نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة لتغير (ماجد أحمد ، 2011، صفحة 102).

- ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتغير قمة العملة وارتفاع معدلات التضخم (ال شبيب، 2009، صفحة 50).
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الاستثمارات، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدمم فيها، كما أنه يعد وسيلة أكثر أمانا من مصادر التمويل الخارجي الأخرى والتي تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فكثيرا ما تتضمن القروض الخارجية شروطا مالية وسياسية قاسية، الأمر الذي يترتب عمية عواقب وخيمة لا تتحملها الدول النامية (مودع، 2019، صفحة 08).
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الاستثمارات، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها، كما أنه يعد وسيلة أكثر أمانا من مصادر التمويل الخارجي الأخرى والتي تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها.
- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، هذه الروابط أو علاقات التشابك التي تربط أنشطة الشركة الأم بأنشطة الشركة المحلية تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة (هشام، 2022، صفحة 17).

الفرع الرابع: أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأن هناك أسباباً متعددة تؤدي إلى قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي عرض لاهم هذه الأسباب:

أولا: بالنسبة للدول المضيفة

للدول المضيفة عدة أسباب تدفعها لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

- تأمين مصادر سلعية يحتاجها الاقتصاد الوطني ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية، أو يخشى ارتفاع أسعارها في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكوين سلع استراتيجية. (أوعيل، 2016، صفحة 55)

- الدول النامية التي كانت تعاني من العجز المالي، غيرة نظرتها التشاؤمية والعدائية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر (جبار، 2022، صفحة 10).
- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارية الخارجية .
- الاستثمار الأجنبي المباشر بتضمن نقل التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي مواكبة التطورات، تحديث أسلوب الإنتاج وتقديم الخدمات وفتح قنوات جديدة للتسويق والتصدير (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 139) .
- بعد 1982 تفاقمت أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للدول النامية، وهو يعتبر كحل بديل لازمة، ومصدر للتمويل طويل الأجل (بعداش، آثار الإستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003-2012، 2014، صفحة 64).
- تخفيض نسبة البطالة، من خلال السماح للمستثمرين الأجانب بالقيام بالمشاريع الإنتاجية المختلفة. (أوعيل، 2016، صفحة 55)
- تم الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار" دورة الاوروغواي " الامر الذي ترتب عليه مطالبة الدول النامية والمتقدمة معا بضم هذا الموضوع ضمن تلك الاتفاقيات (جبار، 2022، صفحة 11).
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التصدير، حيث ساهم بشكل كبير في زيادة صادرات البلد المضيف (رضا، 2010، صفحة 87)
- تنامي ظاهرة العولمة ومحاولة هذه الدول الالتحاق بالاقتصاد العالمي، وبالتالي إمكانية الولوج للأسواق العالمية والالتحاق بركب الدول المتقدمة، مع محاولة التخلص من التكنولوجيا المتقادمة (أوشن، 2011، صفحة 18).

ثانيا: بالنسبة للمستثمر الأجنبي

هناك العديد من الاسباب التي تدفع الدول للبحث عن الاستثمار خارج حدودها في الدول المضيفة، فيما يلي:

- **البحث عن الموارد:** يتمثل في الحصول على المواد الخام من الدول المضيفة، لأجل استخدامها في صناعته. (محمود ر.، 2022، صفحة 61) .
- **محاولة التقليل من التكاليف:** تلجا بعض الدول او الشركات لاستثمار خارج جدودها من اجل التقليل من تكاليف الانتاج بسبب وجود بد عاملة رخيصة في الدول النامية عكس الدول المتقدمة، وكذا الهروب من الشحن والجمركة وغيرها ... (سيف محمود و ابراهيم جابر، 2019، صفحة 46) .

- **البحث عن الكفاءة**: لا يتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما يحتوي على موارد أولية فحسب، بل أصبح البحث عن الأيدي العاملة الماهرة والكفؤة أهم دوافع الشركات الدولية العملاقة للدخول إلى اقتصاد معين، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك، تلك التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول جنوب شرق آسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية والإدارية فحسب، وأيادي رخيصة الكلفة أيضا.
- **البحث عن أسواق جديدة:** يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلاً للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم، أي يجاد أسواق جديدة لمنتجاته لتسويق الفائض من السلع المنتجة.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدولة المستثمر فيها، حيث أن أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدولة الأم، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدولة الأم (جبلي ، 2016، صفحة 37).
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها .(جاسم الصعيدي و عثمان يوسف ، 2007، صفحة 70).
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها. (شناق، 2009، الصفحات 68-67)
- يصنّف بوير *Bouyeure* الأسباب الكامنة وراء نموِّ الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاثة منطقيات: (جبار، 2022، صفحة 12).

1. منطقية صناعية: البحث عن عوامل الإنتاج الرّخيصة .
2. منطقية السوق :الوصول السّهل إلى العميل وتجاوز الحواجز التي تحول دون الدّ خول .
3. منطقية المؤسسة: كمنظمة تتألف من الموارد والمعرفة أكثر أو أقل تحويل.

- **الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج:** ثمة حد لإنتاج بعض الصناعات، خصوصاً تلك التي لا تتحمل أعمال النقل لمسافات بعيدة كمشتقات الحليب، أو كالغاز السائل الذي يملأ في أوعية ثقيلة للغاية، كما أن وفورات الحجم على مستوى الإنتاج أقل قيمة من زيادة نفقان النقل، عندها يصبح من الأفضل إنشاء مصانع جديدة في البلدان التي يوجد فيها المستهلكون.
- **الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة**: حيث تتمتع الدول المضيفة للاستثمار المباشر بأيدي عاملة ممتازة تتفانى في خدمة العمل، وتتجلى بإنتاجية مرتفعة، وقليلا ما تلجأ إلى الإضراب، فضلاً عن رخص أجورها إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة.

- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها.
- تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- **الأسواق الواعدة في الدول النامية:** تتميز هذه الأسواق خاصة في ظل انكشافها للعالم باستجابتها لكل ما يتم عرضه من السلع والخدمات المحققة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستطيع توفير وتلبية حاجاته ورغباته في ظل غياب المنافسة وعدم قدرت المؤسسات المحلية على المواجهة وكذا تلبية الطلب من ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات والمؤهلات
- **السيطرة على المواد الأولية:** سواء ما تعلق بمناجم ا لحديد والصلب والفوسفات...الخ ومنابع البترول والغاز، وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي يدرك أهمية هذه المواقع للاستثمار عبر الاستثمار الإستخراجي والتحويلي...الخ، وهذا ما ينطبق على الشركات الكبرى البترولية الموجودة مثلا في الجزائر في إطار ما يسمى "الشراكة" بينها وبين بريتش بتروليوم البريطانية، أو شال الأمريكية هذا من جهة ومن جهة أخرى لغرض ضمان مصادر التموين بتلك المواد الأولية وخاصة
- **الاستفادة من مختلف الحوافز والتسهيلات المقدمة:** خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم تبنيها من طرف الدول النامية ولجوئها في السنوات الأخيرة الماضية إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية، مباشرة الحوار مع المنظمة العالمية للتجارة، تجسيد
- **الاستفادة من انخفاض التكاليف:** وخاصة فيما يتعلق بالنقل، اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية...الخ، الأمر الذي يشجعه على الاستثمار في هذه الدول.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

مما لا شك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر يكون مفيدا بالنسبة للدولة المضيفة واقتصادها على المدى القريب، حيث يحقق قفزة اقتصادية سريعة في جميع جوانب الاقتصاد في الدولة، ومن هذا المنطلق ارتأينا في هذا المطلب، التذكير بأهم أهدافه، وكذا أهميته بالنسبة للدولة الام وبالنسبة للدول المضيفة.

الفرع الاول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الأهداف، وسوف نحاول التطرق إلى أهم الأهداف

1. **هدف تعظيم الأرباح وزيادة راس المال:** ان الهدف الرئيسي والأساسي الذي يسعى وراءه جميع المستثمرين الأجانب هو زيادة الأرباح والمحافظة على راس المال، حيث يسعى المستثمر الأجنبي جاهداً لزيادة نسبة أرباحه وزيادة راس ماله، وذلك لأن رأس المال يعتبر العامل الأساسي للاستثمار، فبدون رأس

المال لا يوجد استثمار ولا يستطيع أي شخص أن يبدأ بالمشروع، إلا عندما يتوفر لديه رأس المال (ديغش، 2018، صفحة 6)، ومن خلال الاستفادة من ميزة تدني اجور العمالة في البلدان المضيفة مقارنة بالدول المتقدمة، تحقيق له أرباح أكبر بكثير من تلك التي يمكن تحقيقها في البلدان الام (بحري، 2017، صفحة 17).

2. **تجنب المخاطر:** يحاول المستثمر الأجنبي الابتعاد عن المخاطرة الممكنة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الام، فالمخاطرة تعني خسارة المستثمر لأمواله (موفق و حلا سامي، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية(نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي) ، 2010، صفحة 142).
3. **البحث عن التسهيلات**: يسعى المستثمر الأجنبي جاهداً للمحافظة على حقوقه ويبحث عن تسهيلات استثمارية، لتمكّنه من الاستثمار في الدول دون انتهاك حقوقه، فبعض الدول تمنح له كافة التسهيلات، كالاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية (عبد الكريم، 2013، صفحة 41).
4. البحث والتموقع بالقرب من مصادر المواد الخام التي تتوفر عليها الدول المضيفة، وهذا من اجل استخدمها في صناعتها، تعظيما لأرباحه وتقليلا لتكاليف الانتاج (عبد الكريم، 2013، صفحة 41)
5. إيجاد أسواق جديدة لتسويق وبيع منتجات وبضائع الشركة الأجنبية (حسني و واخرون، 2011، صفحة 184).
6. تغيير الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية الى طرق الانتاج الحديثة، عن طريق نقل التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق، من الدول الام للدول المضيفة. (عبد الكريم، 2013، صفحة 41)
7. البحوث والتطوير، وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر، مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسة (خالدي، 2021، صفحة 263)
8. الاحتكاك مع المستثمر الأجنبي او الشركات التي تنشط في هذا المجال (عبد الكريم، 2013، صفحة 41)
9. تأهيل وتدريب اليد العاملة المحلية لمواكبة التطور الحاصل في إدارة الانتاج والعمليات (نزاري، 2017، صفحة 36).
10. رفع القدرة التصديرية للبلد، مما يدعم إيجابيا رصيد ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج الى الداخل (عبد الكريم، 2013، صفحة 42).

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشرة مصدرًا هامًا للتمويل ونقل التكنولوجيا الحديثة، في البلدان المضيفة، فتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والوظائف والصادرات، وتحسين جودة الحياة للسكان المحليين، تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة والمصدرة له في النقاط التالية:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة خاصة لدى اقتصاديات الدول المضيفة، ونوجزها في النقاط التالية:

1- **رفع مستوي التوظيف والتخفيف من مستوي البطالة:**

يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، من خلال المؤسسات المناولة التي تنشئها بعد دخولها، مما يساعد في رفع مستوي التوظيف والعمل في الدول المضيفة، وبالتالي التخفيف من مستوى البطالة وتحسين مستوي المعيشي للسكان المحليين. (أحمد، 2015، صفحة 112)

2- **نقل التكنولوجيا:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الطرق المتعارف عنها في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة من الدول الأجنبية إلى الدول المضيفة، وذلك لما يتميز به من ثبات عن الاستثمار الأخرى، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين القدرات التقنية للشركات المحلية والمؤسسات ودفع تطور الصناعات المحلية (جبار، 2022، صفحة 28).

3- **تحسين في وضع ميزان المدفوعات:**

حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يصحّح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في هيكل التجارة الخارجية كإحلال الواردات بالمنتجات المنتجة محليا او تشجيع الصادرات (هبال، 2019، صفحة 292).

4- **الرفع من تنافسية المؤسسات المحلية:**

تتميز المؤسسات الاجنبية بامتلاكها للموارد المالية الضخمة والتكنولوجيا الحديثة وحسن التسيير وكذا امتلاكها لعلامة تجارية مشهورة، مما يدفع المنافسين المحلين لتحسين ومضاعفة مجهوداتهم، لتصبح منتوجاتهم بنفس جودة المنتوجات بالمؤسسات الأجنبية (نور الدين و عيسي ، 2019، صفحة 80).

5- **مصدرا لتمويل:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا متجددا للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية (محمد جابر، 2020، صفحة 313)

6- **تنمية المهارات والاستثمار الأجنبي المباشر:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من المهارات وزيادة الابتكارات، من خلال تبادل المعرفة والاستثمار الأجنبي المباشر وإعطاء الفرص للعمل مع أشخاص ذوي خبرة من الدول (حسين و يحي صالح، 2020، صفحة 179).

7- زيادة الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة (سعدي، 2017، صفحة 16).

8- قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك (خالدي، 2021، صفحة 262).

9- يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير، وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية (سيف محمود و ابراهيم جابر، 2019، صفحة 111).

10- تعد الاستثمارات الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني، وهي الصورة المعبر عن مدى تحقيق المعيشية والرفاهية الاجتماعية، ومن خلال هذه الأهمية يكمن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي، وتعد كذا احدى الوسائل الأساسية والضرورية لتطوير المؤسسات وتوسيعها (الحسناوي، 2017، صفحة 17) .

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي نفسه

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي نفسه، تتمثل فيما يلي:

1- **تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال:**

ذلك لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو زيادة العوائد على استثماراته ويتحقق له ذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالمواد الأولية أو الأيدي العاملة الرخيصة بتلك الدول أو تخفيض تكاليف التصدير، ويكون هذا في ظل أمكانية تحويل عوائد الاستثمار، بينما إذا كان هناك قيود على ذلك فإنه يحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة في هذه الحالة (سعدي، 2017، صفحة 35).

2- **المحافظة على الأسواق الخارجية والرغبة في التوسع:**

يلج بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء فروع لمشروعاتهم في هذه الأسواق، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، وهو الأمر الذي تنتهجه شركات إنتاج السيارات في الدول الكبرى (أبو قحف، اقتصاديات الاعمال، 2002، صفحة 364).

3- **ضمان الحصول على المواد الخام والأولية:**

قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، ومن ثم، فإنه يهدف إلى ضمان التدفق المستمر لهذه المواد والإجراءات وبالكمية والجودة المطلوبة والأسعار المرغوبة، وهذا من خلال إنشاء فروع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المنتج والمصدر لهذه المواد، وهو ما تنتهجه الشركات اليابانية في استثماراتها الخارجية (سعدي، 2017، صفحة 36).

4- **زيادة حجم المبيعات:**

حيث أنه مهما كان كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا مقارنة بالسوق العالمي الذي يتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وذلك بهدف الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج وبخاصة في قطاع الصناعة، الأمر الذي يستدعي البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه السوق المحلي، ويكون ذلك في حالة ارتفاع تكاليف التصدير لأسواق الدول الأخرى أو صعوبة النفاذ لهذه الأسواق بسبب وضع قيود على الواردات الخارجية من قبل هذه الدول (محمد احمد ع.، 2016، صفحة 124).

5- **تخفيض المخاطر:**

يسعى المستثمر إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة. كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهدد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة: (أبو قحف، اقتصاديات الاعمال، 2002، صفحة 364).

6- **الاستفادة من المزايا والحوافز المقدمة:**

نظرا لأن معظم الدول النامية تسعى إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي، تتنافس هذه الدول في تقديم عديد من المزايا والحوافز لهذه الاستثمارات وتكون سخية في ذلك سواء في صورة تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها وكذلك الدعم على الخدمات العامة مثل الطاقة أو أماكن إقامة هذه الاستثمارات ...إلخ. وكل هذه الأمور تسهم في تخفيض تكاليف تلك الاستثمارات، ومن ثم تمثل حافز قوي للمستثمرين الأجانب للاستفادة من هذه المزايا، التي تعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال التعديلات المتعلقة بفتح القطاعات الاقتصادية من حيث الحوافز والامتيازات (محمد احمد ج.، 2018، صفحة 684).

7- **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في زيادة دورها في الاقتصاد الدولي:**

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتامين حصولها على المواد الخام بأسعار مقبولة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويظهر هذا في مدي قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات (عبد الكريم، 2013، صفحة 119).

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، المفاضة بينهم وأهم مبادئه

لقد سبق وأن ذكرنا عند تحديدنا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أن ملكية المشروع يمكن أن تكون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق ارتأينا في هذا المطلب ذكر اهم اشكاله، المفاضلة بينهم، واهم مبادئه.

الفرع الأول :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

كم هي كثيرة أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، بسب المعايير التي تستخدم في تصنيفاتها فتجد انها تختلف فيما بينها، إذ يميز الاقتصاديين بين أشكال متعددة له، وقد يرجع هذا الاختلاف إلى عدة عوامل ترتبط بطبيعة البلدان المضيفة (زغير ، 2015، صفحة 30)، وتبعا لذلك يمكن التمييز بين الاشكال المختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لعدة معايير نذكر منها ما يلي:

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية الى خمسة اشكال وهي:

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك أو الشراكة:** يعرف بأنه أحد المشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة المستثمر الأجنبي ورأس المال المحلي الوطني ، فهذا النوع من الاستثمار المباشر يقوم على مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني في ذات المشروع منذ بداية المباشرة فيه أو في تاريخ يتفق عليه، سواء حصل ذلك بالضغط من قبل الدول المضيفة – أي عن طريق الأنظمة واللوائح المنظمة للاستثمارات الأجنبية - أو كان بسبب رغبة كل من الطرفين في حصول هذه الشراكة (الساعدي، 2020، صفحة 22)، وهذا الاستثمار يشمل على عمليات إنتاجية وتسويقية تتم في بلد أجنبي، ويكون أحد أطراف انتشار شركة دولية تمارس حقا كافيا في الإدارة والسيطرة، وذلك دون أن تتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات (محمود ر.، 2022، صفحة 61)

كما يعتبر هذا النوع من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية، ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذا النوع يساعد في تنمية الملكية الوطنية وإنشاء طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين (محمد احمد ع.، 2016، صفحة 127).

وهذا الاستثمار يشمل على عمليات انتاجية وتسويقية تتم في بلد أجنبي، ويكون أحد أطراف انتشار شركة دولية تمارس حقا كافيا في الإدارة والسيطرة، وذلك دون أن تتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات، ويتميز بالخصائص التالية: (عبد الكريم، 2013، صفحة 126).

- عبارة عن اتفاق طويل الأجل بين مستثمرين أحدهما وطني والأخر أجنبي، لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.
- حق كل طرف من أطراف الاستثمار المشترك المشاركة في إدارة المشروع المشترك.

أ. **مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة:**

للاستثمار المشترك مزايا وعيوب، نسردها فيما يلي:

- **بالنسبة للمزايا:**

- يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة التصدير أو الحد من الاستيراد (بولعراس، 2021، صفحة 27)
- يساهم في التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف كالتأميم والمصادرة ومنع تحويل الارباح (الساعدي، 2020، صفحة 23).
- يضمن الاشتراك وجود ممثل للمصالح الوطنية في إدارة المشروع الاستثماري، وبالتالي توجيه سياسيات الاستثمار بما يحقق هذه المصالح خاصة عندما تتعارض فيها سياسات الشركة مع المصالح الوطنية (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 39).
- تنمية قدرات المدربين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة (علي شهاب، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة، 2019، صفحة 55).
- يساعد على خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين (زغبة، 2012، صفحة 201).
- يفتح الاشتراك المجال أمام الدول المضيفة للاستفادة من العائد المرتفع الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمر الأجنبي لا يتخذ أي قرار بالاستثمار إلا بعد إجراء سلسلة من الدراسات والتحليلات

بقصد التأكد من جدوى هذه الاستثمارات، كذلك فإنه يوفر كافة الظروف المؤدية لهذه الأرباح كالتكنولوجيا المتقدمة، والإدارة الفنية (علي شهاب، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة، 2019، صفحة 55).

- مساهمة في تحقيق اهداف الدول النامية بتوفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات (سعيدي، تقيم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، 2007، صفحة 66)

- **اما من ناحية العيوب:**

- صغر حجم المشاريع المشتركة نظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، الأمر الذي ينشأ عنه تقليل إسهامات هذا المشروع في تحقيق الأهداف المنشودة للدولة المضيفة من جراء هذه المشاركة مثل زيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي....الخ (علي شهاب، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة، 2019، صفحة 56).
- أن تحقيق المنافع سالفة الذكر وغيرها يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على توفير القدرات الفنية والإدارية والمالية التي تشارك المستثمر الأجنبي رسم السياسات الاستثمارية للمشروع (عبد الله و شمس، 2008، صفحة 07).
- الخشية من فرض بعض القيود في مجالات التوظيف ونقل الأرباح (زغبة، 2012، صفحة 202).
- إن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدولة المضيفة بتوفير العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها من الأهداف المنشودة أقل كثيراً بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي (علي شهاب، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة، 2019، صفحة 56).

ب. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- **من حيث المزايا فهي:**

- يساعد في حال نجاحه زيادة المستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة بإنشاء مشاريع استثمارية مملوكة له بالكامل (علي شهاب، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة، 2019، صفحة 56).
- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد البشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بسوق البلد المضيف لدى الشركة أو المستثمر الأجنبي اللازمة للاستغلال الكامل للسوق المعني (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 41).

- تقليل الأخطار التي قد تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة ومنع تحويل الأرباح، لان حكومة الدول المضيفة بدأت تنظر للمستثمر الأجنبي للشريك على انه معاون وليس اجنبيا مستغلا. (الغرباوي، 2020، صفحة 42)
- يساعد هذا الشكل على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية المصادر الأولية والخام للشركة الأم (علي شهاب، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة، 2019، صفحة 57).
- يسهل الاستثمار المشترك مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية، والمواد الخام الأولية (زغبة، 2012، صفحة 101).
- إن وجود طرف محلي وطني في مشروع الاستثمار المشترك يسهل أمام المستثمر الأجنبي حل المشكلات الخاصة باللغة، والعلاقات العمالية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والثقافية الاخرى التي تواجه كافة الأنشطة الوظيفية للمستثمر الاجنبي (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 41).
- قد يكون الاستثمار المشترك هو البديل الوحيد المتاح للدخول في اسواق بعض الدول بسبب منع بعض الدول النامية الشركات الدولية من الملكية الكاملة للمستثمر على أراضيها (الذوادى، 2018، صفحة 49).
- يساعد الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية والمواد الخامة للشركة الام (بولعراس، 2021، صفحة 28).
- **ما العيوب فتتمثل في:**
- احتمال نشوء تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار المحلي والأجنبي (علي شهاب، الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة، 2019، صفحة 58).
- ارتفاع درجة الخطر التجاري الناشئة عن احتمال محاولة الطرف الوطني إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية معينة، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستمرار في السوق المعني.
- إن انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية، والفنية قد تؤثر سلبياً على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهداف طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.
- إلزام الطرف الأجنبي بقبول شروط وقيود صارمة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح إلى الخارج خاصة عندما يكون الطرف الوطني متمثلاً بالحكومة (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 42).

2- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وهو الشكل الأكثر تفضيلاً من جانب الشركات العملاقة العابرة للقارات، وذلك بسبب ما تتمتع به هذه الشركات من حرية كاملة في الإدارة والإشراف على هذه المشاريع، هذا فضلاً عن توقع تحقيق الأرباح العالية من خلال هذا الاستثمار، وكذلك إمكانية التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة على الأقطار المضيفة على المستوردات (محمود ر.، 2022، صفحة 61) ، وتعتبر أكثر صور الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة النامية منها لا تحبذه الكثير خوفا من التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.

ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 43) ، ويكون للمستثمر الأجنبي الملكية الكاملة للأصول الاقتصادية بمعني أن ملكية رأس المال المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، بدءا بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير، دون تدخل من الدولة المضيفة، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناءا على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل (الساعدي، 2020، صفحة 21) .

أ- **مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة:**

لقد تعددت مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل وهي كالتالي:

- **بالنسبة للمزايا:**

- تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية (محمد احمد ع.، 2016، صفحة 132).
- خلق فرص للعمل سواء مراحل التأسيس والبناء أو في مراحل التشغيل (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 44)
- زيادة حجم تدفقات -النقد -رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة (محمد احمد ع.، 2016، صفحة 132).

- المساهمة البناءة في التحديث التكنولوجي بالمقارنة بالأشكال الأخرى سواء المباشر منها أو غير المباشر، من خلال وجود جهاز يقور باختيار التكنولوجيا التي تتناسب والسوق المحلي بغرض تحفيز الناتج الأمثل والربح الأفضل (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 44).
- يساهم كبر حجم المشروع في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير، أو تقدير الواردات مما يترتب عليه تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف (محمد احمد ع.، 2016، صفحة 132).

- **ما من ناحية العيوب:**

- منها تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض مع مصالح الشركات المعنية (بولعراس، 2021، صفحة 29).

ب- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- **من حيث المزايا فهي:**

- يوفر هذا النوع من الاستثمار الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستثمار تسويقية كانت أم إنتاجية، أم مالية أم السياسات الخاصة بالموارد البشرية (بولعراس، 2021، صفحة 29).
- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناجمة عن انخفاض تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 45).
- يساعد التملك الكامل للمشروع في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على وارداتها (بولعراس، 2021، صفحة 29).
- يساعد في تخطي المشكلات الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي أمثال عقود التراخيص، والاستثمار المشترك، وعقود الإدارة وغيرها (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 45).

- تعزيز موقع الشركة الدولية في البلد المضيف على اعتبار انها تساهم في نقل وتوطين التقنيات المقدمة وتدريب وتأهيل العمال المحليين على أساليب الإدارة والإنتاج الحديثة (علي، 2020، صفحة 53).

- **أما العيوب فتتمثل في:**

- ضخامة رؤوس الأموال المحتاجة لتمويل هذا النوع من الاستثمار بالمقارنة بالاستثمارات المشتركة حيث يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كافة التكاليف منذ إرساء اللبنات الأولى للمشروع إلى حين بداية إصدار أول منتج (محمد عبد العزيز، 2008، صفحة 46).
- فيكمن في تعرض هذه الاستثمارات للأخطار غير التجارية، أمثال: التأميم، والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة (بولعراس، 2021، صفحة 29).

3- **الاستثمار في المناطق الحرة:** (عبد الكريم، 2013، صفحة 27)

في هذا النوع من الاستثمار يكون مرتبط بمناطق محددة وفي الغالب تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط النقل العادية، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل "الجزائر".

وتتميز بإعفاءات جمركية كما أنها تستفيد من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص دخول المواد الأولية وغيرها حيث يتم إنشائها وتحديدها من طرف البلدان المضيفة وتتميز بأسعار منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المنطقة، وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي: (محمودي، 2002، صفحة 41)

- مناطق حرة تجارية: وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي: الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية.
- مناطق حرة صناعية: وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المنطقة الحرة للصناعات التصديرية والمنطقة الحرة للمؤسسات أي منطقة الشغل.
- مناطق حرة للخدمات: تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما: المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية.

مزايا وعيوب الاستثمار في المناطق الحرة:

من بين مزايا وعيوب الاستثمار في المناطق الحرة وهي كالتالي:

- **مزاياه من وجهة نظر الدولة المضيفة:** (مزريق، 2013، صفحة 6)

- إقامة صناعات تصديرية من خلال انشاء مشروعات إنتاجية تصديرية.
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- تنمية المناطق النائية والموانئ وتنشيط الحركة التجارية
- خلف فرص عمل جديدة.

مزاياه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي: (بولعراس، 2021، صفحة 30)

- الاستفادة من مزيا الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تمنحها الدولة المضيفة.
- الاستفادة من الموقع الجغرافي.

- **عيوبه من وجهة نظر الدولة المضيفة:** (مزريق، 2013، صفحة 7)
  - احتمال تهريب السلع من الداخل للخارج.
  - حرمان بعض المناطق من تدفق الاستثمار.

4- **الشركات المتعددة الجنسية:** (عبد المطلب ع.، 2008، صفحة 84)

ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر، عرفها الاقتصاد VERNON على أنها شركة الأم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها :-

- الحجم الكبير.
- التشتت الجغرافي.
- التنوع في النشاطات.
- التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجية المتطورة.
- تركيز الإدارة العليا
- التفوق التكنولوجي

- **مزاياه:**

تتمثل هذه المزايا فيما يلي: (أبو شرار، 2007، الصفحات 260-262)

- زيادة الإنتاج وهذا نتيجة انتقال رأس المال من الدول ألام إلى الدول المضيفة ..

- زيادة الأجور وهنا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة.
- خلق فرص عمل إضافية وهذا ملا تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات.
- زيادة الصادرات عن المنتجات التي تنتجها هذه الشركات.
- تزويد الدول المضيفة بالصادرات التقنية والإدارية والتكنولوجية الجديدة، حيث تجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن اكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات ..
- إضعاف قوة الاحتكار المحلي، تكون هذه الحالة في قلة المنافسة بين شركات معينة في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية، ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية فإنها تظهر منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج.

- **عيوبه:**

تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما أنه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة في حالة إذا استمر المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة هذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري.
- نقصان الاستثمار المحلي غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبية المعاملات، مما يستلزم تقليص الاستمارات الخلية وهذا بالإضافة إلى أن المسؤولين المحلين يفضلون تقديم قروضهم الشركات الأجنبية على الشركات اغلية وهذا الحلمية وهذا العمل المخاطرة في استرداد هذه القروض، حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل من الشركات الأجنبية مقارنة مع شركات المحلية.
- فقدان الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر سيادتنا الخلية وخارجية وهذا من خلال ممارسة القوة الضاغطة بمختلف الطرق والتي تعقد الدولة المضيفة سيادتها الحقيقية.

5- **الاندماج والاستحواذ:**

يقصد بالاندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية. ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي.

كما تعرف "شركة تسيطر على شركة أخرى وذلك بالاستحواذ على 50% من رأسمالها على الأقل". وتشكل عمليات الاندماج والابتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوميات. (دياب، 2010، صفحة 287).

مزايا وعيوب الاستثمار في الاندماج والاستحواذ: من بين مزايا وعيوب الاستثمار في الاندماج والاستحواذ وهي كالتالي: (بولعراس، 2021، صفحة 32)

- زيادة ارادات الشركة وبالتالي سوف تزداد قوتها السوقية.
- النفاذ الى الأسواق بزيادة قنواتها التسويقية.
- التنويع في الأنشطة ودمج الموارد التي فيها شح.

6- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع

تعتبر من الأشكال الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف او يقوم بتركيب وتجميع منتوج سبق صنعه في البلد الأم سوق بعلامة أخرى، أو بنفس العلامة، انطلاقا من أسواق البلد المضيف إلى الأسواق الدولية، مثال ذلك يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين – كأجهزة اعلام الألى -بهدف تجميعها لتصبح منتجا نهائيا، أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقا. بإنشاء فروع الإنتاج أو الخدمات بالدول المضيفة حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذا الشركات إذا كان هذا النوع تفضله شركات متعددة الجنسية إلا أننا نجد الكثير من الدول النامية تتردد من هذا النوع من الاستثمارات ولا تسمح لها بالتملك الكامل للمشروعات.

وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك او تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي فيكون وفقا لاحد أنماط الاستثمار غير المباشر. (محمد احمد ع.، 2016، صفحة 229).

مزايا وعيوب هذا النوع من الاستثمارات: (منير، 2015، صفحة 202)

سواء من وجهة نظر الدول المضيفة أم من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل المشروع الاستثماري وبالتالي يترتب عليه وجود المزايا والعيوب الخاصة بالشكلين السابقين على مشاريع عقود التجميع.

- **مزاياه من وجهة نظر الدول المضيفة**

لاتفاقيات المشروع عدة مزايا بالنسبة للدول المضيفة نذكرها فيما يلي:

- يمكن الدول خاصة النامية من امتلاك التكنولوجيا المتطورة وبدون خوف من مشكلة التبعية التكنولوجية.
- يساهم في تطوير العمليات الإنتاجية خاصة في الصناعات الحساسة. يساهم في تحسين موازين المدفوعات وكذا زيادة فرص العمالة.

- **عيوبه من وجهة نظر الدول المضيفة.**

تتمثل عيوب اتفاقيات المشروعات بالنسبة للدول المضيفة في النقاط التالية: -

- فرص جذب رؤوس الأموال الأجنبية تكون منخفضة مقارنة مع نوع آخر من الاستثمارات خاص المباشرة.
- هناك تبعية في قطع الغيار للمصانع التي قد تتعطل أو حتى المواد الأولية التي تشتغل بما هاته المصانع.

- **مزاياه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:**

لاتفاقيات المشروع عدة مزايا بالنسبة للمستثمر الاجنبي نذكرها فيما يلي:

- تشكل مصدر جيد لمداخيل الشركات.
- انخفاض درجة المخاطرة سواء تجاريا أو سياسيا أو اقتصاديا.
- تمثل انطلاقة في استثمارات مباشرة في حالة ما إذا أبدى الطرف الاجنبي تعاونه مع الدولة المضيفة.
- لا تستدعي رؤوس أموال كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات

- **عيوبه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:**

تتمثل عيوب اتفاقيات المشروعات بالنسبة للمستثمر الاجنبي في النقاط التالية: -

- انخفاض الربحية المتأتية هذه المشروعات.
- نقص الرقابة على العمليات والسوق والجودة معا ومن ثم أي خلل في الاستغلال من طرف الطرف الوطني سوف يسيء إلى الشركة متعددة الجنسيات. ومن ثم التقليل من فرص دخول أسواق أخرى.

7- **التحالف الاستراتيجي**

التحالف الاستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي وآخر أجنبي، من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام، أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين. (عبد الكريم، 2013، صفحة 28).

ثانيا: أشكال الاستثمار من حيث الغرض منها

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأهداف المكتسبة إلى:

1- **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** يهدف إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمل، أو وجود عمالة ماهرة ورخيصة (عبد الهادي ، 2009، صفحة 27).

ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الاولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج الوسيطية والمواد الاستهلاكية ويعتبر هذا الشكل غير عادل باعتبار ان النسبة الأكبر من الأرباح تذهب للشركة المستثمرة. (خضر، 2004، صفحة 06).

2- **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات ، ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، لاسيما تلك التي يتم التصدير إليها في فترات سابقة، ويعد هذا النوع من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سادت قطاع الصناعة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أثناء تطبيق سياسة احلال الواردات، كما أن وجوده في الدولة المضيفة سببه القيود المفروضة على الواردات وارتفاع تكلفة النقل في هذه الدولة، مما يجعل الاستثمار فيها أفضل من التصدير إليها. (عبد اللطيف و زكريا، 2014، صفحة 08).

ويرتبط بعمليات الاندماج والتملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة، يهدف من ورائها المستثمر الأجنبي الى تعزيز مكانته العالمية. عن طريق حصوله على الخبرات العلمية والعملية والتقنية للشركات التي يتم شراءها وقدراتها المختلفة. (عميروش، 2012، صفحة 22).

3- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** فالكفاءة الاقتصادية ترى بأنّ رأس المال يجب أن يتدفق من الدول المتقدمة الأقل ربحية إلى الدول النامية الأكثر ربحية أين ترتفع الكفاءة الحدّية لرأسمال وحيث توجد ندرة رأس المال، ويظهر هذا الاستثمار عندما تقوم الشركة المتعدّدة الجنسيات بالاستفادة من اقتصادات الحجم (الأحجام الكبيرة من الإنتاج)، وهو يعتمد على تكاليف الموارد والأصول. (lilova, 2009, p. 5)

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما ترغب الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية، ومن ثم ربحيتها من خلال تحويل أنشطة هذه الشركات في الصناعات التحويلية والخدمات الكثيفة العمالة إلى بعض الدول النامية ذات الأجور المنخفضة والمهارة العالية، وجعلها موقعا لتصدير منتجاتها إلى مناطق ش من العالم، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات عن آثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة، كما يؤدي الى تنويع صادراتها فضلا عن اثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. (سعيدي، الاستثمار الاجنبي المباشر، 2015، صفحة 77)

4- **الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:** يحدث هذا النوع عندما تستثمر الشركات العالمية في البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب رغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر تصدير للعمالة الماهرة من الدول النامية.

الفرع الثاني: المفاضلة بين الاشكال

تعتمد المفاضلة بين الاشكال المذكورة أعلاه على عدة عوامل ولعل أهمها (باسم حمادي، 2014، صفحة 20):

- عوامل ترتبط بالأرباح والاخطار بأنواعها تجارية وغير تجارية كالحروب والكوارث الطبيعية.
- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث البني التحتية، وطبيعة نظامها السياسي، وكذا الأهداف التي تسعي من ورائها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- خصائص الصناعة والنشاطات التي تمارسها الشركة.
- طبيعة العلاقة بين الدول، دول الام ودول المضيفة، وذلك من حيث الأهداف المسطرة والقوة التساومية لكل طرف من أطراف العلاقة.

من خلال ما سبق يمكن التمييز بين مختلف الأشكال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين مختلف اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أوجه الاختلاف	الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك أو الشراكة	الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع	الاستثمار في المناطق الحرة	التحالف الاستراتيجي
ميدان الاستثمار الأجنبي	الأصول المادية والمعنوية	شركات متعددة الجنسيات	تزويد الذرف المحلي بمكونات	تشجيع إقامة الصناعات	في شكل عقود امتياز

			منتج معين لتجميعه نهائيا	**التصديرية البلد المضيف**	
إدارة الاستثمار	الحق في إدارة المشروع وفقا حصتها	إدارة المشروع من طرف الشركة الأم	إدارة جزئية أو كلية	قوانين خاصة منظمة لها	البلد المضيف
المدة	مدى طويل	مدى طويل	مدى طويل	مدى طويل	مدى طويل

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

نستخلص من خلال الجدول رقم (01) يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر، له اشكال مختلفة ولكل شكل له مؤيدين ومعارضين، فيفضل أحداهما في الدول المضيفة بينما لا يفضل في الدول الام، والعكس صحيح بالنسبة لأنواع الأخرى.

الفرع الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: (عبد المطلب، اقتصادية المشاركة الدولية، 2006، صفحة 216)

1. **مبدأ الشفافية والفعالية:**

يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تميز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية، على ان يشمل حرية الاستثمار ومبدأ عدم التمييز.

2. **مبدأ سيولة حركة رأس المال:** (بحري، 2017، صفحة 16)

وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق وتتمثل في:

أ. مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

ب. مبدأ حرية الدخل لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- اقامة سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

3. **مبدأ الاستقرار:**

يلعب دور هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات.
- أخطار تحويل رأس المال.

كما توجد مبادي اخري تتعلق بالشـــق القانوني والمتمثلة فيما يلي: (قطاف و والي، المجلد 02 -العدد 01 -ديسمبر 2021، الصفحات 190-191)

4. **مبدأ المســاواة في المعاملة:** يهدف هذا المبدأ إلى ضــمان معاملة المســتثمر الأجنبي بنفس المعاملة التي يحظى بها المستثمر الوطني دون تمييز وهو ما يجد تطبيقاته في الميدان.
5. **مبدأ التعويض في حالة نزع الملكية:** حرص المشرع الجزائري عدم المساس بالملكية الخاصة في إطار القانون وهذا ما نصــت عليه المادة 22 من الدســتور الجزائري لعام 2016 "لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون، ويترتب عليه تعويض عادل ومنصف.
6. **مبدأ إمكانية اللجوء إلى التحكيم في حالة المنازعة:** يهدف هذا المبدأ الى إضفاء حماية للمستثمر في حالة نشـوب نزاع بينه وبين الدولة الجزائرية، حيث نستشـف من نص المادة الرابعة والعشـرون من القانون 09/16 على الاحتكام للجهات القضــائية الجزائرية كأصــل مع إمكانية الاحتكام إلى التحكيم الدولي في حالة وجود اتفاق ينص على ذلك.

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر واهم النظريات المفسرة له

يعتبر الاســتثمار الأجنبي المباشــر محورا رئيســيا من محاور التنمية الاقتصــادية، بحيث تشــكل ظاهرة عامة في مختلف اقتصاديات الدول، اذ أصبح موضوع الساعة لما يترتب عنه من أثار إيجابيه بالنسبة للدولة المضيفة له، كما يستفيد أيضا الطرف الاخر أي المستثمر الاجنبي من المزايا التي توفرها له الدول المضيفة بالخصــوص، فتتنافس معظم دول العالم فيما بينها على اســتقطاب وجذبه، ولكن بالرغم من ذلك فقد ثار الجدل حول مساوئه ومنافعه.

وعليه سنتناول في هذا المبحث منافع ومساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة لكل من الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، وكذا محدداته واهم النظريات المفسرة له، وهو ما نوضحه أدناه.

المطلب الأول: المنافع والمساوئ المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، من بين المواضيع المثيرة للجدلية والتي تحكمها اتجاهات فكرية مختلفة، وتنقسم الآراء فيه بين مؤيد ومعارض حول مدى إسهامه في دفع عجلة التنمية، وخدمة أهداف الدول المضيفة ولكل واحد منهم حججه ومبرراته، ويتضح ذلك من خلال إيجابيات وسلبياته، يمكن إيجازها فيما يلي :

الفرع الأول: إيجابيات ومنافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الإيجابيات والمنافع المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تنعكس بالإيجاب على الدول المضيفة له وكذا بالنسبة للشركات المستثمرة نفسها، ونفصلها كما يلي:

أولا: منافع وإيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره أحد مصادر التمويل المهم، كما ان له العديد من المزايا بالنسبة للدول المضيفة، ونسردها اهما فيما يلي:

1- **الحصول على مصادر التمويل**: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما بديلا لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، والضرورية لتنفيذ أي برنامج تنموي، وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية (حفاف، 2019، صفحة 05).

2- **مصدر لتوطين ونقل التكنولوجيا**: قد يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية، للمؤسسات المحلية، فيتحصل البلد المضيف على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة، مما يساعد على تطوير القطاعات المحلية وتحسين الكفاءة، من خلال الاحتكاك بين العمال، وكذا القيام بتدريب تكوين لليد العاملة المحلية. (رمزي ، 2022، صفحة 76)

3- **رفع معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة**: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توليد وتوفير مناصب عمل جديدة واسعة النطاق في البلد المضيف، مما يساعد في التخفيف من حدة البطالة، وتحسين القدرة الشرائية، وبالتالي تشجيع الاستهلاك، بالإضافة انه قد يوفر لهم أيضًا جودة عمل أفضل، والمزيد من الفرص للذهاب إلى دول أجنبية، وتجربة ثقافات مختلفة، والتعرف على أشخاص جدد، سيضمن بذلك أنهم يجلبون وجهات نظر وأفكار جديدة إلى الوطن والتي يمكن تنفيذها وتؤدي إلى إنتاجية أفضل ، كما يساهم في تدريب العمال المحليين التي تتاح لهم فرص العمل بفروعها على الأساليب الحديثة للإنتاج، مع

وإكسابها المهارات التكنلوجية الحديثة ، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى المؤسسات المحلية عند الالتحاق للعمل بها (مصلة، 2022، صفحة 36).

4- **تحقيق وتحفيز التنمية الاقتصادية**: يمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر التنمية الاقتصادية للبلد المستهدف، مما يخلق بيئة أكثر ملاءمة لك كمستثمر ويعود بالفوائد على الصناعة المحلية، فنقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل، تحسين وضعية ميزان المدفوعات والتخفيف من حدة الاحتكار الدولي كلها عوامل تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد المضيف (ولد بن زازة، 2021، صفحة 47).

5- **زيادة الصادرات:** يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير ومباشر على زيادة حجم صادرات البلد المضيف، وذلك بسبب زيادة معدلات الإنتاج في السلع المنتجة، وبالتالي العمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات هذه السلع، مما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدول المضيفة (أشرف، 2013، صفحة 17).

6- **تحسين الوضعية الاجتماعية**: يساهم الاستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية، من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدّية إلى مشروعه، وتوصيله بشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز، إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث وتنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية (بولعجين ، 2022، صفحة 25).

الإضافة إلى ذلك، يمكن للدول المضيفة أن تستفيد من عوائد الضرائب والرسوم التي تتحصل عليها من الشركات الأجنبية، مما يعزز موارد الدولة ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: منافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المستثمرة:

كما ان للاستثمار الأجنبي المباشر منافع تعود على الدول المضيفة، توجد أيضا مزايا ومنافع تعود للشركات المستثمر نفسها، واهم هذه المزايا والمنافع ما يلي:

1- **التوسع والاستكشاف وتوفير رأس المال** :يمكن للمستثمرين الأجانب توفير رأس المال اللازم لتمويل مشاريع جديدة أو لتوسيع حصتها في السوق خارج حدود بلدهم (محمد علي، 2018).

2- **انخفاض التكاليف**: انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري، بسبب نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة (خيرجة، 2021، صفحة 31).

3- **الحوافز الضريبية** :عادة ما يتم منح الشركات الأجنبية حوافز ضريبية من قبل البلدان المضيفة بهدف جذب رأس المال الأجنبي. بهذه الطريقة، سيدفع المستثمر ضرائب أقل بكثير في البلد المضيف مقارنة ببلده الأم، وبالتالي زيادة الربحية.

4- **نقل الموارد:** سيسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل الموارد والتبادلات الأخرى للمعرفة، حيث يتم منح مختلف البلدان إمكانية الوصول إلى التقنيات والمهارات الجديدة (خيرجة، 2021، صفحة 31).

الفرع الثاني: مساوئ وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع وبالرغم من كل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر، لا انه هنالك بعض السلبيات والعيوب، ونوجز بعض أهم المساوئ فيما يلي:

أولا: مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

يرى عدد كبير من الباحثين والكتاب بأنه من الخطأ، يعتقد ان الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر قد تجني منافع من جراء جذبها للاستثمار دون التعرض للمساوئ، فلا توجد منفعة دون عيب، وفيما يلي أهم عيوبه بالنسبة للدول المضيفة:

1. **التلوث البيئي:** هو التلوث الناتج عن إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان، الحيوان والنبات بأشكاله (تلوث الهواء، مائي وترابي)، وقامة هذا الأخير الذي يعد أحد أهم عناصر التكاليف التي يجب أن تتحملها الدول المضيفة له، حيث قد يتم تجاهل معايير الحماية البيئية في بعض الأحيان من قبل الشركات الأجنبية في سبيل زيادة الأرباح (قويدري، 2011، صفحة 56).
2. **استغلال موارد البلدان المضيفة وضياعها:** عادة ما تلجا البلدان النامية في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منح للمستثمرين الأجانب، العديد من المزايا والتسهيلات، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن لتلك الدولة استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية. فيستغل المستثمرون الموارد البشرية وكذلك الموارد الطبيعية الأخرى دون مراعاة الآثار السلبية طويلة الأجل التي قد تحدث على البلد المضيف (وسيلة، 2013، صفحة 12).
3. **إعاقة الاستثمار المحلي وعدم صموده:** بالرغم مما يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي، الا انه في بعض الأحيان يكون هو السبب في عدم استمراره، بدأت الشركات المحلية في البلدان تفقد الاهتمام بالاستثمار في منتجاتها المحلية (قويدري، 2011، صفحة 54).
4. **تحويل الأرباح إلى الخارج:** يمكن الاستدلال على مدى ضخامة الأرباح المحولة إلى الخارج إذا ما تم أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار:

- حجم أرصدة رؤوس الأموال التي تستثمرها الدول المتقدمة في الدول النامية .
- ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الاستثمارات الموجودة في الدول النامية (خالد راغب، 2012، صفحة 223).

5. **ارتفاع معدلات التضخم**: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق سلع جديدة، وكنتيجة لضعف مرونة الإنتاج في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الطلب على هذه السلع، مما يؤدي على حدوث اختلال وارتفاع معدل التضخم (خالد راغب، 2012، صفحة 224).

6. ارتفاع معدلات الأرباح التي تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.

7. **بالنسبة للعمالة والمهارات الفنية**: على الرغم مما ذكره الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه يرفع من مستوى التشغيل والحد من البطالة، إلا أنه هناك فريق اخر يحاول أن يثبت العكس، وذلك لأن طبيعة التكنولوجية المستخدمة في هذه المؤسسات لا تتلائم مع ظروف الدول النامية، سواء من حيث المواصفات والمستلزمات والاستخدام، أو من حيث كونها كثيفة لرأس المال، مما يؤدى في النهاية إلى زيادة مستوى البطالة (قويدري، 2011، صفحة 55).

8. **بالنسبة لميزان المدفوعات**: بالرغم من تأثيره الإيجابي الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، إلا أن واقع الأمر يثبت عكس ذلك، حيث يؤدى هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسببين هما:

- تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، مما يؤدي إلى نقص المدخرات في السوق المحلية وانخفاض حجم الاستثمار المحلي؛
- المنافسة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، وهو ما يترتب عليها خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على المنافسة الأجنبية. (سطحي، 2018، صفحة 24).

9. زيادة الفوارق الطبقية كنتيجة للأجور المرتفعة التي تدفعها لعمالها، دون مراعاة مستوى الأجور السائدة في الشركات المحلية (قويدري، 2011، صفحة 56).

ثانيا: مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول الام والشركات المستثمرة

مثلما كان هو الحال بالنسبة للدول المضيفة، فان الاستثمار الأجنبي المباشر مساوئ وعيوب على الدول الام والشركات المستثمرة، ومن بين مساوئه وعيوبه ما يلي:

1. قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق، وذلك بسبب صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري (هشام، 2022، صفحة 48).

2. **زيادة البطالة**: وذلك بسبب الاعتماد الشركات المستثمرة على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدول المضيفة، لأنها لا تكلفها مقارنتها مع اليد العاملة الأجنبية، مما يؤدي الى زيادة البطالة في البلد الام (عبد السلام ا.، 2003، صفحة 485).

3. **مخاطر سياسية**: يمكن أن يؤدي التغير السياسي في الدولة المضيفة إلى تغيير قوانين الاستثمار والضرائب، وهذا يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للدول والشركات المستثمرة (بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، 2008، صفحة 122)

4. **مخاطر سعر الصرف:** قد يؤدي التغير في سعر صرف العملة إلى خسائر كبيرة للشركات المستثمرة، ويحدث عند انخفاض قيمة العملة في الدولة الأجنبية، إما نتيجة لقرار الحكومة أو نتيجة للتضخم أو لغيره من العوامل، ويلحق هذا الانخفاض خسائر بالمستثمر الأجنبي، لأن هذا الأخير ينفق أموالا حالا وفق سعر الصرف الحالي ثم يسترجع أمواله أو عوائدها مستقبلا وفق سعر الصرف المستقبلي المجهول القيمة، ولهذا فتغير سعر الصرف انخفاضا يؤثر سلبا على العائد المتوقع للاستثمار (بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، 2008، صفحة 124)

5. **القيود الحكومية**: قد تفرض الحكومات الدولية قيودًا جمركية على الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليل فرص الاستثمار (هشام، 2022، صفحة 52).

6. **مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا:** عادة ما يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل مدفوعات باهظة مقابل استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص الفنية، وكذلك المرتبات المرتفعة للخبراء والفنيين الأجانب المرافقين للمشروع، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة راس المال، قليلة العمالة مما يؤدي الى زيادة حدة البطالة (فارس ف.، 2004، صفحة 53)

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

في الحقيقة ليس هناك اتفاق في الرأي بين الاقتصاديين بخصوص المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن من الواضح يبدو جليا أن دافع الربح له تأثيرا مباشرا على ذلك، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، يجب علينا معرفة العوامل التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي الماشرة إلى البلد المضيف، ومن بين هذه العوامل (الاقتصادية، سياسية، تشريعية وقانونية)، وتعتبر هذه الأخيرة بأنها خارج عن نطاق سيطرة الدولة المضيفة، حيث سيتم تناولها بالتفصل، وهي كما يلي:

الفرع الأول: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمستثمر الأجنبي

تجدر الإشـــارة إلى أن هناك شـــبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدافع الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة لدولة نامية أو الدول المتقدمة، وتتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:

1. **سعر الفائدة:**

يعتبر ســـعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال وتدفقات الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر، خاصـــة وأن أســـعار الفائدة تختلف من بلد لآخر، كما أن الانخفاض في أســـعار الفائدة الحقيقية قد يدفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية (سطحي، 2018، الصفحات 13-14).

2. **معدل العائد على الاستثمار**

يعتبر معدل العائد على الاســـتثمار أحد العوامل الرئيســـية والهامة التي تجذب الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار (عبد المطلب ع.، 2008، صفحة 222).

3. **تكاليف الإنتاج**

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم يعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة وغيرها، ويتضح أهمية انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي لكي يحافظ على حجم مبيعاته وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية سواء ارتبطت دوافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد النامية. الأولية بالخارج أو ارتبطت بتكاليف أخرى بجانب المواد الأولية وخاصة انخفاض تكلفة العمل في البلدان (عبد السلام ر.، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2002، صفحة 120).

4. **التطور التكنولوجي والمهارات التسويقية**

إن امتلاك الشـــركات الأجنبية مهارات تســـويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي ســـهولة دخولها إلى الأســـواق المختلفة وبكفاءة عالية، وبتشـــكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المســـتثمر الأجنبي تكنولوجيا متطورة يمكنه من دخول الأســـواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة (عطية عبيد، 2002، صفحة 55)

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة الأم

إن من أهم المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتعلقة بالدولة المضيفة، ما يلي:

1. **الدافع السياسي:**

تقوم دول الأم بتشجيع انتقال استثماراتها الأجنبية، نحو بعض الدول الأخرى وبالخصوص الدول النامية التي تمتلك موارد طبيعية تساعدها على إقامة مشاريعها، بدافع مساعدتها باعتبارها دول حليفة، بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة عليها (صالح، بن سمية، و بن سمينة ، 2008، صفحة 109) .

2. **ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الأم:**

تتجه الشركات المستثمرة التي تواجه حالة منافسة شديدة، في بلدانها الأصلية، إلى الاستثمار في الخارج، وهذا حتى تخفض من ضغوط المنافسة السائدة مع الشركات الأخرى في الدولة الأم؛

3. **ارتفاع أسعار العملة في الدولة الأم مقارنة بالعملات الأجنبية:**

قد يؤدي ارتفاع سعر العملة في الدولة الأم، إلى ارتفاع أسعار تصدير منتجات الشركات الموجودة فيها، وهو ما يدفعها إلى الاستثمار في الخارج من أجل خفض تكلفة الإنتاج المرتبطة بارتفاع سعر العملة في الدولة الأم، مما يحقق لها أرباح كبيرة؛

4. **تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة الأم:**

نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وحالة الركود في الدولة الأم، يلجأ الشركات المستثمرة للاستثمار خارج دولها الأصلية، وذلك بحثا عن فرص تمكنها من تحقيق عوائد وارباح مرتفعة؛

5. **الارتفاع النسبي لتكاليف النتاج في الدولة الأم مقارنة بالدولة المضيفة للاستثمارات:**

يتجه الشركات المستثمرة للاستثمار في الخارج، عندما تكون تكلفة الانتاج منخفضة في الدول الأخرى، إذا ما تم مقارنتها مع الدولة الأم (سعدي، 2017، صفحة 35).

6. **وجود علاقة تبعية اقتصادية بين الدولة الأم والدول المضيفة للاستثمارات:**

تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول التي ترتبط بعلاقة تبعية اقتصادية مع الدولة الأم لهذه الاستثمارات، وتتضح التبعية الاقتصادية من خلال التبعية في الاقتراض، التجارة الخارجية والتكنولوجيا بالإضافة على حجم المساعدات التي تقدمها الدولة الأم للمستثمرين الأجانب للدولة المضيفة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية جيدة. (عبد السلام ر.، محددات الاستثمار ألاجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، 2007، صفحة 102)

الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة

تتمثل أهم المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتعلقة بالدولة المضيفة فيما يلي:

أولا: المحددات السياسية

يقصد بالمحددات السياسية جميع العوامل التي تساعد في استقرار البلد وتتمثل فيما يلي:

1. **الاستقرار السياسي والأمني:**

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرط لازم لا يمكن الاستغناء عنه، وهو من أهم المحددات التي يبحث عنها المستثمرون الأجانب قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، ولا يخاطر برأسماله في بيئة غير مستقرة سياسيا ولا امنيا، فنجد انها تشكل في مجملها محيطا محفزا للاستثمار أو غير محفز له، فكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار وعدم وجود مخاطر الحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي، أما إذا تميز النظام السياسي بعدم وجود الديمقراطية والاستقرار ووجود مخاطر الحروب كلما كان ذلك مثبطا للاستثمار الأجنبي، ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي الحروب الأهلية المسلحة والثورات الشعبية المناهضة للأنظمة الحاكمة، بالإضافة إلى التغيير المستمر في حكومات الدول المضيفة حتى وإن كان بشكل ديمقراطي، لأن ذلك يصاحبه تغيير في مراكز اتخاذ القرار، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي (مايح و حسن، 2015، صفحة 187).

2. **الحكم الراشد:**

وهو علاقة المحكوم بحاكمه ومدى رضاه عنه، فكلما كانت علاقة إيجابية بينهما ساهمت في استقرار البلاد وكانت جذابا الاستثمار الأجنبي (مدحت، 2019، صفحة 41).

3. **الإطار القانوني والتنظيمي:**

تعتبر الإطار القانوني والتنظيمي الواضح والشفاف، من أهم المحددات التي تؤثر على قرار المستثمرين الأجانب في الاستثمار في دولة اخري، فيجب أن يكون هذا الإطار متسقًا ومتوافقًا مع المعايير الدولية ويوفر حماية كافية لحقوق المستثمرين، وتضمن الدول وجود إطار تشريعي من خلال :(سطحي، 2018، صفحة 17)

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية الاستثمار، والحرية في تحويل الأرباح، وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، مما يساعد على جذب الشركات الأجنبية.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر التي تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحماية الملكية الفكرية.
- أن يكون هناك نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات بكفاءة عالية، وحل المنازعات التي تنشأ بين الاطراف.

كما تأثر البيئة التنظيمية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار متميزا بسهولة الإجراءات ووضوحها وتبسيط قواعد الموافقة عليه وعدم تفشي البيروقراطية والفساد، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: المحددات الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشرة، كما يلعب هذا النوع من المحددات بالنسبة للدول المضيفة دورا بارزا في توجيه الاستثمارات، حيث نجد أنه في الغالب يتكون من العناصر الرئيسية التالية، وهي:

1. **حجم السوق المحلي وفرص نموه :**

يعد حجم السوق المحلي أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشرة، ويتم قياس حجم السوق المحلي من خلال عدد السكان، وكذلك حجم الإنتاج (صالح ع.، 2013، صفحة 62) ، فعندما يكون حجم السوق كبيرا فهذا يعني أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته، وهنا تنخفض التكاليف الإنتاجية إلى حدها الأدنى، وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية، مما يزيد من الأرباح المتحققة من المشروع، وبالتالي فإن الحكومة ستتبع سياسة توسعية من شأنها تحفيز النشاط الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .(يسعد ، 2008، صفحة 29)

2. **مدى توفر البنية التحتية الملائمة:**

تعتبر البنية التحتية من العوامل المعنوية، وهي تمثل العمود الأساسي لأي نشاط اقتصادي ناجح وفعال، بالإضافة أنها من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كالطرق ووسائل النقل والمواصلات (بغداد، 2018، صفحة 125) ، فقد أصبحت كفاءة العديد من اقتصاديات الدول تتحدد بناءً على كفاءة البنية التحتية، فالتطور في وسائل النقل يؤدي إلى خفض تكلفة المعاملات، وبالتالي زيادة أرباح المستثمر، فالدول ذات البنية التحتية الضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم من الاستثمارات الأجنبية، وعليه فالبنية التحتية تعد في أغلب الحالات من بين المحددات الداخلية الأولى التي يتفقدها المستثمر الأجنبي قبل الاستثمار في دولة ما، وذلك لارتباط أنشطته وجودة إتمام العمليات بوجود وجودة البنية التحتية في الدولة المضيفة (حاكمي و برادعي، 2017، صفحة 407) .

3. **معدل النمو الاقتصادي:**

إن تحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة، ويرجع التدفق المتزايد للاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأكثر تقدما إلى حد كبير إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول، حيث توجد علاقة ارتباطيه قوية بين معدل النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي للمجتمع، فكلما كان معدل النمو مرتفعا فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، مما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع الأسواق الداخلية بها، وعليه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي (خاطر ، 2013، صفحة 86).

4. **توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة:**

تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن الاستقرار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات الناشئة مثل دول جنوب شرق أسيا (خالد عبد الحميد ، 2017، صفحة 966).

5. **استقرار معدل سعر الصرف:**

إن استقرار معدل سعر الصرف ضروري لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، بسبب انه يؤدي إلى الاستقرار في حصيلة الأرباح المحولة للخارج، فضلاً عن انخفاض سعر الصرف لدي الدولة المضيفة في مقابل العملات الأخرى للمستثمرين يؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف المشروع عامة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول، أي انه إذا ارتفع سعر صرف بلد ما يزيد تدفق من الاستثمار الأجنبي لديه (بونقاب و زواويد ، 2018، صفحة 109).

6. **معدلات التضخم:**

لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات تسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى أهمية كبيرة من طرف المستثمر الأجنبي، إن ارتفاع معدلات التضخم يعبر عن عدم الاستقرار الاقتصادي للدولة ، وبالتالي يؤثر سلبًا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف النسبية للإنتاج نتيجة سياسات التسعير، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم إذا تجاوزات معدلات التضخم 10%سنويا في الدول المضيفة، بالإضافة إلى عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري. (لوعيل ، 2014، الصفحات 200-201).

7. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:**

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف، حيث توجد علاقة قوية بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي (فاروق و نشوي، 2021، صفحة 324).

8. **القوة التنافسية لاقتصاد الدولة المضيفة:**

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد الوطني إحدى عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان اقتصاد الدول المضيفة يتسم بمركز تنافسي قوي، فسيساعد على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال معدل نمو الصادرات لدي الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما أرتفع ذلك المعدل النمو فسيؤدي الى زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني للدولة المضيفة (سليمان قبلان، 2006، صفحة 46).

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لا شك فيه ان التأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، دفع العديد من المدارس لتناول هذا الموضوع، فنجد لكل مدرسة لها تفسيرات والفرضيات تتماشى معها، وبناء على ذلك يمكن التطرق إلى أكثر النظريات شيوعا بخصوص ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، معتمدين على التدرج من التفسير الكلاسيكي إلى التفسير الحديث.

الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه نقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

ظهرت مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه النظريات ما يلي:

1. **تقديم النظرية:**

أ. **الميزة النسبية لآدم سميت:** من بين رواد المدرسة الكلاسيكية البريطاني ادم سميت (أبو الاقتصاد الحديث في كتابه ثروة الأمم) الذي أسس نظرية الميزة المطلقة سنة 1787، التي تدعو الى التخصص في الإنتاج على أساس عدة معايير من بينها (ميراندا، 2010، صفحة 10):

- العمل أساس القيمة، ومقايضة سلعة بسلعة بدل المال.
- استحال انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، وسهولة انتقالها في الدولة الواحدة.
- غياب تكلفة النقل والتوصيل والاستخراج.
- منافسة تامة بين الصناعات في الدولة، وعمالة كاملة في الدولة.

لم يتطرق آدم سميث في نظريته للاستثمار الأجنبي المباشر بالمفهوم السائد اليوم لكنه ساهم في خلق البيئة المثلى، والمشجعة على ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مطالبته بتحرير التجارة الدولية، ورفع القيود والحد من تدخل الدولة، كما شجع على التبادل التجاري بين الدول، والتوجه نحو الأسواق الخارجية، ويعاب عليها بعدم قدرتها على تبرير في حالة وجود تمييز مطلق في أكثر من سلعة (العذاري، 2016، صفحة 64).

ب. **الميزة المطلقة لدافيد ريكاردو:** بعد الانتقاد الموجه للنظرية الميزة النسبية، حاول العالم البريطاني ديفيد ريكاردو في عام 1835 في نظريته الميزة المطلقة تعديل.

إلا أن نظريته لم تقدم أي تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأسباب عديدة منها: (البنداري الباجوري، 2012، صفحة 16)

- يفترض في نظريته أن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد، وبذلك تجاهلت العوامل الأخرى (رأس المال على سبيل المثال لا على سبيل الحصر)؛
- ويفترض كذلك أن العمل عنصر متجانس، والذي يعتبر ميزة ملكية ويمثل متغير تفسيري هام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- كما افترضت النظرية عدم قدرة العمل على التحرك دوليا، وهذا يخالف طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الافتراضات الخاصة بالنظرية تكون للمنافسة الكاملة واقتصاديات الحجم الثابتة، بمعنى أن إنتاج وتبادل السلع يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة؛
- بالإضافة إلى ما سبق، تجاهل ريكاردو عوامل عديدة، والتي شغلت اهتمام اقتصاديين آخرين، والتي تمثل عوامل تفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أمثلة هذه العوامل الفروق التكنولوجية، وكذلك تكلفة القيود التجارية، والتي تعتبر أيضا من المتغيرات التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية**: هناك موجه من انتقادات وجهت لهذه النظرية ومن بينها: (زودة، 2008، الصفحات 104-105)

- أن هذه النظرية مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية؛
- أن هذه النظرية تتناقض مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل أسوار المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي؛
- إن هذه النظرية لا تفسح مجالا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما انها لم تميز في تحليلها بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الفرع الثاني: النظرية النيو كلاسيكية

من أهم النظريات النيو كلاسيكية التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، نوجزها فيما يلي:

اولا: نظرية التحركات الدولية لراس المال (النيو كلاسيكية)

1. **تقديم النظرية:** ويطلق عليها أيضا نظرية نسب عناصر الإنتاج لهكشر– أولين، وتنسب هذه النظرية إلى كلاً من العالمين الأسكتلنديين (هكشر واولين)، فبعد النقد الذي وجه الى النظريتين السابقتين، عد كل من "هكشر– أولين" سنة 1933 ان الاختلاف في التكاليف النسبية ليس شرطا كافيا لقيام التبادل الدولي وأضاف إليهم عاملان وهما: (عبد السلام ر.، محددات الاستثمار ألاجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، 2007، صفحة 38)

- عامل اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول.
- عامل اختلاف في أسعار عوامل الانتاج بين الدول.

كما اهتمت النظرية بجانبين اساسين وهما: (العذاري، 2016، صفحة 62)

الجانب الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية ترجع بصفة أساسية إلى الاختلاف الكبير في مدى وفرة عوامل الإنتاج التي تتوافر لدى الدولة، لذا فإن الدولة سيكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلعة التي يتوافر لها عوامل إنتاجها بكثافة أكثر من غيرها .

الجانب الثاني: تأثير قيام التجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تحقيق المساواة في أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة،

2. **نقد النظرية (أهم الانتقادات الموجهة إليها):**

لقد واجهت هه النظرية مجموعة من الانتقادات، ومن بينها ما يلي:

- افترضت النظرية أن التكنولوجيا معروفة ومتماثلة عبر الاقتصاديات، ويعني هذا، أن النظرية فشلت في اعتبار التكنولوجيا عاملاً مشجعا ومروجا ليس فقط للتجارة، ولكن أيضا للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- افترضت النظرية أن العمل ليس عنصر الإنتاج الوحيد، ولكن بجانب العمل يوجد رأس المال، ولكن النظرية افترضت عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بشكل كامل، وهي حالة غير محققة في كل الظروف؛
- اعتمدت النظرية على فرض المنافسة الكاملة، وتجاهلت الفروض الخاصة بالمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة والتي تمثل البيئة الخصبة للاستثمار الأجنبي المباشر
- افترضت النظرية عدم وجود نفقات نقل، إلا أن نفقات النقل تعتبر من المتغيرات التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- افترضت النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة، وتجاهلت أثر البحوث والتطوير واقتصاديات الحجم، والتي تعتبر من المتغيرات التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة لا تتضمن رأس المال فقط، بل وأيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة؛
- لم تستطع النظرية أن تشرح قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولتين في نفس الوقت.

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق

1. **تقديم النظرية:** صدرت من طرف الاقتصادي الكندي" ستيفن هايمر" Hymer Stephen في عام 1960، وتقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع، كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي: (اميرة حسب الله ، 2005، صفحة 28)

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجه بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما توفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة بالإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعر أعلى
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق.

2. **نقد النظرية (أهم الانتقادات الموجهة إليها):**

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية هي: (عبد السلام ا.، 2003، صفحة 398)

- أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العلمية .
- بأن مدى إمكانية أو واقعية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لهذا السبب.

ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية (نظرية مع من تتاجر)

قدمها العالم استفان لندر، وتعتمد هذه النظرية على الدول تستطيع ان تتاجر فيما بينها، بوجود معايير التالية: (العذاري، 2016، صفحة 63)

- التقارب الجغرافي، وفي مستويات المعيشة
- التقارب في العادات والتقاليد والديانات، وكذا في الاذواق.

وقد تطورت هذه النظرية لكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد علة الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية، ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الداخلي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة (رضا، 2010، صفحة 48).

الفرع الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هده النظريات فيما يلي:

أولا: نظرية توزيع المخاطر:

1. **تقديم النظرية**: ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم الشركة بالتوزيع الاستثمارات من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير مشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدق بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كانت بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلم التي تعمل لخدمة السوق الأمريكية فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لم يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدال من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخارطها.

نظرا لعجز النظرية التقليدية عن تفسير وتعليل قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول كان لابد من ايجاد نظريات حاولت سد هذه الفجوة النظرية. النظريات التي توالت وحاولت سد هذه الفجوة اشتقت من النظرية التقليدية (الفارس و الرفاعي، 2013، صفحة 158).

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج

1. **تقديم النظرية**: تستخدم هذه النظرية إطار دورة حياة السلعة كمدخل لتفسير التجارة والاستثمار الخارجيين في النظرية المحلية لدورة حياة السلعة وتعتبر نظرية دورة حياة المنتوج من أهم تفسيرات وأسباب انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، وقد تمت صياغة هذه النظرية من قبل الاقتصادي ريموند فرنون من جامعة هارفرد الأمريكية سنة 1966، الذي عرض نظريته دورة حياة المنتج التي أكدت على أن حياة المنتج تمر بعدة مراحل رئيسة متتابعة وهي (كافي، 2017، صفحة 99):

أ. **مرحلة البحث والابداع والتطوير**:

في هذه المرحلة تكون مراحل البحث والابداع والتطوير قد وصلت الى مرحلة متقدمة يبتكر فيها المنتوج، ويعرض للبيع لأول مرة، وتتم عملية ابتكار المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة بسبب تطور البحث العلمي فيها ووفرة اليد العاملة الماهرة وإنفاق الشركات مبالغ ضخمة على بحوث الابتكار والتطوير، كما ينتج ويسوق المنتوج -في هذه المرحلة- في نفس بلد الابتكار لعدم استقرار الشكل النهائي للمنتوج الجديد

لاحتمال إدخال تغييرات عليه، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إنتاجه في هذه المرحلة، مما يجعل سعر المنتوج مرتفع لا يشتريه من السوق المحلية إلا أصحاب الدخول المرتفعة، حيث يكون المنتوج بمثابة سلعة كمالية (الفارس و الرفاعي، 2013، صفحة 160).

ب. **مرحلة الثانية طرح السلعة في السوق المحلي:**

في هذه المرحلة يتم ادخال السلعة إلى السوق المحلي لأول مرة حيث تكون السلعة أقرب ما يكون لابتكار جديد، تطوير وصناعة هذه السلع في المرحلة الاولى يكون على الاغلب في الدولة الام لضمان تخفيض مخاطر الفشل قدر الإمكان، فتكون التكاليف أكبر من الايرادات، مما يجعل هذه المرحلة تتميز ب: (محمد ، 2021، صفحة 43)

- ضعف حجم المبيعات وقلة نقاط البيع واكتفاء المنتج بتقدم نموذج واحد أو عدد قليل من نماذج السلعة لعدم وضوح قطاعات السوق.
- التركيز في الحملة الإعلانية للسلعة على الطابع التعريف أي تعريف المستهلك بها وانتهاج إحدى السياسات التسعيرية إما سياسة السعر المنخفض أو سياسة السعر المرتفع.

ت. **مرحلة النمو والتوسع والتصدير:**

بعد النجاح داخليا وازالة العوائق الفنية وزيادة الإنتاج وكذلك ارتفاع درجة معرفة العالم الخارجي عن تلك السلعة وارتفاع الطلب عليها نأتي إلى المرحلة الثالثة حيث تتوسع دائرة الاستهلاك، مما يدفع بالشركة زيادة كميات الإنتاج استجابة لزيادة الطلب السوق المحلي والدولي، وتبدأ بالتصدير إلى الخارج، وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها، فتقوم برفع كفاءها الإنتاجية وتحقق اقتصاديات الحجم لذا سيتم:

- تخفيض التكاليف والاستفادة من الأسعار المرتفعة.
- الشروع في التصدير كنتيجة لتلبية احتياجات السوق المحلي واستغلال الفرص في السوق الأجنبي لتحقيق النمو والتوسع. (سيف محمود و ابراهيم جابر، 2019، صفحة 43)

في المرحلة هذه يكون المستهلكون قد تعرفوا على السلعة وزاد انتشارها في السوق وتتميز بـ (محمد ز.، 2021، صفحة 43):

- دخول منتجين جدد إلى جانب إنتاج السلعة وبالتالي زيادة المنافسة.
- إدخال تحسينات على السلعة تجنبا لنقاط الضعف المكتشفة في مرحلة التقدم.
- تحول المؤسسة من الإعلان التعريفي إلى الإعلان التنافسي.
- نمو حجم المبيعات يكون بمعدلات متزايدة.

- البحث عن منافذ توزيع جديدة الاحتلال أكبر جزء من السوق.

ث. **مرحلة النضج والاستثمار الأجنبي المباشر:**

في هذه المرحلة تكون السلعة قد وصلت الى مرحلة النضج، ويبدأ إنتاج هذه السلعة في الدول التي كانت تستورد خاصة الدول الغنية الأخرى لأن الشركة قد تجد وضعها في الأسواق التي كانت تصدر إليها بات مهدداً إما بظهور منتجين محتملين جدد، من الجانب الآخر يكون السوق قد اتسع في البلد المستورد ووسائل الإنتاج نمطية هنا تجد الشركة إنه من الخير لها أن تشيد وحدات إنتاجية في البلد المستورد لتموين السوق من الداخل وتقطع الطريق على المنافسين المحتملين (كافي، 2017، صفحة 101) .

وفي هذه الحالة تتميز باستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج مما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير (جباري ش.، 2015، صفحة 60)، وتبدأ من الوقت الذي تصبح فيه المبيعات تزداد بمعدلات متناقصة، وتعتبر هذه المرحلة هي الأطول في دورة حياة المنتوج وتتميز بـ (محمد ز.، 2021، صفحة 43):

- شدة زيادة المنافسة وتشبع السوق (العرض والطلب) .
- ارتفاع تكلفة التسويق وانخفاض الأسعار إلى الطابع التذكيري.
- غالبا ما تقوم بعض المؤسسات بمحاولة تطوير بعض جوانب السلعة لتحديد دورة حياتها

ج. **مرحلة الانحدار والتدهور والزوال:**

تبدأ هذه المرحلة عندما يصبح المنتوج قديما، ولم تعد وسيلة انتاجه الفنية مملوكة للمبتكر حصرا، وتفقد الشركة الأصلية تحكمها بسلعتها، فينعدم معدل نمو المبيعات وبالتالي ميل حجم المبيعات إلى الانخفاض بشكل كبر ومتواصل، اذ يصبح عامل التكلفة مهما، عندئذ تقرر الشركة المبتكرة القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول من أجل إعادة التصدير إلى المؤسسة الأم، وفي الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع منتج جديد تغزوا به الأسواق وهو ما يطلق عليه "بالاستراتيجية الهجومية"

في المرحلة هذه تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق حيث بدأ المستهلكون يغيرون من وجهة نظرهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة، فتبدأ الشركة بالعمل على إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة الى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل اجراء بعض التغييرات على شكل السلعة، أحجامها، ألوانها، عبواتها واسعارها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة، في نفس الوقت تعمل الشركة على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق (سعدي، 2017، صفحة 30).

وتتميز هذه المرحلة عموما بـ: (محمد ز.، 2021، صفحة 44):

- تقليص أو إلغاء ميزانية الترويج بدرجة كبرية لضعف مردودها.

- اعتماد سياسة السعر المنخفض كوسيلة رئيسية للحد من الانخفاض الشديد في حجم المبيعات.
- انسحاب المؤسسة من الأسواق ونقاط البيع ذات الفعالية المحدودة لتقليل نفقات التسويق.

من خلال ما سبق فإن دورة حياة المنتوج بينت أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يعد عملا دفاعيا ينشأ كرد فعل على التهديدات وخوف الشركات الأجنبية من فقدان الأسواق لمنتجاتها خلال وبعد مرحلة النضج، وبالتالي تعمل هذه الشركات على البحث على أرخص عوامل الإنتاج في بلدان أخرى لمواجهة المنافسة المحلية من جهة وخلق أسواق خارجية لتصريف السلع من جهة أخرى، والبقاء في دورة حياة المنتوج لأطول فترة ممكنة.

يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكل التالي الذي يبين المنتج ومراحله في كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، الدول المتقدمة والدول النامية):

الشّكل رقم (3): مراحل دورة حيا ة المنتج الدولي

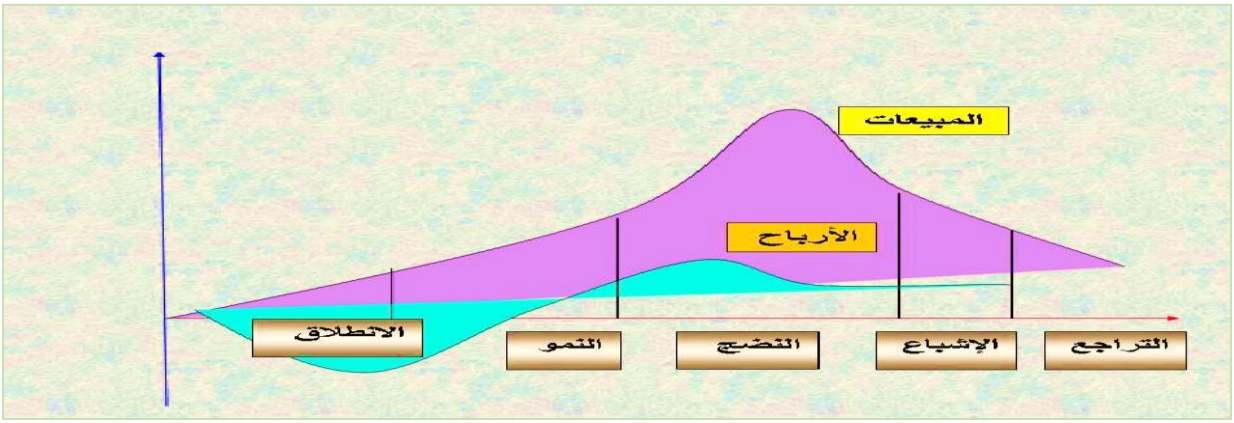

المصدر :عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،1989، ص57.

يتضح من خلال الشكل ان المنتج يمر بخمسة مراحل لكل مرحلة ميزاتها الخاصة، فتبدا دورة حياة المنتج من مرحلة الانطلاق وتنتهي بمرحلة التراجع والزوال، تتخللهم ثلاث مراحل وهي مرحلة النمو ومرحلة التطور ومرحلة الاشباع.

2. **نقد النظرية (الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية):**

بالرغم من نجاح هذه النظرية وإمكانية تطبيقها على بعض المنتوجات إلا أنها وجهت لها بعض الانتقادات، ونسرد البعض منها:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.
- إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه ومن خلال تحليل دورة حياة المنتوج تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون إلا في المرحلتين الأخيرتين والتي توافقان بداية فقدان الشركة صاحبة الابتكار الميزة النسبية التكنولوجية،
- هذه النظرية ركزت على المنتجات الصناعية، وأهملت جزء كبيرا من التجارة الدولية (المنتجات الزراعية والخدمية)؛ كما لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعات الاستخراجية، والتي تتطلب قيام الشركة منذ البداية في الدول المضيفة؛
- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس مراحل دورة حياة المنتوج كصناعة تكنولوجيا الاتصال، فقد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية (ريد، 2016، صفحة 155).

ثالثا: النظرية الانتقائية لجون دنينغ في الإنتاج الدولي

سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية اختيار (انتقاء) الشركات بين ثلاث سياسات رئيسية، تتضمن العمل الاقتصادي الدولي، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص، ويعد جون دنينغ (Dunning) الاقتصادي الانجليزي اول من وضع البنية الاولي لهذه النظرية، وقد أطلق عليها اسم النظرية الانتقائية، ثم أطلق عليها مصطلح.(O.L.I) ، ووفقا لهذه النظرية فان قرار الشركة في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات، وهي (عبد السلام ر.، محددات الاستثمار ألاجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، 2007، صفحة 53):

- **امتلاك المزايا المرتبطة بالملكية** Ownership (O) advantage التي تمنح الشركة قوة احتكارية لا تمتلكها الشركات.

- **امتلاك المزايا المرتبطة بالموقع** Location(L) advantage والخاصة بالدولة المضيفة التي تجعلها موقعا أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تختار الشركة موقعا بدلا من الآخر للأسباب الآتية: مزايا اقتصادية، مزايا سياسية ومزايا اجتماعية.
- **أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (مزايا التدويل)** Internationalization(L) advantage في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

وتعد هذه النظرية من أكثر النظريات المعرفة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأنها اعتمدت على عوامل متعددة وليس على عامل واحد

نقد النظرية: الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

لم تسلم هذه النظرية من الانتقادات، بالرغم من محاولتها الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، الا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن من حلها، من بينها (بن منصور، 2014، صفحة 122):

- افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا، يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا؛
- لم تتمكن النظرية من تفسري ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI)؛
- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العاملة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية.

رابعا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين "كوجيما Kojima "، "تسوروومي Tsurumi" و" اوزاوا Osawa" وقد حاولت هدة النظرية تفسير الاستثمار الأجنبي المباشرة من خلال الدروس المستفادة من التجربة اليابانية سنة 1945، المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية و تكنولوجية تختلف عن باقي نظيراتها في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، كما طورت هذه النظرية نموذج يجمع بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأحوال المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي، وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة. (عبد السلام ر.، محددات الاستثمار ألاجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، 2007، صفحة 55)

نقد النظرية: الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

وجه إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها (بن منصور، 2014، صفحة 123):

- يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت بعد ذلك، لتصل الى أوروبا.
- يرى جون دينينج أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعتها، وقصورها في وضع فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية.

خامسا: نظرية الموقعية او البيئية

تقديم النظرية: يعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالمين الاقتصاديين (**باري و "دننج**)، وترتكز هذه النظرية على ما ينطوي عليه قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتحدد بالعديد من العوامل دولية ومحلية، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمامها يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة، التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، بمعنى آخر أنها ترتكز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

وكما يرى (**باري**) إن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير وغيرها، ومن بين اهم العوامل نذكر: (صفيح، 2015، الصفحات 35-36)

- **العوامل التسويقية وعوامل السوق:** درجة المنافسة، معدل نمو السوق، حجم السوق، ومنافذ التوزيع، وكالات الإعلان، احتمالات التصدير لدول أخرى العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل، التسهيلات الإنتاجية
- **الإجراءات الحمائية:** وتتمثل في التجارة الخارجية مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص والقيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** مثل مدى قبول الاستثمار الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على تملك الأجانب للمشروعات الاستثمارية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية، سعر الصرف

- **عوامل أخرى:** مثل المبيعات والأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

سادسا: نظرية الموقع المعدلة

تقديم النظرية: تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع، فهي تعتبر امتداد لها، غير انه تم تطويرها وتعديلها بإدخال بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويعود الفضل في تقديمها الى كل من **(روبوك و سيموندس)**، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر والأنشطة تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل والتي تتمثل فيما يلي: (سنوسي و سالم، 2016، صفحة 50)

- **العوامل الشرطية**: وتتمثل في (خصائص المنتج / السلعة، خصائص المميزة للدولة المضيفة، العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى).
- **العوامل الدافعة**: وتتمثل في (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي).
- **العوامل الحاكمة**: وتتمثل في (الخصائص المميزة للدولة المضيفة، الخصائص المميزة للدولة الام).

المبحث الثالث: ماهية المؤسسات الاقتصادية وانواعها

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة العامل الرئيسي والدافع الأساسي والديناميكي لعجلة الاقتصاد والتنمية في أي مجتمع، ولذلك فإن كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية وتباين درجة تقدمها الاقتصادي تولي عناية بالغة للمؤسسة الاقتصادية، وتحرص دائما على بقاء ومنو هذه المؤسسات الاقتصادية فبقاؤها واستمراريتها هو الوحيد الكفيل بتحريك عجلة النمو وتحقيق أهداف المجتمع وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات فيما يتعلق بتوسيع قاعدته الإنتاجية، وبالتالي زيادة مستويات الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد، وذلك وصولا أو إلى تحقيق طموحات الإنسان فردا مجاعات في الحياة نحو الأفضل.

وعليه فإننا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عموميات المؤسسات الاقتصادية، أنواعها، أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الاقتصادية

تشكل المؤسسات الاقتصادية حقيقة يمكننا التماسها في النسيج الاقتصادي والصناعي، فهي بمثابة النواة الاولي في اقتصاد أي بلد، والمحور الأساسي الذي يدور حوله علم إدارة الأعمال والاقتصاد، حيث أن تحديد الإطار المفاهيمي من خلال إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت واختلفت أراء الاقتصاديين حول مفهومها ، وذلك لتعدد التصورات والمدارس

الاقتصادية فصعب عنهم إيجاد تعريف شامل وموحد لها، فلهذا سنحاول في هذا المطلب إعطاء بعض التعاريف الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية خصائصها، وابعادها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد عرفت المؤسسات الاقتصادية تطورا سريعا في الآونة الأخيرة، مما سبب اختلافا في مفهومها بين رجال الإدارة والاقتصاد، فلهذا تعدد التصورات والمدارس الاقتصادية فصعب عنهم إيجاد تعريف شامل وموحد لها، وعليه سنحاول أولا ضبط اهم المصطلحات الخاصة بمعاني المؤسسة، ثم إعطاء تعريف شامل وموحد لها مع ذكر اهم خصائصها وابعادها.

اولا: ضبط مصطلحات الخاصة بمعاني المؤسسة

المؤسسة الاقتصادية العديد من مصطلحات في أدبيات اللغة العربية قصد بها المؤسسة، ومن بينها نذكر:

أ. **المنشأة:** هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص الدائمين العاملين في نفس المكان والتابعين لنفس المدير وبالتالي يمكن أن تتكون المؤسسة من منشأة أو عدة منشآت كما أن المنشأة ليس لديها الشخصية القانونية على خلاف المؤسسة، والمنشأة عادة ما تكون تابعة للجهة الوصية، فهي ليست مستقلة ماليا ولا قانونيا وتخضع لرقابة المؤسسة الأم وتوجيهاتها. (دادي عدون، 1998، صفحة 12)

ب. **المقاولة**: وهي مشتقة من كلمة entrepreneur أي المقاول، وتشير بصفة خاصة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي، لذلك ارتبطت المؤسسة بـ entreprise فهي تجمع رسمي قانوني به مخاطرة معتبرة (عبد الستار ، 2016، صفحة 23).

ت. **المنظمة:** وهي أيضا عبارة تطلق على كل تجمع يتم تنظيمه وفق قواعد وأسس معينة اجتماعية كانت أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو غير ذلك، غير أن هذا المصطلح أشمل من المؤسسة لأنه يضم المؤسسات التي لا تسعى لتحقيق الربح كالجمعيات والنوادي، أما المؤسسة فهي تسعى بالضرورة لتحقيق الربح من أجل الاستمرارية وتمويل نفسها بنفسها. (الحديدي محمد و ابراهيم ، 2020، صفحة 6)

ث. **الشركة:** يطلق هذا المصطلح على أي تجمع اجتماعي او اقتصادي مؤسسة بصفة رسمية (قانونية)، ويعرفها بوسن Ponson هي" شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات الاقتصادية للوصول إلى الهدف المتمثل في إنجاز عمل مشرتك من أجل تحقيق ربح متبادل" (Ponson & HIRSCH , 1999, p. 10).

ج. **المشروع:** هو مجموعة من الإجراءات اللازمة الإنجاز هدف معين، ويشمل التنفيذ المسبق لأنشطة مترابطة، لها امد محدد له بدايات ونهايات، وجميعها فريدة الى حد ما (الحديدي محمد و ابراهيم ، 2020، صفحة 6)

سوف نستخدم لفظ مؤسسة في هدا العمل خلافا عن المصطلحات الأخرى

ثانيا: مفهوم المؤسسات الاقتصادية

في الحقيقة اختلف الباحثون وعلماء الاقتصاد على إعطاء تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية، فكل واحد منهم ينظر اليها بمنظوره الخاص، لتعدد وظائفها ومجالاتها، فأصبح ينظر للمؤسسة الاقتصادية من زوايا اقتصادية واجتماعية وقانونية، وبسبب هذا تعددت التعارف المقدمة للمؤسسة الاقتصادية، ولذلك سنحاول إعطاء تعريف بعد تقديم جملة من التعاريف المختلفة لبعض الباحثين وعلماء الاقتصاد:

عرفها **صمويل عبود** على أنها" اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى" (صمويل، 1982، صفحة 58)

فيعرفها **عمر صخري** على انها " الوحدة الاقتصادية التي تجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصاد" (صخري ع.، 1993، صفحة 24).

فيحين وعرفها **ناصر دوادي عدوان** بانها " اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي تختلف نسبيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة" (دادي عدون، 1998، صفحة 10).

بينما **إسماعيل عرباجي** يعرفها كما يلي" المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا، هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق، وهي منظمة ومجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة بالإنتاج الاقتصادي (عرباجي، 1989، صفحة 11)

ويعرفها **كارل ماركس** على انها "متمثلة في عدد كبير من العمال، يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال، وفي نفس المكان، من أجل إنتاج نفس النوع من السلع (مهدي م.، 2007، صفحة 36)" .

ويعرفها **بيرو** على انها "شكل إنتاج بواسطته وضمن نفس الذمة تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة بهدف بيع سلعة أو خدمات في السوق، من أجل

الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار" (درامشية و بلقاسمي، 2016، صفحة 318)

وتعرف **المؤسسة الاقتصادية** بأنها: عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية، بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناء على أهداف تحددها الإدارة، حتى تحقق الأرباح أو المنافع الاجتماعية (سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، 2019، صفحة 28)

كما تعرف "أنها وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية، وبشرية تساعد في دعم العملية الإنتاجية من خلال توزيع المسؤوليات والمهام بين الافراد في بيئة عمل" (محمد، 2019، صفحة 28).

كما يعرفها **لبرتون** (M.Lebreton) "إن المؤسسة تعني كل شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، ويقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق" (درامشية و بلقاسمي، 2016، صفحة 318)

في حين يعرفها **هربرت سبنسر**H.Spencer) "تشه المؤسسة العضو أو الجهاز الذي ينجز وظائف مهمة للمجتمع" (درامشية و بلقاسمي، 2016، صفحة 318)

من هذه التعاريف المختلفة والمتعددة سنحاول إعطاء تعريف للمؤسسة الاقتصادية: فالمؤسسة شخص معنوي له حقوق وواجبات مثل الشخص الطبيعي، فهي وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية، وبشرية تساعد في العملية الإنتاجية، فتنتج خدمات وسلعا للأفراد والمجتمع، مما تحقق أهدافًا لها بالخصوص، وللمجتمع والدولة بالعموم.

الفرع الثاني: خصائص ومقومات المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسة الاقتصادية بالعديد من المميزات والخصائص نذكر منها:

1. **الشكل الاقتصادي**: هو الشكل الخاص بوسائل الإنتاج السلع او الخدمات، ويساهم باستمرار في توفير الموارد المالية عن طريق الحصول على قروض، لذلك تسعى كل المؤسسات الاقتصادية الى صناعة اهداف خاصة بها وتحرص على تحقيقها؛
2. **الشكل القانوني**: يعني امتلاك المؤسسة شخصية قانونية ومستقلة واسما خاصا بها، وميزانية مالية، وكذا امتلاكها حقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
3. **الشكل الاجتماعي**: لكل مؤسسة اقتصادية كانت لها طابع اجتماعي خاص بالموظفين والعمال، كما بمكنها ان تقدم العديد من الفوائد للأفراد والمجتمع (سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، 2019، صفحة 36).

4. **الشكل التقني:** ويشمل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، التي تتطور باستمرار وبسرعة، حيث تحصل كل دورة من الدورات على مدخلات جديدة، وتعطي معلومات تكنولوجية جديدة (بالضياف، 2012، الصفحات 11-12).

5. **التقرب من المستهلك:** إن المؤسسات الاقتصادية سواء باختلاف أنواعها وأشكالها وحتى اختلاف القنوات التي تنشط فيها فإن وجودها من عدمها مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود المستهلك، ودراسة مختلف سلوكيات المستهلك من أجل التوجه نحو السوق ومعرفة مختلف حاجات السوق، وهذا يعني أنه على المؤسسة المساهمة في الحياة الاقتصادية بتقديم دراسات قصد التعرف على الاحتياجات والرغبات الاستهلاكية سواء من الناحية الكمية أو حتى النوعية وتقديم الجودة المطلوبة لمختلف المستهلكين (فيليب و جاري ، 2007).

6. **الهيكل الملائم للمؤسسة:** يعتبر الهيكل أساسا وأساسي في نفس الوقت في تكوين وتحديد وضعية المؤسسة، فهو الذي يسهل لنا مسألة التنظيم وتقسيم المسؤوليات على اختلاف المستويات ضمن المؤسسة وعليه تسهيل عملية اتخاذ مختلف القرارات فيها. فكلما كانت الهيكلة واضحة معبرة جدا عن العلاقات والتبادلات بين مختلف الأقسام والوظائف من جهة ومرنة في سهيل عملية إحداث التغيرات المرتبطة بالمحيط والاستراتيجية من جهة أخرى، كلما كانت أكثر ملائمة ومساعدة على تحقيق الأهداف وبالتالي تتخذ صورة الأداة الجيدة والأحسن في تسيير نشاط المؤسسة (صخري ع.، 2003، صفحة 25)

7. **الاعتماد على الإبداع والتجديد:** المقصود بالإبداع هنا التكنولوجي المرتبط بالمنتوجات وطرق الإنتاج، إذ أنه المصدر الأساسي للقوى التنافسية، أما التجديد فهو تعبير ايجابي من شأنه أن يساعد عل تحسين التسيير والأداء ويدخل ضمن هذا التجديد طرق تسيير الأفكار والتنظيم؛

8. قدرتها على البقاء، الشيء الذي يستلزم حد أدنى من الأموال الخاصة وظروف سياسية مواتية. (صخري ع.، 2003، صفحة 26).

9. القدرة على الإنتاج سواء السلعي أو الخدمي من أجل تحقيق أهدافها، أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛

10. للمؤسسة شخصية حقيقة أو معنوية مستقلة ماليا، قادرة على التفاعل الإيجابي مع البيئة الداخلية والخارجية لها؛

11. التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافها وتحرص على تحقيقها (سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، 2019، صفحة 37).

الفرع الثالث: أبعاد المؤسسات الاقتصادية

يعتمد وجود المؤسسة الاقتصادية على مجموعة من الأبعاد، وهي: (سيد عبد النبي ، 2019، صفحة 32)

1. **البُعد الاقتصادي:** هو المهمة الأساسية الأولى للمؤسّسة الاقتصادية، إذ يجب أن تحرص على إنتاج السلع، وتقديم الخدمات التي تلبي حاجات ورغبات المجتمع، بالاعتماد على العناصر الإنتاجية، التي لا تتشابه معاً في الوظيفة، أو فترة الحياة.
2. **البُعد المالي**: هو حصول المؤسسة على الوسائل الإنتاجيّة، من خلال الاعتماد على الموارد المالية التي يوفرها المالكون، ولكن قد لا تكون هذه الموارد كافية مما يدفع المؤسسة للحصول على القروض، أو الأصول المالية، عن طريق مصدرين هما:

- العوائد المالية للمالكين، وتتمثل في الأموال الخاصّة بالمساهمين، والأموال الناتجة عن الأرباح المالية غير الموزّعة فهي تشكل معا الأموال الخاصة.
- العوائد المالية من الأفراد الذين يقدمون الأموال على شكل ديون، سوء ديون قصيرة الأجل تُستحق خلال عام واحد او ديون طويلة ومتوسَطة الأجل تُستردَ خلال أكثر من عام واحد.

بالإضافة الى هذه الموارد فانه يمكن للمؤسسة ان تتحصل على فترات تأجيل السداد من الموردينّ، مما يسمح لها بإبقاء تلك الأموال لدورة إنتاجية اخري.

3. **البُعد الاجتماعي**: هو عبارة عن العنصر البشري الذي يحتل مكانة مهمّة في تحقيق نجاح المؤسسة الاقتصادية، إذ يعتمد على توفير المهارات المهنية، والتقنية، مما يساهم في وجود أشخاص أصحاب كفاءة في مجال عمل المؤسسة التي تسعى إلى الاستثمار فيه، كما تكون لهؤلاء الأشخاص نظرة مستقبلية تساعدهم على تقدير المخاطر، والمشاكل التي قد تواجهها المؤسسة، مما يساهم في تفاديها وتقليلها.
4. **البُعد الإداري والقانونيّ**: يشير إلى كفاءة المؤسسة الاقتصادية في إدارة اعمالها، وإنجاز مهامها بكفاءة عالية، كما ان المؤسسة ملزمة بتطبيق القوانين والأنظمة المحلية والدولية.

المطلب الثاني: انواع المؤسسات الاقتصادية ووظائفها

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا لمعايير مختلفة، كما ان لكل نوع من هذه الأنواع وظائف ومهام، نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية

المؤسسة الاقتصادية يمكنها ان تأخذ العديد من الاشكال، وهذا تبعا لعدة معايير المعتمد عليها من طرف الدول، ولعل من اهم معايير التمييز بينهم هو الاتي:

أولا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الحجم

عادة ما يتم تصنف المؤسسات الاقتصادية، وفق لهذا المعيار بحسب عدد العمال أو رقم الأعمال: (فوزي، 2020، الصفحات 53-54)

1. **معيار عدد العمال أو حجم العمالة:**

يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا واعتمادا على الإطلاق في العديد من الدول، حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بين مختلف أحجمها استنادا على حجم اليد العاملة في المؤسسة، ويتم الأخذ بهذا المعيار في العديد من الدول نظرا للخصائص الذي يتميز بها وهي (اسماعيل ، 2008، صفحة 30):

- الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم؛
- كذلك توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

يعتبر من اهم المعايير التي صنفت على أساسها المؤسسات، بالرغم من ان هناك تقارب في هذا المعيار الا اننا نسجل بعض الاختلافات من بلد لأخر، والتصنيف وفق لهذا المعيار كالتالي:

أ. **التصنيف الأول:** يضم خمسة أنواع من المؤسسات وهو خاص بالدول المتقدمة

- **المؤسسات المصغرة (الصغيرة جدا TPE):** تضم من 01-09 عامل.
- **المؤسسات الصغيرة (PE):** تضم من 10-49 عامل.
- **المؤسسات المتوسطة(ME):** يتراوح عدد عمالها من 50-499 عامل.
- **المؤسسات الكبيرة:** يتراوح عدد عمالها من 500-999 عامل.

- **المؤسسات الكبيرة جدا**: يوجد هذا الصنف في البلدان المتطورة، وتضم أكثر من 1000عامل.

ب. **التصنيف الثاني**: يضم أربعة أنواع وهو خاص بالدول النامية

- **المؤسسات الصغيرة جدا** :تضم (أقل من 10 عمال).
- **المؤسسات الصغيرة** :تضم (أقل من 50 عامل، أي من 10-49 عامل).
- **المؤسسات المتوسطة** :يتراوح عدد عمالها (50-250 عامل).
- **المؤسسات الكبيرة** :وهي المؤسسات الضخمة التي (تضم أكثر من 250 عاملا).

لكن هذا المعيار من جهة أخرى له سلبياته وقد وجهة له عدة انتقادات أهمها (برايس ، 2006، صفحة 06):

- أن العمالة المؤقتة تؤدي إلى تغير حجم المؤسسة من وقت لأخر؛
- كذلك نوعية التكنولوجيا والمعدات المستخدمة ومدى تطورها يؤثر على حجم العمالة
- كذلك يعاب على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة.

ويمكن تلخيص كل هذا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم

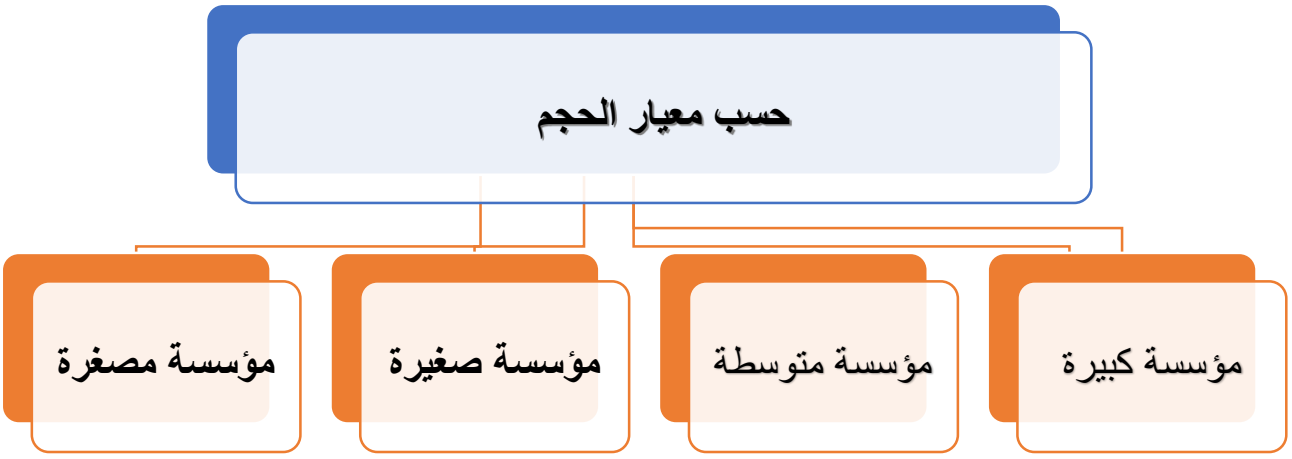

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

يتضح من خلال الشكل ان المؤسسات الاقتصادية تصنف الى أربعة أنواع حسب معيار الحجم وهو الأكثر استخداما وهم المؤسسات مصغرة، صغيرة، متوسطة وكبيرة.

2. **المعيار المالي أو نقدي:**

يضم هذا المعيار ثلاثة معايير أساسية وهي:

أ. **معيار رأس المال المستثمر:** يتم تصنيف كل نوع من المؤسسات ووضع الحدود الفاصلة فيما بينها على ألا يتجاوز رأس المال المستثمر في كل نوع حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة ولا يتم الاعتماد على هذا المعيار كثيرا وهذا راجع إلى أنه يتطلب إجراء تعديلات مستمرة تبعا لمعدلات التضخم، كذلك اختلاف دلالته من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من قطاع إلى أخر ومن فترة لأخرى.

ب. **المعيار الثنائي أو المزدوج (العمالة ورأس المال):** نظرا لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث هناك العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر فهناك بعض الدول تستخدم خليط من المعيارين "معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال" في تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات المختلفة على الجمع ما بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال معا في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر.

ت. **معيار حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الأعمال:** هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها، حيث تستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة.

يعاب على هذا المعيار انه يتطلب تعديلا مستمرا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار القانوني

حسب الشكل القانوني الذي تقوم وفقه المؤسسة الاقتصادية فإنها تنقسم إلى:

1- **المؤسسات الفردية:** تعد المؤسسات الفردية من أقدم أشكال المؤسسات الاقتصادية، وهي الأكثر شيوعا في مختلف اقطار العالم، فهي شكل من أشكال المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته، ولهذا النوع مزايا وعيوب نذكرها (ماجدة، 2009، صفحة 30):

أ. **المزايا:**

- سهولة الإنشاء والتنظيم، فمن بين الخصائص الأكثر جاذبية في المؤسسات الفردية هي سرعة وبساطة بدء العمل.

- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهنا يكون دافعا له للعمل بكفاءة وجد لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- صاحب المؤسسة يقوم أيضا لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرارات كما يبعد العديد من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.
- انخفاض كلفة البدء بالعمل:

ب. **العيوب**:

- قلة رأس المال باعتبار ان مالك المؤسسة هو الممول الوحيد، ممكن يطرح مشكلة نقص التمويل.
- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.
- تعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسئول عن كافة ديون المؤسسة.

2- **المؤسسات الجماعية (شركات)**: وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، على ألا يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع عشرين (20) شخصا للقيام بأي عمل بالاشتراك، مع ان يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، وذلك قصد اقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة، وتضم:

أ. **شركة الأشخاص**: كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، وهي الشركات التي يشترك فيها الأفراد بغض النظر عن طبيعة مساهمتهم النقدية أو القيمية أو تقديم عمل، ويندرج تحت شركات الأشخاص، يُمكن أن نعدد ثلاثة أنواع لشركات الأشخاص (عبد السلام ، الحلبي، و شحادة، 2001، صفحة 24):

- **شركات التضامن**: هي شراكة طوعية بين شخصين أو أكثر، للقيام بمشروع يدر عليهم عائدا ماليا محققين من ورائه أرباح تتقاسم فيما بينهم، ويجب أن يعمل الشركاء على التوصل إلى اتفاق قانوني يوضح مسبقا مقدار حصة كل منهم من رأس المال، واقتسام الأرباح، وحل الخلافات والنزاعات... وغيها.

يكون فيها الشركاء مسؤولين مسؤولية تضامنية وهذا في حالة إعسار أحدهم غير محدودة تمتد للأموال الخاصة، كما يمكن أن يكون المدير من خارج الشركاء.

- **شركات التوصية البسيطة**: تقوم هذه المؤسسات على وجود فريقين من الشركاء أحدهما مسؤول بالتضامن عن كل تعهدات المؤسسة وهو فريق الشركاء المتضامنين، والآخر مسؤول بقدر حصته فقط وهو فريق الشركاء الموصين. وكل من النوعين يعتبر منظما على السواء، ولكن أحدهما، وهم الشركاء الموصون،

فلا يشتركون في تأدية وظيفة المؤسسة الفنية بل يرتك ذلك إلى الشركاء المتضامنين، تتضمن نوعُين من الشركاء هما:

- شركاء متضامنين مسؤولُين بصفة شخصية تضامنية.
- شركاء موصُين مسؤوليتهم محدودة بقدر حصصهم في رأس المال.

- **شركات المحاصة:** تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنني أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة، ويقتسمون الأرباح والخسائر حسب الاتفاق، ومن ميزاتها أنه ليس لها رأس مال ولا شخصية اعتبارية، فنشاطها يتم بصفة شخصية، وتهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية والموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية.

كما نجد لها مزايا وعيوب نذكرها:

المزايا:

- سهولة التكوين حيت أنها تحتاج فقط إلى عقد بين الشركاء، يمكن أن يقتص كل شريك نظرا لوجود عدة شركاء يختص كل منهم بمهمة معينة وبالتالي يسهل تسيير المؤسسة.
- من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويختصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.
- سهولة إمكانية الحصول على قروض وزيادة القدرة المالية للمؤسسة وذلك بسبب تضامن الشركاء.
- توزيع العمل حيث يسمح تعدد الشركاء بتوزيع المهام بينهم مما يسهل تسيير الشركة.

العيوب:

- تعرض حياة الشركة للخطر بسبب انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
- مسؤولية الشركاء غير محدودة.
- إثارة بعض النزاعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات بسبب وجود شركاء مما يؤثر سلبا على المؤسسة.
- صعوبة بيع حصة أي شريك وكذا صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء هذه في حالة وجود النزاعات أو سوء التفاهم بينهم.

ب. **شركات الأموال** :هي الشكل الأكثر تطورا بين المؤسسات ذات الملكية الخاصة، تقوم على الاعتبار المالي أي تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص، وتوظيف الخبرات اللازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من قبل المساهمين بمعني لا تهتم بالاعتبار الشخصي للشريك، كما ان قيام شركة الأموال

على الاعتبار المالي يجعلها نقيض لشركة الأشخاص التي تعطي الأهمية للشخص الشريك، وتضم ما يلي: (قاضي ، سعيداني ، و نوارة ، 2018، صفحة 56)

- **مؤسسات المساهمة**: هي المؤسسات الأكثر انتشارا أو اسهاما في النشاط الاقتصادي، وفيها يقسم رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ويسال كل شريك عن ديون الشركة بمقدار مساهمته في رأس مالها تعرض للبيع بسعر محدد للسهم الواحد على الجمهور ليشتري هذه الأسهم، مع تحديد الحد الأعلى لعدد الأسهم للشخص الواحد، لضمان عدم السيطرة أو الهيمنة فيما بعد على إدارة المؤسسة من قبل أحد الساهين.

كما تقتصر مسؤولية المستثمر بالنسبة الالتزامات المؤسسة على قدر مساهمته في رأس المال. وتمتاز هذه المؤسسات بانفصال الملكية عن الإدارة.

- **المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة:** يعتبر هذا الشكل القانوني سهل التأسيس والأكثر اعتمادا كبداية، وهو من مؤسسات الأموال أين يكون عدد الشركاء كثير نسبيا لكنه محدد (وفقا لقانون الدولة)، تكون مسؤولية هؤلاء الشركاء مرتبطة بما يملكونه من حصص في المؤسسة، وبالتالي هناك فصل بين الملكية الشخصية للشركاء والملكية التابعة للمؤسسة

ولشركات الأموال أيضا مزايا وعيوب:

المزايا:

- مسؤولية المساهمين بقيمة أسهمهم أو سنداتهم.
- سهولة وسرعة الحصول على قروض.
- استقرار حياة المؤسسة بشكل أكبر.
- إمكانية استخدام دوي المهارات والإمكانيات العالية.

العيوب:

- ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.
- خضوعها إلى رقابة حكومية شديدة.
- عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين بسبب عدم وجود حافز الملكية

ويمكن تلخيص كل هذا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الشكل القانوني

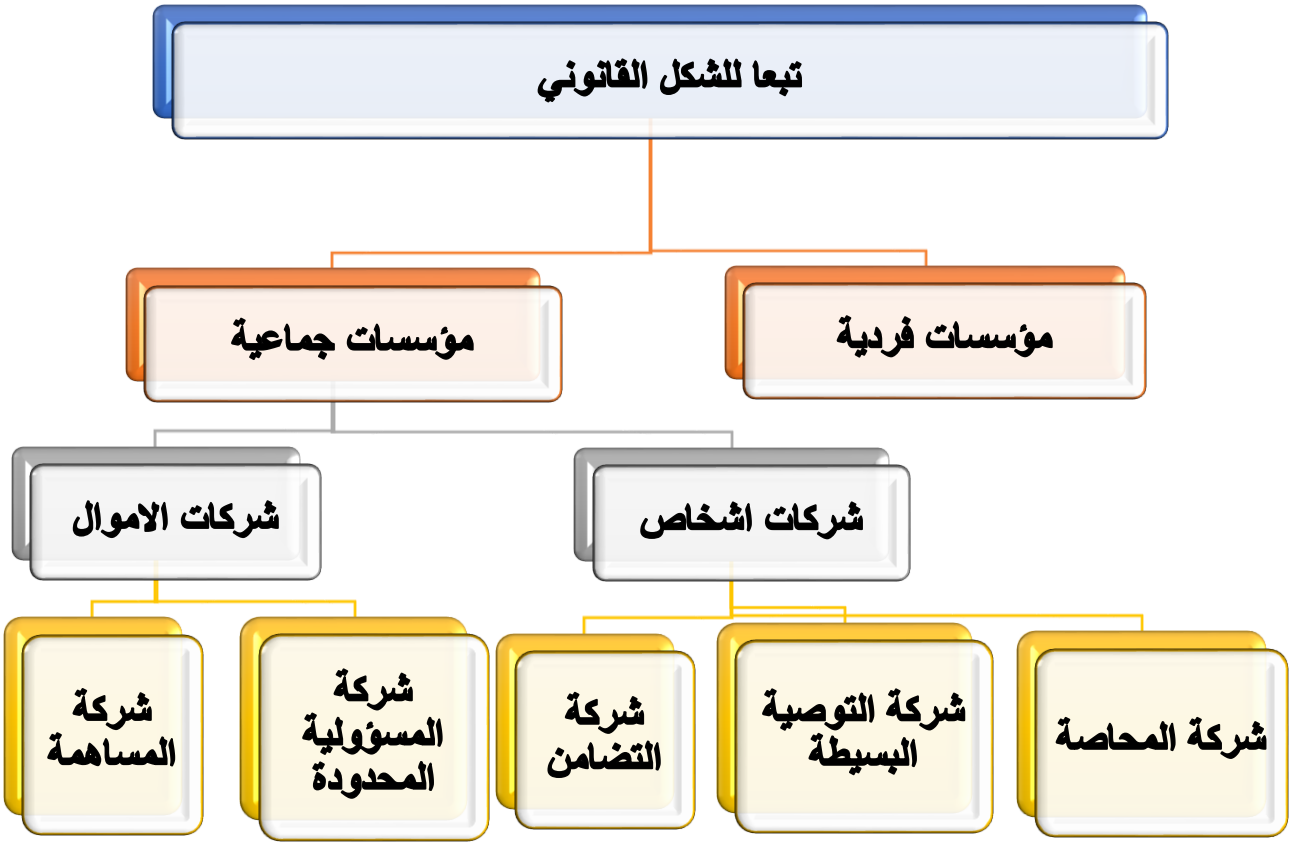

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

يتضح من خلال الشكل ان المؤسسات الاقتصادية تصنف الى نوعين حسب معيار القانوني وهم المؤسسات الفردية والمؤسسات الجماعية التب بدورها تنقسم الى شركات اشخاص وشركات اموال.

ثالثا: حسب معيار طبيعة الملكية

تصنف المؤسسات الاقتصادية حسب معيار طبيعة الملكية إلى الأنواع الآتية:

1- **المؤسسة العامة:** وهي المؤسسات عمومية يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء أو التأميم، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، وينقسم إلى قسمين هما: (دادي عدون، 1998، الصفحات 59-60)

أ. **مؤسسات تابعة للوزارات (المؤسسات الوطنية):** وتسمى أيضا المؤسسات الوطنية، فهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات وهي صاحبة إنشائها، والتي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة عناصر تعيينها، تقدم إليها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها.

ب. **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية:** وتتمثل هذه المؤسسات في الولاية والبلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منهما معا، وتكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ويشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها، وتحبذ عادة مجال النقل والبناء أو الخدمات العامة.

2- **المؤسسات المختلطة :**هي المؤسسات والتي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع الخاص والعام معا، ونعني بها" الشركات التي تملك الدولة جزء من رأس مالها (غالبا لا يقل عن 51%) والباقي يملكه الخواص المواطن" (خالص، 1997، صفحة 15).

3- **المؤسسة الخاصة:** وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، ويمكن ان يكون شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق وإجراءات تسييرها، ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى نوعين هما: (مخبي، 2007، صفحة 26)

ويمكن تلخيص كل هذا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار طبيعة الملكية

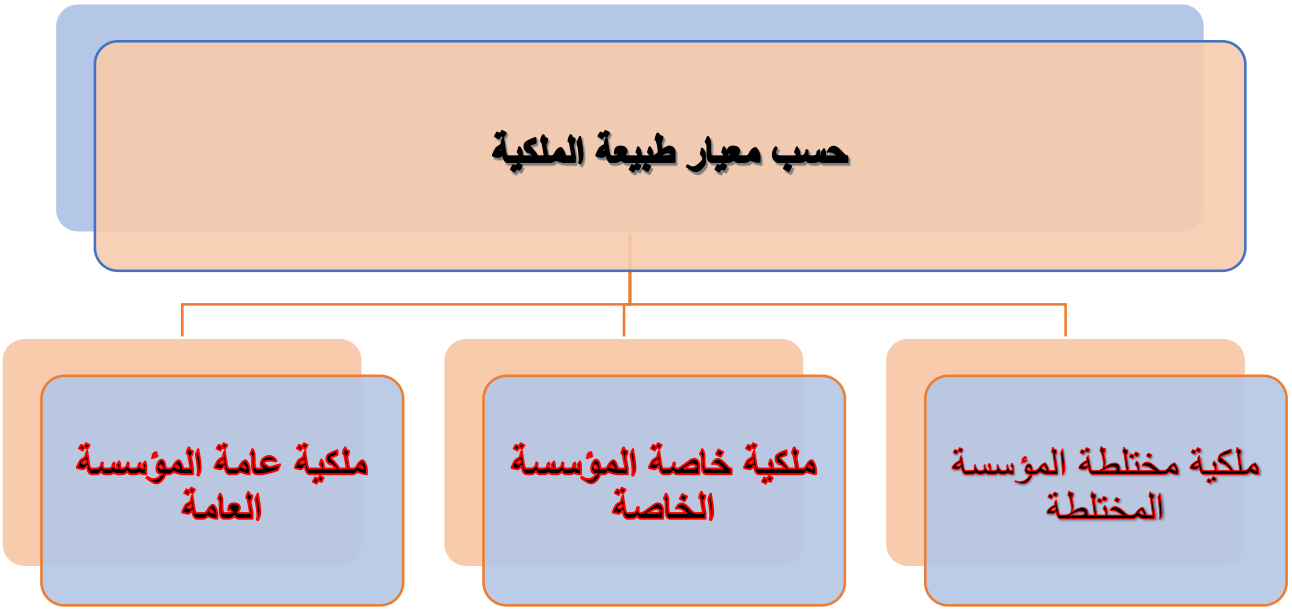

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

يتضح من خلال الشكل ان المؤسسات الاقتصادية تصنف الى ثلاثة أنواع حسب معيار الملكية وهم المؤسسات خاصة، عامة ومختلطة.

رابعا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا

تصنف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا، الى معيارين هما:

1- **حسب طبيعة النشاط الاقتصادي**

تصنف المؤسسات الاقتصادية بناءَ على طبيعتها الاقتصاديّة؛ أي وفقا لنشاطها الاقتصادي، إلى خمسة أنواع وهي: (محمد، 2019، صفحة 18)

أ. **المؤسسات الصناعية** :ذات طابع إنتاجي، تختص في صناعة السلع المختلفة، وتصنف إلى:

- مؤسسات صناعيّة استخراجية (ثقيلة) مثل مؤسسات الحديد.
- مؤسسات الصناعات الخفيفة (التحويليّة) مثل مؤسسات النسيج.

ب. **المؤسسات التجارية** :تهتم بالنشاط التجاري، كنقل السلع وتوزيعها.

ت. **المؤسسات الزراعية** :تهتم بزيادة إنتاجية الأرض وتقديم منتجات نباتية وحيوانية.

ث. **المؤسسات المالية** :تقوم بالنشاطات المالية، كالبنوك، مؤسسات التأمين...الخ.

ج. **المؤسسات الخدمات** :تقوم بتقديم خدمات معينة كالنقل، البريد والمواصلات.

ويمكن تلخيص كل هذا في الشكل الموالي:

الشكل رقم 07: أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب معيار النشاط الاقتصادي

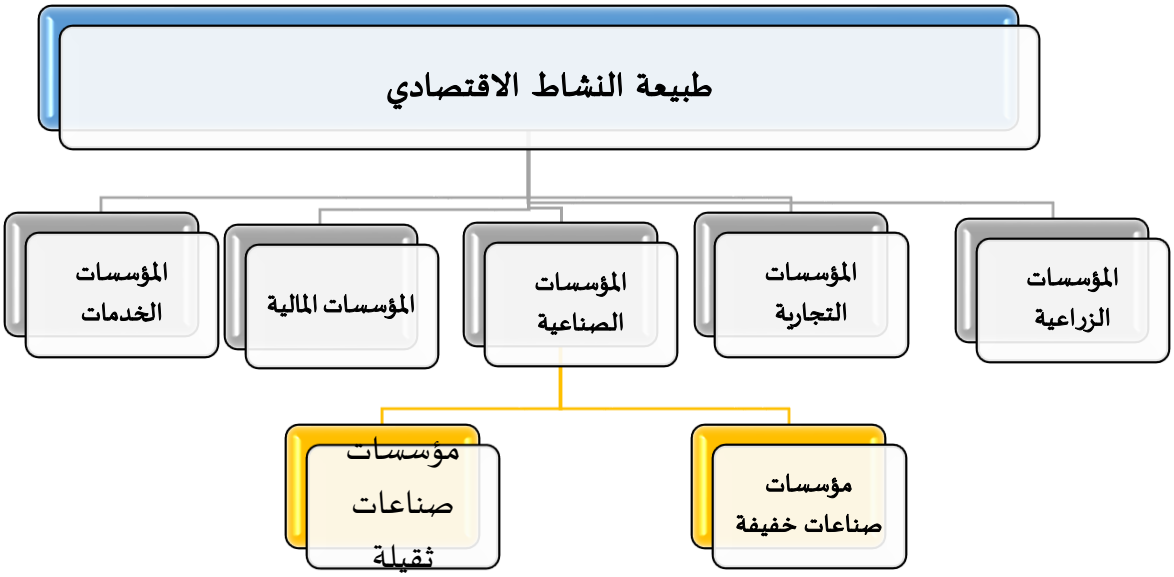

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على محمد، سيد عبد النبي إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز

يتضح من خلال الشكل ان المؤسسات الاقتصادية تصنف الى خمسة أنواع حسب معيار الاقتصادي وهم المؤسسات الزراعية، التجارية، الصناعية، المالية والخدمات.

2- **حسب معيار الطابع الاقتصادي:**

تصنيف المؤسسات الاقتصادية بحسب معيار النشاط الأساسي الممارس إلى ثلاثة قطاعات أساسية وهي: (حروش، 2013، صفحة 36)

أ. **القطاع الأولي (الفلاحي، الاستخراجي، الصيد)**: ويضم المؤسسات التي لها علاقة متينة مع الطبيعة مثل: المؤسسات الزراعية (الفلاحية) بمختلف أنواعها ومنتوجاتها، تربية المواشي، الصيد البحري، الغابات...، وغيرها.

ب. **القطاع الثاني:** وهو تابع للقطاع الأول ويتمثل في قطاع الصناعة، أي المؤسسات الصناعية، وهي مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وصناعية مختلفة، صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها (الصناعات الاستخراجية)، بالإضافة إلى المؤسسات التابعة للبناء والأشغال العمومية.

ت. **القطاع الثالث:** وهو قطاع تابع للقطاع الأول والثاني، ويتمثل في المؤسسات الخدماتية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات ويضم مؤسسات التوزيع والتسويق ومؤسسات النقل بمختلف أنواعها، السياحة، البنوك والتأمين.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يعرف تطورا مذهلا في العقدين الأخيرين وعليه هناك من يضيف قطاعا رابعا الذي يتمثل في تلك المؤسسات التي تمنح الخدمات لمؤسسات أخرى، ويشمل الاتصالات بمختلف أنواعها الإعلام الآلي، الأمن، الاستشارة.

الفرع الثاني: وظائف ومهام المؤسسة الاقتصادية

كل مؤسسة اقتصادية لها العديد من المهام والوظائف تلتزم بها، وبشكل عام يمكن تقسيم هذه المهام إلى مهام رئيسية وأخرى ثانوية، تمكنها من أداء دورها في المجتمع:

أولا: الوظائف الرئيسية

تتمثل أهم الوظائف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

1- **الوظيفة المالية:** تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق، دون توافر الأموال اللازمة لتمويل.

أ. **تعريف الوظيفة المالية:** يمكن تعريفها "على أنها مجموعة من المهام والعمليات، التي تصب في توفير الموارد المالية، والبحث عن مصادره المتنوعة والممكنة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية المحلية، من خلال دراسة برامجها وخططها الاستثمارية، ومن ثم اتخاذ القرار باختيار أفضل الإمكانيات التي تساهم في الوصول الي الأهداف المسطرة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال، فهي المحرك الحيوي والمحدد لما يلزم المؤسسة من أموال" (محمد، 2019، صفحة 29).

ب. **أهمية الوظيفة المالية:** وتتمثل فيما يلي (دادي عدون، 1998، الصفحات 285-286):

- البحث عن مصادر الأموال الممكنة بالنسبة إلى المؤسسة، وهذا بعد تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامجها وخططها الاستثمارية
- متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية بعد التوزيع الأحسن للمسؤوليات، والمتابعة تعين الرقابة والتوجيه الأحسن والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية
- تقديم اقتراحات الاختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح للمؤسسة بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي للوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة.

- البحث عن الأموال بالكمية المناسبة، وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة
- السهر على اختيار المزيج المالي الملائم من أموال خاصة، أو تمويل ذاتي أو قروض، والذي يحقق لها أحسن مردود وبتكاليف أقل ما يمكن.

ت. **أهداف الوظيفة المالية في المؤسسة:** تسعى المؤسسة من خلال إدارتها للوظيفة المالية لتحقيق جملة من الأهداف وهي (غول ، 2008، صفحة 129):

- **تعظيم الربح**: يتعلق الامر بالربح الكلي للمؤسسة إضافة لعائد السهم، حيث أن زيادة الربح الكلي للمؤسسة يعني بالضرورة زيادة عائد السهم
- **تعظيم الثروة:** ويقصد به تعظيم ثروة المالك أو المستثمرين، حيث انهم يخاطرون لأجل الحصول على أكبر قدر من العائد، إضافة إلى زيادة قيمة المؤسسة وقيمة السهم في السوق يؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين.
- **توفير السيولة**: هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها، سواء للاستثمار أو لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.
- **التوازن المالي**: هو استعداد المؤسسة لضمان تسديد ما عليها من ديون، ويكون قصير الأجل وإذا استمر تواجده في المستقبل يكون طويل الأجل.
- **المردودية**: تعتبر المردودية مطلب أساسي لتغطية تكلفة رأس المال، وهي أيضا ضرورة مالية سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لضمان توازنها المالي أو لزيادة قدرتها التوسعية،
- **الاستقلالية المالية**: هي مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة.
- **الملائمة المالية**: هي قدرة المؤسسة على دفع أو تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها في أي لحظة كانت.

2- **الوظيفة التموين:** تأتي وظيفة التموين قبل الإنتاج والتسويق، تعتبر من بين الوظائف الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بالعملية الإنتاجية، نظرا لما تقوم به من التنفيذ اللازم للبرنامج الإنتاجي، هذا ما يجعلها تمثل مكانة بارزة وهامة بالنسبة لنشاط المؤسسة عموما، وإدارة الإنتاج والتسويق خصوصا.

أ. **تعريف وظيفة التموين:** يمكن تعريفها على انها مجموعة من مهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليا من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة".

من الضـــروري الاهتمام بهذه الوظيفة، لما لها من أهمية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، والتأثير البالغ في إدارة بقية الوظائف الاخرى التي تحتاج إليها المؤســـسـة من أجل تحقيق أهداف المســـطرة، وتتفرع وظيفة التموين إلى فرعين هما الشراء والتخزين (مهني ، 2012، صفحة 62):

- **تعريف مهمة الشـــراء**: هي مجموعة من الأنشـــطة التي تختص بتوفير مســـتلزمات النشـــاط من خارج المؤســـســـة بالكمية والجودة والأســـعار المناســـبة، وفي التوقيت ومن المصـــدر المناســـبين (ابت عبدالرحمن و جمال الدين، 2009، صفحة 55).
- **اهداف وظيفة الشراء**: (مهدي و علي سليم، 2013، الصفحات 15-16)
- تزويد المؤســـســـة بالاحتياجات من المواد أو الخدمات بشـــكل يتلاءم مع متطلباتها والحافظة على اســـتمرارية التزويد، من خلال بناء العلاقات الجيدة مع مصـــادر التوريد الحالية أو من خلال تطوير وســـائل الاتصال مع موردين؛
- تخفيض المبالغ المســـتثمرة في المخزون إلى أقل ما يمكن مع الأخذ بعني الاعتبار ضـــمان عدم توقف الإنتاج أو تذبذبه؛
- الشراء بحكمة، أي البحث المستمر عن المزيج الأنسب بين اعتبارات الجودة والخدمة والسعر في ظل احتياجات المؤسسة؛
- الحـافظة على جودة ما تقـدمـه المؤســـســـة من خلال التعـاون مع الإدارات الأخرى للتـأكـد من أن مستويات جودة الأصناف المشترات تحقق أهداف المؤسسة ولا تؤدي إلى زيادة تكاليف الشراء؛
- تجنب الهدر والإهمال فيما يتعلق بالمشـــتريات، بحيث يكون ذلك ضـــمن إطار التخطيط وفق فترات محددة.
- **تعريف مهمة التخزين**: هي الوظيفة التي تقوم بمجموعة من العمليات الجزئية وهي: الاستلام، الَّترتيب، الاحتفاظ والتسليم للمواد (اليمين ، 2008، صفحة 40).
- **اهداف وظيفة التخزين** (عبد الغفار و رسمية، 2003، صفحة 161):
- وضع نظام دقيق للاستلام والحفظ بشكل يحد من عمليات التلف والنقص والضياع؛
- وجود المخزون يتيح الفرصة للاستغلال الأمثل لطاقة المؤسسة؛
- يساعد على امكانية الشراء بكميات كبَيرة والتمتع بخصم الكمية.

ب. **أهداف وظيفة التموين**:

تتمثل أهم أهداف وظيفة التموين في المؤسسة فيما يلي :

- ضمان إمداد المؤسسة بكل ما تحتاجه من مختلف المدخلات بالكمية المطلوبة والجودة والسعر المناسبين، وبأقل تكلفة؛
- محاولة تخفيض رأس المال المستثمر في المخزون مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات الاقتصادية الأخرى؛
- البحث عن الأنواع والبدائل الجديدة من المواد وغيرها من الأساليب الفنية التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة؛
- توفَير الاحتياجات المختلفة بأقل التكاليف؛
- اختيار الموارد المناسب مع تحديد طريقة الشراء أو التوريد، من اجل تقد يم الطلبيات للموردين ومتابعتها.

3- **الوظيفة الإنتاج والعمليات:** تحتل وظيفة الإنتاج والعمليات مكانة مميزة في المؤسسة، باعتبارها الوظيفة التقنية المسؤولة على إنتاج السلع والخدمات.

أ. **تعريف وظيفة الإنتاج:** هي الوظيفة المسؤولة عن تقديم منتجات (سلع و/أو خدمات) لزبائن المنظمة أو إدارة الموارد المطلوبة لإنتاج السلع و/أو الخدمات التي تقدمها المنظمة (إيثار عبد الهادي، 2011، صفحة 03).

ب. **فوائد وظيفة الإنتاج والعمليات** (محمد و وآخرون، 2012، صفحة 19):

- تخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات .
- زيادة العوائد من خلال زيادة رضا الزبائن، وتحسين جودة السلع والخدمات .
- زيادة طاقة العمليات وجعلها ابتكارية في استخدام مواردها المادية.
- وضع أسس الابتكار المستقبلي عن طريق بناء أساس متين لمهارات أفراد العمليات ومعارفهم ضمن منظمات الأعمال .

ت. **أهداف وظيفة الإنتاج:** (سليمان خالد ، 2020، صفحة 22)

- تحقيق أعلى ناتج ممكن من السلع والخدمات باستخدام الكميات المناسبة من عناصر الإنتاج المتاحة والمتوفرة في الآلات المتاحة والأيدي العاملة.
- تحسين جودة السلع من خلال تقليل العيوب الناتجة عن عمليات الانتاج.
- تقديم السلع والخدمات بالكمية المطلوبة وبمستوى الجودة المرغوبة للزبائن.

- التقليل من تكاليف الإنتاج.
- الإسهام الفعال في تحقيق ربحية المؤسسة من خلال إنتاج سلع مقبولة بكلف منخفضة.

4- **الوظيفة التسويقية:** يعد التسويق من المفاهيم التي استقطبت انتباه واهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين خلال العقود الأربعة الأخيرة وتركز هذا الاهتمام حول كيفية تعريف مفهوم التسويق.

أ. **تعرف التسويق:** يعرف على أنه مجموع العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من اجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها (دادي عدون، 1998، صفحة 327).

ب. **أهمية التسويق** (غول ، 2008، صفحة 130):

- المساهمة في إشباع الحاجات الإنسانية، ويرتبط التسويق بالهدف النهائي للإنتاج
- نشاط أي مؤسسة سنطلق من تحديد الحاجات الاستهلاكية وتوجيه الموارد المتاحة لتلبيتها، ولا يتم ذلك إلا من خلال دراسة الأسواق والتعرف على العوامل المؤثرة فيها
- ارتباط التسويق بوظيفة الإنتاج، حيث يعد نقطة البداية بالنسبة له، وفي نفس الوقت نقطة النهاية في الحكم عليه .
- وظيفة التسويق وظيفة مستمرة حيث أنها مرتبطة بالرغبات الإنسانية
- يمكن استخدام وظيفة التسويق لخلق أنماط جديدة لدى المستهلكين مما يؤدي إلى ظهور فرص جديدة للمؤسسة.

ت. **اهداف التسويق** (سليمان خالد ، 2020، صفحة 23):

- **هدف الرّبح**: تسعى المؤسسة جاهدة لتعظيم أرباحها ولا يتحقق ذلك إلا بإرضاء المستهلكين وتعظيم الاستهلاك أي زيادة السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد وبالت الي زيادة الأرباح بعد إرضاء المستهلكين.
- **هدف النّمو**: وهو تحقيق النمو أو الت نمية المستدامة وذلك بالحفاظ على البقاء والاستمرارية مع مرور الأجيال حيث يساهم الت سويق في تحقيق هدف النمو من خلال التوسع عن طريق زيادة حجم المبيعات
- **هدف البقاء**: تسعى المؤسسة دائما إلى البقاء والاستمرار ويلعب الت سويق باستمرار على فرص تسويقي ة جديدة، كما تسعى إلى تطوير وتنظيم نظم المعلومات الت سويقي ة وذلك بجمع ومعالجة وتدوين المعلومات بال شكل ال ذي يسمح لها بالت ز ود بالمعلومات السوقية.

- **تعظيم رضا المستهلك**: يرى البعض أ ن العبرة ليست في تعظيم الاستهلاك وانما البحث عن عملاء للمؤسسة وإشباع حاجياتهم.
- **تعظيم نوعيّة الحياة وتطويرها**: يعتبر أ ن هدف أ ي نظام تسويق هو تطوير نوعي ة الحياة بجوانبها الما دي ة والمعنوي ة داخل المجتمع وذلك على مدى إشباع سلع وخدمات المستهلكين

5- **وظيفة إدارة الموارد البشرية**: من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية لذلك تحتل مكانة هامة في أي مؤسسة كانت.

أ. **تعرف الوظيفة الموارد البشرية**: تعرف على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها، بما يمكّن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية (جمال الدين، 2003، صفحة 36).

ب. **أهداف إدارة الموارد البشرية** (عماد صفوك ، 2014، صفحة 60):

- استقطاب واختيار الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف المؤسسة .
- التعريف بالمؤسسة بشكل سليم بحيث يرغب طاليب العمل في الانضمام إليها .
- الاحتفاظ بالأفراد الناجحين في عمليات الاختيار .
- السعي إلى ضمان استقرار اليد العاملة في المؤسسة .
- مساعدة العاملين على الوصول إلى الأداء المطلوب والمرغوب فيه

ت. **اهمية إدارة الموارد البشرية** (عماد صفوك ، 2014، صفحة 61):

- تهتم بالموارد الرئيسية في المؤسسة وهم الافراد.
- لا توجد مؤسسة دون ادارة الموارد البشرية.
- تقوم بتطوير افراد العاملين بالمؤسسة، وتضع الخطط المناسبة للتدريب والتكوين.
- تقوم بدراسة مشاكل الافراد ومعالجتها.

ثانيا: الوظائف الفرعية

أما الوظائف الفرعية، فتنشأ انطلاقا من الوظائف الأساسية للمؤسسة ومن بينها (سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول الى التميز، 2019، الصفحات 115-119):

1- **وظيفة توزيع القيم المضافة**: تسعى المؤسسات إلى تعظيم القيم المضافة التي تعبر عن تلك الفروق بين الحجم الكلي للمبيعات (المخرجات) ؛ وبين مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة (المدخلات) الداخلة في العملية الإنتاجية هذا الفرق يسمى بالربح.

والمؤسسة من خلال إدارتها تقوم بتقسيم هذا الربح على فئات أو أقسام مختلفة كل حسب علاقته بوظيفة الإنتاج فمثلا "

2- **وظيفة اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية**: وتعتبر هذه الوظيفة من أصعب الوظائف وأخطرها في نفس الوقت، كما أنه لها تأثير غير خارجي مباشر، يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، فالمؤسسة من خلال قراراتها الداخلية تؤثر على موارد الدولة الطبيعية من جهة وعلى كيفية استخدامها من جهة أخرى؛ وكذا الوصول بالاقتصاد الوطني إلى تحقيق الاكتفاء.

3- **الوظيفة الاجتماعية**: ويقصد بها المهام المترتبة على العمل التجاري اتجاه المجتمع، وتشتمل على:

- تصنيع وترويج المنتجات عالية الجودة: من أهم أهداف العمل التجاري: هو أن يكون مفيد وقانع للمجتمع، فالمجتمع يضم المستهلكين الذين لم يعلو العمل التجاري، وتتنامي أرباحه ودخله، وتقوم المؤسسة التجارية عليه بالبحث بين المستهلكين، والمجتمع عن أفضل النتائج، التي هم بحاجة لها، ومقدار الدخل للمجتمع؛ بحيث تتناسب البضائع في أثمانها مع الدخل العام للمجتمع، والبحث عن حاجات المستهلكين، وما هي متطلباتهم لتوفيرها لهم.
- تقديم الأعمال والخدمات بشكل عادل: يجب على المؤسسة التجارية ضمان الجودة، وحلال، ومشروعية ما تقدمه للمستهلك، فلا تظلم ولا تزور فيما تقدم من منتجات وسلع، بما يتناسب مع كل مجتمع وبيئة (لهذا تجد أن المنتجات الحيوانية الصادرة من دول خارجية، يتم التوقيع عليها بكلمة حلال، أو ذبح إسلامي حسب الشريعة الإسلامية) بحيث تتناسب مع المجتمع من الناحية الدينية والأخلاقية

4- **الوظيفة الدولية**: وهي التي تعنى بتحقيق الأهداف العالمية للمؤسسات، والمتطلبات الدولية، بحيث تكون السلع والبضائع المصنعة من قبل المؤسسات قابلة للتصدير للخارج بحيث يتم تداولها دولياً، ولا يخالف أنظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسة الاقتصادية وأهدافها

يسعى اصحاب المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف، ونجدها تختلف وتتعدد حسب اختلاف نوعية المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ولهذا فهي تتداخل وتتشابك فيما بينها، وعليه فإننا سنحاول في هذا المطلب التعريج علي أهمها، وكذا اهم أهدافها.

الفرع الأول: أهمية المؤسسة الاقتصادية

نظرا لوجود المؤسسات الاقتصادية داخل محيط المجتمع، فانه يجعلها تؤثر وتتأثر به، ومن خلال هذا التأثير تظهر لنا أهمية المؤسسة الاقتصادية في نوعين أساسيين:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية واحدة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فعلي الرغم من تعدد تصنيفاتها واشكالها الا انها تؤثر إيجابيا على اقتصاد المحلي والدولي، اذا بقيت هذه المؤسسات في السوق لفترة أطول، فإنها تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي تعمل فيه، وتخلق فرص عمل جديدة، كما تساهم في تخفيض معدل البطالة وتحسين مستويات المعيشة التالية

أولا: الأهمية الاقتصادية

تتمثل الأهمية الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية فيما يلي (دادي عدون، 1998، الصفحات 17-18):

1- **زيادة الإنتاج**: تقوم المؤسسات الاقتصادية بتعزيز الإنتاج المحلي والتي يمكن من خلالها إلى زيادة صادرات الدولة وتحسين الاقتصاد الوطني.

2- **تحفيز الاستثمار**: تعمل المؤسسات الاقتصادية على تحفيز الاستثمار في الدولة، وتحسين المناخ الاقتصادي لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

3- **توفير موارد مالية**: تعد المؤسسات الاقتصادية بمثابة مورد مالي كبير للدول، حيث تشكل الضرائب والرسوم التي تدفعها هذه المؤسسات أحد مصادر الإيرادات الحكومية.

4- **التحديث التكنولوجي**: تعمل المؤسسات الاقتصادية على تحديث التكنولوجيا والتقنيات المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة وتوفيرها بأسعار أكثر تنافسية.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية

إضافة للأهمية الاقتصادية، فانه يمكن حصر الاهمية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية فيما يلي (زيتوني ع.، 2006، صفحة 43):

1- **توفير مناصب العمل**: تعمل المؤسسات الاقتصادية على توفير فرص عمل للمواطنين، وبالتالي تحسين معيشتهم في الدولة من خلال امتصاص البطالة في المجتمع حسب حجم المؤسسة ونوع النشاط والتكنولوجيا المتبعة في هذه المؤسسة.

2- **تأهيل العمال**: حيث يتم تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.

3- **دفع عجلة التنمية**: تعد المؤسسات الاقتصادية محركا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول.

4- **التأثير على الاستهلاك**: إن زيادة المبيعات وتنوعها تؤدي إلى المنافسة، وبالتالي انخفاض الأسعار مع التنوع في السلع المعروضة، وهذا ما يفيد الطبقة العاملة.

الفرع الثاني: اهداف المؤسسة الاقتصادية

يسعي أصحاب المؤسسات الاقتصادية بأشكالها المتعددة، عند إنشاء او تطوير المؤسسة، إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي تختلف وتتعدد، تبعا لنوع المؤسسة وميدان نشاط، وعليه يمكننا تلخيص وسرد هذه الأهداف في النقاط التالية:

أولا: الأهداف الاقتصادية

تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيقها، في العديد من النقاط من اهمها:

1- **تحقيق الربح:** يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة، لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية وتطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها، وكذا يُساهم في المحافظة على نسبة الأرباح بداخلها، وبالتالي الصمود والاستمرار في الوجود أمام منافسيها من المؤسسات الأخرى (غول ، 2008، صفحة 13)، وهناك مجموعة من القرارات لتعظيم الربح :

2- زيادة السعر مع ثبات التكلفة .

3- زيادة السعر مع زيادة التكلفة (بشرط الزيادة في السعر تكون أكبر من الزيادة في السعر).

4- تخفيض السعر مع ثبات التكلفة .

5- تخفيض السعر مع تخفيض التكلفة (بشرط التخفيض في التكاليف تكون أكبر من تخفيض السعر).

6- **تقليل التكاليف**: من الأهداف الأساسية والتي تحرص المؤسسة على البحث عنها، باستمرار تقليل تكاليف الإنتاج، إذ تسعى إلى الاستفادة من المخزون المتوفر لديها واستغلال كافة الاحتياطات المخزنة بأفضل طريقة ممكنة ومدروسة (سيد عبد النبي، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، 2019، صفحة 13).

7- **تطوير وعقلنة الإنتاج**: هو من أهمّ الأهداف الخاصة في المؤسسات الاقتصادية، إذ يتم تطوير الإنتاج من خلال الاعتماد على مواردها البشرية، المالية والمادية، وعقلنة الانتاج أي

الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجياتها، من خلال التخطيط المحكم والدقيق للإنتاج والتوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط والبرنامج وذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية والإفلاس (دادي عدون، 1998، صفحة 18).

8- **تحقيق متطلبات المجتمع**: من خلال توفير متطلبات المجتمع من سلع وخدمات متنوعة، لتلبية الحاجات واشباع الرغبات المتزايدة لدي الفرد، ويجب أن يحقق الإنتاج ما يلي: (عمار، 2006، صفحة 46)

- مستوى عالي من المرونة؛
- أن يتم الإنتاج في وقته المحدد دون تقديم أو تأخير؛
- أن يتم تسليمه لطالبيه في الوقت المحدد.
- الاستقلال الاقتصادي على المستوى الوطني وذلك بتقليل الواردات وزيادة الصادرات من الإنتاج المحلي أي تحسين ميزان المدفوعات، وبذلك تضمن دخلا معتبر من العملة الصعبة.

9- **تحسين ميزان المدفوعات**: من خلال تقليل الواردات من الموارد الأولية، وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية والحد من الواردات خاصة السلع الكمالية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

من بين اهم الأهداف الاجتماعية التي تسعي المؤسسات الاقتصادية لتحقيقها ما يلي: (منصور، 2012، صفحة 39):

1- **ضمان مستوى مقبول من الأجور**: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي ومستوى المعيشي.

2- **تحسين مستوى معيشة العمال**: إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بإضافة إلى التطور الحضاري لهم، وهذا من خلال تلبية احتياجاتهم داخل المؤسسة ومساعدتهم على تلبية حاجياتهم خارج المؤسسة أيضا.

3- **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم... الخ.

4- **تأهيل العمال:** حيث يتم تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.

5- إقامة أنماط استهلاكية معينة، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية.

ثالثا: الأهداف الثقافية والرياضية

تتعلق هذه الأهداف الجانب التكويني والترفيهي ومن بينها (غول ، 2008، صفحة 14):

1- **توفير وسائل ترفيهية وثقافية:** تعمل المؤسسة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافية مثل المسرح، المكتبات والرحلات لأن ذلك له الأثر البالغ على مستوى العامل الفكري والرضا والشعور باهتمام المؤسسة به والعمل على تحسين مستواه وكفاءته من أجل مسايرة تطورات العصر.

2- **تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى :**حيث أنه مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج السريع أصبح العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيات، وبالتالي لا بد للمؤسسة من العمل على تدريب عمالها الجدد وحتى القدامى، تدريب اً كفيلا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل الجديدة والطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع وهو ما يسمح بالرفع من مردودية المؤسسة.

3- **تخصيص أوقات للرياضة :**تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، هذا بالإضافة إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل محتفظا بصحة جيدة ويتخلص من الخمول ويعطيه الحيوية في العمل.

رابعا: الأهداف التكنولوجية

من بين الأهداف التكنولوجية التي يمكن أن تؤديها المؤسسات الاقتصادية والتي تهدف لتطوير المنتج ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ما يلي (بن يسمينة، 2017، صفحة 16):

1- **البحث والتنمية:** انشاء وتطور المؤسسات أدى إلى توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة،

إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.

2- **مساندا للسياسة القائمة في البلاد**: المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة، في مجال البحث والتطور التكنولوجي، نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

3- تطوير تكنولوجيا الانتاج وتكنولوجيا المنتج.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح جليا أن الاستثمار الأجنبي المباشر جزء لا يتجزأ من محرك النمو، لما له من منافع ومكاسب، فتعتبر محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، لدي الدول المضيفة له سواء الدول النامية او الدول المتقدمة، خصوصا الدور الذي يلعبه في نقل وتوطين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والمساهمة في تراكم رأس المال، بالإضافة إلى رفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين مهاراته.

كما تبين من خلال هذا الفصل، أن موضوع المؤسسات الاقتصادية يحتل ايضا حيزا كبيرا من الاهتمام، بالنسبة المعظم دول العالم ومن بينهم الجزائر، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أصناف المؤسسات الاقتصادية بمعيار الحجم، والاهمية التي تحققها هذه المؤسسات لما لها من وظائف واهداف.

وستنطرق في الفصل القادم بالتفصيل لماهية وأهمية وأهداف كل من المؤسسات الثلاث المهمة (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) والعلاقة التي تربطهم بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الاقتصادية

- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المصغرة
- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الصغيرة
- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المتوسطة

تمهيد

يعتبر العديد من الاقتصاديين أن تطوير المؤسسات الاقتصادية وتشجيع إنشائها أصبح من أهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، فهذه المؤسسات تعتبر أساسية لزيادة الإنتاجية وتساهم في حل مشكلتي الفقر والبطالة. لذلك، تولي العديد من الدول اهتمامًا كبيرًا لهذه المؤسسات، سواء كانت صغيرة أو متوسطة الحجم، وتقدم لها الدعم والمساعدة بمختلف الطرق المتاحة. ونظرًا للأهمية المتزايدة لهذه المؤسسات، تركز معظم الدول النامية جهودها على تشجيع إنشائها، بعد أن أثبتت جدارتها وقدرتها في التعامل مع التحديات التي تواجه الاقتصادات المختلفة، مثل مشكلة البطالة.

الجزائر من بين الدول النامية التي اولت اهتمام خاص بهذا القطاع، وذلك ابتغاء محاربة البطالة، وزيادة المنتوج المحلي المدعم لاقتصاد الوطني الحد من الاستيراد، وفي هذا السياق بادرت إلى تبني جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية، بالإضافة الى مجموعة من برامج كالتمويل وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط هذه المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، ما يمكنها من الاستمرار والمحافظة على حصصها السوقية من جهة والنفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الجزائري للارتقاء أكثر بهذا القطاع.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إدراج المباحث التالية:

المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المصغرة.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الصغيرة.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المتوسطة.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المصغرة

أصبحت المؤسسات المصغرة تمثل محور اهتمام رجال الفكر والاقتصاد وحتى الباحثين، بسبب الدور الرئيسي الذي تلعبه في اقتصاديات التنمية المحلية، بالإضافة الى انتشارها الواسع والغير محدود في انحاء البلاد، وسيتم من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية المؤسسات المصغرة وذلك من خلال التطرق لتعريفها وخصائصها، ثم أهميتها وأهدافها والمعوقات التي تواجهها، كما نعرج على العلاقة التي تربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المصغرة

تشكل المؤسسات المصغرة حقيقة ملموسة في النسيج الاقتصادي والصناعي لما لها من أهمية بالغة في إيجاد فرص عمل، في حين واجه الباحثين والاقتصاديون ايجاد تعريف شامل وموحد لها وبعود ذلك لاختلاف معايير في تصنيفها، وعليه سنتناول في هذا المطلب تعريفها واهم خصائصها.

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للمؤسسات المصغرة

يبدو من الوهلة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف المؤسسات المصغرة، ولكن الواقع غير ذلك، وهذا راجع كله إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة إلى أخرى، وكذا الاختلاف الموجود بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة إلى أخرى، مما أدى إلى اختلاف التعاريف الخاصة بها في كل دولة، وعليه سنتطرق لاهم هذه التعاريف.

أولا: تعريف المؤسسات المصغرة المعمول به لدى بعض الدول

تختلف تعاريف المؤسسات المصغرة حسب الدول باختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد، ولهذا سوف نعرض اهم التعاريف والتي من بينها:

في فرنسا: تم تعرف المؤسسات المصغرة بانها "تلك المؤسسة التي يتولى فيها قادتها شخصيا أو مباشرة المسؤولية المالية، الاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة" (خبابة، 2013، صفحة 16)، ويبلغ عدد عمالها من 1 إلى 10 عمال وهي مؤسسات عائلية وحرفية (زرقاني، 2013، صفحة 286).

ففي حين الولايات المتحدة الأمريكية: تم تعريفها من طرف البنك الفدرالي سنة 1953 بأنها " مؤسسة مستقلة في الملطية والإدارة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط المؤسسة فيه، وتستحوذ على نصيب معين من السوق " (بلحمدي، 2006، صفحة 24)، وتسمي المؤسسات متناهية الصغر وهي التي

تشتغل ما بين 01 الى 20 عامل (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 21).

اما اليابان: لقد وضع القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل في 03 ديسمبر 1999 الحدود القصوى لرأس المال المستثمر، وعدد العمال التي تميز تلك المؤسسات وذلك على أساس طبيعة النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة. (لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها : دراسة حالة الجزائر، 2004، صفحة 15).

بينما **عرفها اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا:** معتمدين بصفة أساسية على معيار العمالة، حيث توظف من1 إلى 09 عمال (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 22).

وفي كندا: التعريف التشريعي الوارد بقانون تمويل الأعمال الصغيرة وهو المؤسسة الصغيرة هي "المشروع الذي ينفذ أو على وشك التنفيذ في كندا بغرض الكسب أو الربح وذو عائد سنوي إجمالي يقدر كما يلي: لا يزيد عن 5 ملاين دولار أو أقل من ذلك في العام المال ي للمشروع الذي تتم خلاله الموافقة على القرض من جانب المقرض بالنسبة لمجال المشروع، ولا يتضمن المنشآت الزراعية أو أي عمل يكون هدفه تعزيز الأغراض الخيرية أو الدينية" (عزيز، 2011، صفحة 83).

وفي مصر: لم يكن يوجد بمصر تعريفا رسميا للمؤسسات المصغرة إلى غاية صدور القانون رقم 141 في 10 ينونيو2004 الخاص بتنمية المؤسسات المصغرة، وقد عرف في مادته الأولى المؤسسات المصغرة بأنها كل شركة أو مؤسسة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدماتيا أو تجاريا، ولا يزيد عدد العاملين فيها على 10 عمال، ورأس المال المدفوع اقل من خمسين ألف.

اما في الجزائر: تعتبر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تجديد تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 01/18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12/12/2001 تعرف بالمؤسسات التي عدد عمالها لا يتجاوز 9 عمال ورقم أعمالها السنوي أقل من 20 مليون دج أما مجموع ميزانيتها السنوية أقل من 10 مليون دج (مصطفى، 2020، صفحة 198).

ثانيا: تعريف المؤسسات المصغرة لدى بعض المنظمات

يمكننا حصر أهم التعاريف للمؤسسات المصغرة لدي بعض المنظمات فيما يلي:

البنك الدولي: يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة (عبد اللاوي، 2017، صفحة 39)، فتعرف المؤسسات

المصغرة بأنها "المؤسسة التي يعمل بها اقل من 10 عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول تصل حتى 100 الاف دولار (ميساء و سمير، 2017، صفحة 18).

أما **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد)**، فيعرف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل فيها اقل من9 أفراد، (غرداين ، مسعودي، و شبورو ، 2017، صفحة 225)

في حين **منظمة العمل الدولية** فقد عرفتها بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت.

تعريف الاتحاد الأوربي: وفي عام 1996 قام الاتحاد الأوربي بإصدار تعريف جديد للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسط وهذا بتاريخ 03 افريل 1996، والذي يستند إلى ثلاث معايير رئيسية (معيار عدد العمال، معيار رقم الأعمال السنوي، معيار قيمة أصول الميزانية) في تحديد حجم المؤسسة، وفي 06 ماي 2003 تم تعديل هذا التعريف من قبل المفوضية الأوربية ، فيعرفها كما يلي: هي المؤسسة تشغل اقل من 10 أُجراء (Christophe, 2008, p. 04)، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز عشرة ملاين يورو، أو لا تتعدى قيمة أصول ميزانيتها اثنان(02) ملاين يورو (بلحمدي، 2006، صفحة 24).

تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وعرفتها بانها تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة (بن يعقوب و شريف ، 2008، صفحة 03).

وتعرفها **لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيد** بانها" تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل، والقصيرة الأجل، كما يعمل فيها أقل من10 عمال (صلاح، 2011، صفحة 26)

وبناءا على ما سبق يمكن أن نستخلص التعريف الشامل والمناسب للمؤسسات المصغرة في أي بلد، وفي هذا الإطار يمكننا اقتراح التعريف التالي: **هي قبل كل شيء مؤسسة اقتصادية لكن بأبعاد صغيرة جدا، لها مجموعة من الميزات الخاصة وهي رأس مال محدود، وتحوي عدد قليل من العمال، مع تسير ذاتي من مالكها.**

الفرع الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات المصغرة

للمؤسسات المصغرة خصائص معينة تميزها عن غيرها المؤسسات الاخرى، وعليه سوف نقوم بإبراز أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:

1. **مالك المنشأة هو مديرها**: إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المؤسسات كونها ذات طابع أسري في أعلب الأحيان
2. **انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المؤسسات المصغرة**: يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الماك وهو ما ينعكس على شكل الملكية، كما تتميز بانخفاض نسبي في رأس المال، وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، في بداية نشاطها إذا ما تم مقارنتها مع المؤسسات الأخرى، الامر الذي يساعد على انتشارها في كافة انحاء العالم ، كما انها لا تحتاج الى مساحات كبيرة لإقامة المشروع (هنادي، 2018، صفحة 20)، كما تتميز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين (مصطفي، 2014، صفحة 35).
3. **ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المؤسسات**: حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال ممن يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المؤسسات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المؤسسات الاخرى (هالة محمد ل.، 2017، صفحة 22).
4. **الملكية الفردية او العائلية**: بما ان راس المال في المؤسسات المصغرة منخفضا، بإمكان الشخص امتلاك مشروعا يتماشى مع قدراته (هنادي، 2018، صفحة 20).
5. **الجمع بين الإدارة والملكية**: في المؤسسات المصغرة لا يوجد انفصال بين إدارة المؤسسة وملكيتها، اذ يعتبر مالك المؤسسة في حد ذاته هو المسير والممول لها (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 36).
6. الافتقار إلى هيكل اداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
7. **بساطة التكنولوجيا المستخدمة وتواضع مؤهلات العمال**: يتم الاعتماد في أغلب المؤسسات المصغرة في البداية على آلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض (هنادي، 2018، صفحة 6)، حيث أن الآلات الحديثة تكون في الغالب بحاجة إلى عمالة متخصصة وهذا النوع من العمالة

نجده في أغلب الأحيان يفضل العمل في المؤسسات الكبيرة، و كذلك التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية كبيرة الشيء الذي لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره نظرا لضعف مصادر التمويل الموجهة إليها (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 36).

8. انخفاض تكلفة العمالة التي تطلبها نظرا لأنها تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة وهي لا تحتاج لآلات معقدة أو مساحة واسعة، كما لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة (محمد هـ.، 2003، صفحة 21)

9. صعوبة توفر المستندات والقوائم المالية نتيجة الاعتماد على الطرق التقليدية (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 36).

10. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

11. الاعتماد على الخامات المحلية، كما ان ملكية الفردية او العائلية يجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الصغيرة (مصطفي، 2014، صفحة 36).

12. تواضع مستوي جودة منتوجاتها، مقابل انخفاض أسعارها، وهي بهذا تكون منتجاتها لها عامل جذب بالنسبة لمحدودي الدخل. (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 37).

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسات المصغرة وأهم الإصلاحات لتهيئة مناخ ملائمة لها

تحتل المؤسسات المصغرة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق تطوير المجتمع المحلي، وعليه سنتناول في هذا المطلب أهمية واهداف هذه المؤسسات بالإضافة الى اهم المعوقات التي تواجهها.

الفرع الاول: أهمية المؤسسات المصغرة

تعتبر المؤسسات المصغرة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي دولة في العالم واهميتها تكمن فيما يلي:

أولا: أهمية المؤسسات المصغرة بالنسبة لصاحب المؤسسة

تتمثل أهمية المؤسسات المصغرة بالنسبة لمالك المؤسسة فيما يلي: (محمد هـ.، 2003، صفحة 14)

- توفر المؤسسة لمالك المؤسسة فرصة تحقيق أهدافه وغايته الخاصة في الحياة العملية.
- ضمان الحصول على دخل ذاتي،

- إعطاء فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد المجتمع الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من خلال توظيف مهاراتهم وخبراتهم العلمية والعملية لخدمة مشاريعهم.

ثانيا: أهمية المؤسسات المصغرة بالنسبة للمجتمع

تتمثل أهمية المؤسسات المصغرة بالنسبة للمجتمع فيما يلي:

- **خلف فرص عمل:** تلعبه المؤسسات المصغرة دور كبير في حل مشكلة البطالة، وهذا بتوفير العديد من فرص العمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تطلبها المؤسسات الأخرى (هنادي، 2018، صفحة 22).
- **تغطي جزءا من احتياجات السوق المحلية:** تقوم المؤسسات المصغرة بتلبية احتياجات الأسواق من سلع وخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق المستهلكين، نظرا لاتصال المباشر بينهما (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 46)
- **مصدر مهم لتجديد والإبداع:** والمقصود به العمليات التطويرية وتحسينية أو الإبداعية التي يقوم بها أصحاب المؤسسات المصغرة على منتجاتهم، حيث أن نسبة التجديد والتحديث في منتجاتهم تكون أكبر من المؤسسات الأخرى، وهذا بهدف زيادة الربحية.
- **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** من خلال استحداث أنشطة ومشاريع جديدة، تساهم في ظهور سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل، وكذا احياء انشطة تم التخلي عليها كالصناعات التقليدية (هنادي، 2018، صفحة 22).
- **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** تسعى المؤسسات المصغرة وبحكم قربها من المستهلكين، جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات لهم (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 47).

ثالثا: أهمية المؤسسات المصغرة بالنسبة للدول

- **توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة :** تلعب المؤسسات المصغرة دور هام في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها، لتنفيذ العديد من النشطات والمهمات التي هي مهمة لها لكنها صغيرة الحجم حيث تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها، وهذا عن طريق نظام التعاقد من

الباطن المنتشر في العديد من الدول حيث تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة وأوضح مثال على ذلك اعتماد الشركات العملاقة لتصنيع السيارات على المؤسسات المصغرة والصغيرة في توفير العديد من المستلزمات والأدوات الاحتياطية بالإضافة إلى أعمال الصيانة والتصليح والنقل وغيرها، وفي نفس الوقت تستخدم المؤسسات المصغرة منتجات المؤسسات الكبيرة من آلات تركيب ونجارة إلى غير ذلك، وتعتبر علاقة المؤسسات المصغرة مع المؤسسات الكبيرة ذات أهمية كبيرة حيث أثبتت الدراسات بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل (مصطفي، 2014، صفحة 39).

- **تنمية الصادرات وتخفيض الواردات:** إن تنمية الصادرات تعد بمثابة قضية جوهرية بالنسبة لمعظم الدول النامية، والتي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفعاتها، فتساهم المؤسسات المصغرة من خلال الإنتاج المباشر وغير المباشر، في زيادة وتنمية الصادرات بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وهذا ما إذا تم تكاملها مع المؤسسات الكبيرة من خلال علاقات التعاقد من الباطن السالفة الذكر، وذلك بتوفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها (فتحى السيد عبده، 2005، صفحة 71)

- يساهم هذا النوع من المؤسسات في التقليل من العجز على مستوى ميزان المدفوعات، وخاصة في الدول النامية من خلال عملية التصنيع بدلا من الاستيراد، وهذا من خلال تنويع منتجاتها واعتمادها على المواد الأولية المحلية (برجي، 2012)

- **حلقة ربط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي:** يرتبط الجانب الاقتصادي في المؤسسات المصغرة بجانب اجتماعي هام فالمؤسسات المصغرة غالبا ما ترتبط بالعائلات وتربط بين أفرادها فتوفر لهم فرص عمل، وبذلك فهي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى. وبذلك نجد أن الاندماج بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في المؤسسات المصغرة والصغيرة يساهم في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها على نحو أفضل.

- **المساهمة في التنمية الاقتصادية:** تتميز المؤسسات المصغرة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن الكبيرة، وبالتالي تساهم المؤسسات المصغرة في مواجهة التمركز والتطور الجهوي وهذا من خلال توفير مناصب شغل وتحسين الدخول، على مستوى المناطق الريفية، واستغلال الموارد والطاقات البشرية أو الطبيعية المخزنة، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد، وتوفير فرص التنمية والتطور للمناطق النائية وتوجيه الاستثمار نحوها (هنادي، 2018، صفحة 22).

- **دعم الناتج المحلي :توفير** حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية.
- **مساهمة في المجال الاجتماعي:** إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه، لها أدوار في الجانب الاجتماعي، كالقضاء على البطالة والتقليل من الآفات الاجتماعية الخطيرة

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المصغرة

تزايدت أهمية المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي بها هذا القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبذلك أصبح يرمي من وراء إنشاء هذه المؤسسات العديد من الأهداف، نستعرضها في النقاط التالية (رزيق و عوالي ، 2016، الصفحات 5-6):

- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتصاديات والضرائب المختلفة؛
- يمكن أن تشكل أداة فعّالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثورة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- اشباع حاجات المستهلكين من خلال تنويع الانتاج وتطوير وتحسين القطاع الخاص.
- تعمل على تأطير النشاط الاقتصادي ومن خلال ذلك تقلل النشاط غير الرسمي
- تساهم في الادماج الاجتماعي للشباب لتحد من مخاطر التسيب والفراغ وما يتبعها من مظاهر الانحراف والآفات الاجتماعية

الفرع الثالث: الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لتهيئة مناخ ملائمة للمؤسسات المصغرة

بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات المصغرة من طرف العديد من الدول إلى أنها لازالت تواجه مجموعة من التحفيزات (جباري، مرداسي ، و بوطبة، 2018، الصفحات 311-315).

أولا: التحفيزات الجبائية

وتتمثل التحفيزات الجبائية فيما يلي:

1. الإعفاء من الرسم: الرسم على القيمة المضافة، حقوق الجمركة، حقوق نقل الملكية؛
2. خلال فترة الاستغلال ولمدة تصل إلى 10 سنوات: الإعفاء من الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني، امتيازات اضافية: مثل حق الامتياز على العقار بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني، عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية، التكفل بأشغال البنية التحتية، امكانية التمويل من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة البنوك المحلية الخاصة أو العمومية الوطنية أو الأجنبية، تشجيعات للتصدير...تعتبر هذه الامتيازات مشجعا، وجاذبا للاستثمار على مستوى المؤسسات على المستوى المحلي وكذا بالنسبة للاستثمار الأجنب

ثانيا: تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية

ويكون ذلك من خلال:

1. تحسين الجهاز التنظيمي:
2. تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات
3. ترقية الاستثمار
4. تحسين مناخ الاستثمار

ثالثا: إنشاء وكالات تمول إنشاء المؤسسات

وتتمثل في:

1. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSJE):** دفعت الخصوصية التي يتميز بها أغلب الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدمي بالحكومة الجزائرية إلى استحداث هيئة جديدة أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها.
2. **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار** (ANDI): تم استحدث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأه لأجلها،

3. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأجهزة التي تم استحداث من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الاستراتيجيات المبتهجة في محاربة البطالة وعدم الاستقرار الذي يمس مختلف المجالات.

4. **برنامج MEDA لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهو برنامج خاص لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وهو برنامج مشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المصغرة

ترتبط المؤسسات المصغرة ارتباطا وثيقا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عندما يتم إدخال رأس المال الأجنبي إلى البلد المضيف، يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل جديدة، وبالتالي يمكن أن يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المصغرة وتوسيع نطاق أعمالها، مما يمكنها من تحسين عملياتها وزيادة إنتاجيته، وعليه سنتناول في هذا المطلب تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المصغرة.

الفرع الأول: التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المصغرة

يتمثل التأثير الايجابي للاستثمار الاجنبي على المؤسسات المصغرة في الدول المضيفة وأبرزها ما يلي (موفق و حال سامي ، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية -نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي-، 2010، صفحة 143):

1. **تحسين الوصول إلى رأس المال:** يمكن للمؤسسات المصغرة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على رأس المال اللازم لتوسيع أعمالها وتطوير منتجاتها وخدماتها. هذا يمكن أن يساعد في تعزيز النمو والابتكار وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المصغرة.

2. **نقل التكنولوجيا والمعرفة:** يمكن للمؤسسات المصغرة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة من الشركات الأجنبية، الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة.

3. **تدريب اليد العاملة:** يقوم المستثمر الاجنبي بتقديم الخبرة والتدريب لليد العاملة المحلية المناسبة في هذا المجال جراء امتلاكه لكفاءة الاداء

4. **توسيع السوق والوصول إلى العملاء الجدد:** يمكن للمؤسسات المصغرة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى أسواق جديدة والعملاء الجدد. يمكن أن يساعد هذا في زيادة حجم المبيعات وتوسيع قاعدة العملاء وتحقيق نمو أكبر للمؤسسات المصغرة.

5. **تحسين القدرة التنافسية:** يمكن للمؤسسات المصغرة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين قدرتها التنافسية، من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة والموارد المالية الأجنبية، لتحسين جودة منتجاتها وخدماتها وتقديمها بأسعار تنافسية أفضل.

6. **تعزيز التوظيف وتوفير فرص العمل**: يمكن للمؤسسات المصغرة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتوسيع أعمالها وزيادة حجم الإنتاج، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة وتعزيز التوظيف في المجتمع المحلي.

من خلال هذا، يمكن القول أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على المؤسسات المصغرة، يتحقق إذا كانت العلاقة بينهما علاقة تكاملية (شوقي ، 2015، صفحة 159)، فقد ساهم التدفق الأجنبي في تعزيز البنية التحتية وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة، مما يمكن المؤسسات المصغرة من النمو والتطور، ومع ذلك يجب على المسؤولين إدارة هذا الاستثمار بحذر لضمان أن يكون له تأثير إيجابي على المجتمع المحلي والاقتصاد بشكل عام.

الفرع الثاني: التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المصغرة

يتمثل التأثير السلبي للاستثمار الاجنبي على المؤسسات المصغرة في الدول المضيفة فيما يلي (شوقي ، 2015، صفحة 162):

1. يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل مباشر وسلبي في المؤسسات الوطنية التي لم تصبح بعد قادرة على منافسة المؤسسات الاجنبية،
2. تتنافس المؤسسات الاجنبية مع المؤسسات الوطنية في الحصول على المواد الاولية واليد العاملة المدربة، بخاصة ان المؤسسات الاجنبية يمكن ان تدفع اجور ورواتب لمثل هؤلاء اعلي مما تدفعه المؤسسات الوطنية، مما لا يمكنها من النمو والاستمرار.
3. أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الاستثمار المحلي، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة، 0.23% وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق قد اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي، مما أثر سلبا على الشركات المحلية.
4. صعوبة امتلاك التكنولوجيا التي بحوزة الشركات الأجنبية وبالتالي بقائها دوما تابعة لها في هذا المجال.
5. انخفاض القدرة المالية للمؤسسة نتيجة صغر حجم المؤسسة.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الصغيرة

ان الاتجاه الجديد في تنمية اقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والتركيز على الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة، بالنظر الى ما تمتلكه من فعالية وسرعة التأقلم مع المتغيرات المحيط بها، فقد اصبح امرا حتميا على العالم الاهتمام والتركيز على استمرارها لما تتمتع به من مميزات وخصائص، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق ماهية المؤسسات الصغيرة، وأهم المستخدمة في تحديدها، ثم تنطرق الى أهميتها وأهدافها واهم المشاكل التي يمكن ان تواجهها ، وفي الاخير نعرج على العلاقة التي تربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة

تختلف تعريف المؤسسات الصغيرة من دولة الى اخري كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المصغرة، ويرجع ذلك بسبب اختلاف المعايير المستعملة في كل دولة، فهناك دول تأخذ بمعيار عدد العمال ودول اخري تأخذ بمعيار راس المال، لذلك نجد هناك تباين في تبني تعريف مشترك لهذه المؤسسات الصغيرة من دولة الى اخري، وسنتناول من خلال هذا المطلب تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة، فهناك عدة تعاريف سنتطرق لبعضها فيما يلي:

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للمؤسسة الصغيرة

مما لا شك فيه، انه لا يمكن الوصول الى تعريف نهائي ومحدد للمؤسسات الصغيرة، فنجد انه يوجد تعريف نسبي يختلف من دولة لأخري نتيجة الاختلاف في اتخاذ معايير تصنيفها واختلاف مدلولها، وفي هذا تختلف التعريفات من دولة لأخرى ومن نشاط لآخر، ومن بين هذه التعريفات نسرد منها ما يلي:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة المعمول به لدى بعض الدول

في **الولايات المتحدة الأمريكية وضعت تعريف للمؤسسات الصغيرة** يعتمد فيه على معيارين أساسيين، معيار المبيعات ومعيار عدد العمال، كما أنها تنقسم حسب القطاعات إلى المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة، مؤسسات التجارة بالجملة، والمؤسسات الصناعية، وتعرف المؤسسات الصغيرة على انها مؤسسة يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل التي تنشط في نطاقه، وتعتبر

المؤسسة الصغيرة إذا كانت توظف ما بين 20-99 عامل (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 21)

اما في **بريطانيا** تستخدم مجموعة من المعايير في تعريفها أهمها (توفيق عبد الرحيم، 2002، صفحة 19):

- ان لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 7 مليون جنيه إسترليني، وحجم المبيعات السنوية عن 1.4 مليون جنيه إسترليني.
- وان لا يقل عدد العاملين فيها عن 50 عاملا أسبوعيا.
- وان يكون نصيب المشروع في السوق محدودا.

بينما **عرفها اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا** في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها كل من **بروتش وهيمينز** معتمدين بصفة أساسية على معيار العمالة، حيث يصل فيها عدد العمال من 10إلى 49 عامل (سابق، 2016، صفحة 18).

في حين ان **اليابان** تعريفها بانها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز راس مال المستثمر 100 مليون ين ولا يفوق عدد عمالها 300 عامل (بن بعقوب و شريف، 07-08 افريل 2008، صفحة 739).

وفي **فرنسا** تعريفها يعتمد بصفة أساسية على معيار واحد فقط وهو معيار عدد العمال، حيث يصل فيها عدد العمال ما بين 20 إلى 49 عامل (زرقاني، 2013، صفحة 286).

بينما في **الأردن** تعتبر المؤسسات الصغيرة التي تستخدم من 9-19 عامل (خلف السكارنة، 2008، صفحة 88).

أما في الجزائر: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أما مجموع ميزانيتها السنوية أقل من 100 مليون دج (مصطفى، 2020، صفحة 198).

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة من بعض المنظمات

لقد وضع **البنك الدولي تعرفها للمؤسسة الصغيرة** بانها "المؤسسة التي تضم أقل من 50 عاملا، وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية. (مشري ، 2011، صفحة 03)

في حين عرفتها **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيد** بانها " تلك المؤسسات التي يعمل بها ما بين 10-19عامل (صلاح، 2011، صفحة 26)

أما **منظمة العمل الدولية** فعرفتها بانها " الصناعات التي يعمل بها اقل من 10 عمال " (ميساء و سمير، 2017، صفحة 18).

وقد عرفتها **لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة**: من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن " المؤسسات الصغيرة تشغل من 15 إلى 19عامل " (عطاالله، 2009، صفحة 93).

وميزت في تعريفها على اختلاف الدول فنجد (جيلالي و بوخبزة .، 2014، صفحة 174):

في الدول النامية: من 15-19عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

بالنسبة للدول الصناعية: من 05-99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

وعرفها الاتحاد الأوربي بانها المؤسسة تشغل ما بين (10-49) عامل، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز عشرة(10) مليون اورو، ولا تتعدى قيمة أصول ميزانيتها عشرة(10) مليون اورو (مصطفى، 2020، صفحة 197).

في حين عرفها ا **مجلس التعاون الخليجي** بحسب معيار راس مال المستثمر، إذا بلغ اقل من 2 مليون دولار (خلف السكارنة، 2008، صفحة 88).

وبناءا على ما سبق يمكن أن نستخلص التعريف الشامل والمناسب للمؤسسات الصغيرة في أي بلد، وفي هذا الاطار يمكننا اقتراح التعريف التالي " **وهي مؤسسة صعيره تتميز بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، تمتاز بعدد قليل من العمال تتراوح وصغر حجم راس المال المستثمر**.

الفرع الثاني: المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة

هناك العديد من المعايير التي وضعت خصيصا للحد من ذلك الاختلاف السائد حول وضع تعريف دقيق للمؤسسة الصغيرة، تذكر أهمها:

أولا: المعايير الكمية

وهي تلك المعايير الرقمية الإحصائية حيث تكون سهلة القياس، وتتمثل في مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية، والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات واهمها: (ميساء و سمير، 2017، صفحة 15)

1- **معيار حجم اليد العاملة**: يعتبر هذا المعيار من المعايير المستعملة بكثرة في قياس حجم المؤسسات، وهو ابسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تداولا بين الدول، حيث يعتمد على اساس العدد المطلق العاملين في كل لمؤسسة لتفرقة بينهم، فالمؤسسة التي تظم عددا كبير من العمال تصنف ضمن المؤسسات الكبيرة، بينما المؤسسات التي تحتوي على عمال محدودين تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة، وهناك اختلاف واسع بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، فنجد ان في الدول المتطور المؤسسات الصغيرة يمكن ان تصنف في الدول النامية الى مؤسسات متوسطة او كبيرة ، فلابد من توخي الحذر في هذا المؤشر، اولا سوف يتم الوقوع في مشكل يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات.

2- **معيار حجم الاستثمار (رأس المال)**: يعتبر معيار راس المال من اهم المعايير الشائعة والأساسية في تحديد حجم المؤسسة، ويعطي صورة عن حجم النشاط، فهو يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الانتاجية للمؤسسة، ولكن يعاب عليه انه توجد صعوبة في المقارن بين الدول بسبب أسعار الصرف بين العملات، حيث أنها تعتبر المؤسسة كبيرة إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا، وصغيرة ومتوسطة إذا كان رأس المال المستثمر صغيرا نسبيا، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة (بن نذير ، 2011، صفحة 21).

3- **معايير الثنائي(المزدوج)**: ويتمثل في معيار حجم اليد العاملة وراس المال معا، ويعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة المستخدمة من قبل الكثرين من الدول، وعادة ما يكون منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة مثل قطاعي الخدمات والتجارة، ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجيا متطورة (سابق، 2016، صفحة 14).

4- **معيار حجم المبيعات**: يعتبر معيار حجم المبيعات من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، كما يستخدم البعض هذا المعيار مع معيار حجم اليد العاملة أو رأس المال، وطبقا لهذا المعيار فإن المؤسسات الصغرة تتسم بصغر مبيعاتها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة.

ثانيا: المعايير النوعية (الوظيفية)

أمام الجوانب السلبية للمعايير الكمية السالفة الذكر قرر بعض الباحثون إدراج معايير أخرى من شأنها المساهمة في إبراز الخصائص المميزة لكل نوع من المؤسسات الاقتصادية، فيعتمد تصنيف في هذا المعيار على الخصائص النوعية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة عن باقي المؤسسات الأخرى كالمتوسطة والكبيرة، ومن أهمها:

1- **معيار الإدارة والتنظيم**: يستند هذا المعيار إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها ما مميزها عن المؤسسات الكبيرة، من حيث مستوى تنظيم المؤسسة وإدارتها، فمن حيث التنظيم يتميز ببساطة التنظيم المستخدم، وغالبا ما ينقصه الأصول العلمية لتنظيم عملياته، أما من حيث الإدارة فإن المؤسسات الصغيرة غالبا ما تدار من قبل صاحب المشروع، كما تصنف المؤسسة الصغيرة وفقا لهذا المعيار، إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من هذه الخواص الآتية:

1- الجمع بين الملكية والإدارة؛
2- قلة عدد مالكي رأس المال؛
3- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛

4- صغر وتوسط حجم الطاقة الإنتاجية؛

5- الاعتماد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأسمالها.

2- **المعيار القانوني**: من المعروف أن المؤسسات الصغيرة او المتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان إلى القطاع الخاص، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية وكل القرارات المتخذة داخل المؤسسة تعود للمالك أو لصاحب المشروع، باعتباره المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل (سابق، 2016، صفحة 15).

الفرع الثالث: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة

تتميز المؤسسات الصغيرة بالعديد من السمات والخصائص والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **سهولة الانشاء والتنفيذ**: لا يتطلب فكرة انشاء مؤسسة صغيره أموالا كبيرة، وعادة ما يكون تمويلها محليا (هنادي، 2018، صفحة 28)، إذا ما تم مقارنتها بالمؤسسات المتوسطة، كما أنها تعتمد أيضا على مستلزمات محلية ولا تتطلب استيرادها (منصور، 2012، صفحة 53).

2- **صغر الحجم وراس المال**: نظرا لصغر حجم المؤسسات الصغير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فإنها لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات بسيطة، وكذا الاعتماد على التكنولوجيا بسيطة عند بدايته مما يجعل تكاليفها منخفضة (هنادي، 2018، صفحة 28)

3- **سرعة الاستجابة لحاجيات السوق**: تقدم المؤسسات الصغيرة سلع وخدمات تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة، مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الانتاج.

4- **سرعة الإعلام**: سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا وجود نظام المعلومات الداخلي والخارجي بسيط وضعيف التشكيل، وغير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات (بلخير و بن تربح ، 2022، صفحة 102).

5- **لا تتطلب كوادر ادارية**: هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة، مما يقلل من كلفة الاستثمار الأجنبي المباشر والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات؛

6- **المرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها**: لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته، فيمكنها تعديل منتجاتها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة؛

7- **خلق التوازن الصناعي**: تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية؛

8- **توفير مناصب عمل جديدة**: تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والعاطلين والباحثين عن العمل، وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة مشكلة البطالة؛

9- انخفاض حجم الإنتاج الامر الذي يقلل من التكاليف والاعباء (هنادي، 2018، صفحة 20).

10- رغبة صاحب المشروع في المغامرة والمخاطرة؛

11- العمل في مجتمع محلي غالبًا، مما تنتج عنه علاقة قوية مع المجتمع المحلي؛

12- المعرفة الدقيقة بالعملاء والأسواق؛

13- صعوبة توفير مستندات أو قوائم مالية بدرجة كبيرة. (هالة محمد ل.، 2017، صفحة 31)

المطلب الثاني: اهمية المؤسسات الصغيرة ومعوقاتها

من المهم أيضا التعرف على أهمية واهداف المؤسسات الصغيرة، لمعرفة مدي مساهمتها في التنمية المستدامة، وكذا التطرق في المقابل إلى اسباب التي تمثل عائق يحول دون تقدمها وتطورها. وعليه سنتناول في هذا المطلب تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المصغرة، واهم الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما.

الفرع الأول: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني

جرت العادة أن يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي **المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمؤسسات في الاقتصاد**، وتظهر أهم مساهماتها فيما يلي:

1- **قدرة المؤسسة الصغيرة على توفير فرص العمل**: تساهم المؤسسات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة، وذلك من خلال كثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة، التي تشكل النسبة الكبيرة من اليد العاملة في الدول النامية (ميساء و سمير، 2017، صفحة 36).

2- **دعم الناتج المحلي**: تلعب المؤسسات الصغيرة دوراً مؤثراً، في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات دعم الصادرات وإحلال الواردات، من خلال مشاركة جميع أطراف المجتمع في عمليني الاستثمار والادخار، ومن خلال هذا تساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية.

3- هذا النوع من المؤسسات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

4- تعتبر هذه المؤسسات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية، والتعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين،

5- تساهم المؤسسات الصغيرة في توزيع الثروة وتحقيق العدالة، من خلال وصولها الى صغار المستثمرين، وسعة انتشارها بالخصوص في المناطق الأقل تنمية، الامر الذي يؤهل هذه المناطق الى فرص أكبر في التنمية والتطور من خلال هذه المؤسسات (ميساء و سمير، 2017، صفحة 37)

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة

يعد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة احدى السياسات التي تتبعها الدولة من اجل تحقيق عدد من المكاسب والاهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن ان تساهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر التي تواجهها مختلف دول العالم سواء كانت المتقدمة منها ام النامية ويمكن ايضاح اهم الاهداف التي تسعى المؤسسات الصغيرة من خلال الاتي:

1- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية، سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

2- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

3- تكوين الإطارات المحلية؛

4- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

5- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي، من خلال إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة (أيمن، 2007، صفحة 38).

6- تقديم الخدمات التدعيمية المؤدية الى استمرار نشاط المؤسسات الكبيرة، وذلك من خلال الارتباطات فيما بينها، اذ يمكنها تزودها بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع او منتجات نصف مصنعة التي تستخدمها هذه الاخيرة كمدخلات لإنتاجها ألنهائي، وذلك بأسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة كالصناعات الغذائية؛

7- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

8- تتمتع المشاريع الصغيرة بقدر كبير من المرونة والتنوع في الهيكل الاقتصادي الصناعي وذلك من خلال دخولها في مجالات تميزها عن المشاريع الكبيرة ألحجم بحيث يكون الطلب عليها محدوداً في بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير بدلاً من الاستيراد؛

9- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

10- تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وخفض العجز في ميزان المدفوعات، من خلال استغلال المواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع وسيطة او تامة الصنع، التي تساهم في تلبية احتياجات وأذواق ألمستهلكين فضلا عن قدرة هذه المؤسسات على العمل في مجال أنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، تؤدي إلى سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع (روكان عواد، خميس عبد، و سامي حميد، 2020، الصفحات 375-377).

الفرع الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة وأسباب فشلها

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة من طرف معظم الدول، إلى أنها لاتزال تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق نموها وتطورها ومن بينها:

أولا: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة

تعود معظم المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة، إلى مرحلة الإنشاء ويرجع ذلك إلى ضعف روح المبادرة ونقص الخبرة والمستوى التأهيلي لتسيير، بالإضافة الى:

1- **المشاكل الإدارية:** إن المحيط الإداري للمؤسسة الصغيرة غير ملائم لنمو وتطور هذه المؤسسات، ويعود ذلك إلى بطيء وتعقيد الإجراءات الإدارية كالمبالغة في اشتراط الوثائق الخاصة لاستخراج السجل التجاري البنوك، وكذا الذهنيات التي لم تهيأ بعد لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم التعامل معها بسرعة في اتخاذ القرارات (ميساء و سمير، 2017، صفحة 43).

2- **مشكل التمويل**: يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة، وأحد العقبات الرئيسية التي تقف أمام نموها وتطورها، والتي تظهر في صعوبة الحصول على التمويل المناسب، بسبب نقص مواردها المالية، فتجد المؤسسات نفسها مجبرة على اللجوء إلى الاقتراض من البنوك (ميساء و سمير، 2017، صفحة 40) ، ففي حين لا تزال العلاقة بين البنك والمؤسسة تسودها انعدام الثقة وذلك أن أغلب المؤسسات تفتقر إلى الوثائق المحاسبية التي تثبت تحقيقها للربح، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المؤسسات لا تتوفر على أصول عقارية يمكن أن تضعها كضمان للقروض وهذا ما يجعل البنك أكثر حذرا في تمويلها (غقال، 2017، الصفحات 74-75).

3- **مشكل العقار:** يعتبر هذا المشكل من أكثر المعوقات تعقيدا والتي تعيق عملية إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة، حيث تواجهها مشكلة الحصول على الأرض أو العقار أو المكان المناسب لمزاولة النشاط والإنتاج، إذ يضطر أغلب المستثمرين إلى تحويل سكناتهم إلى ورشات عمل ومصانع صغيرة، فالمستثمر يجد نفسه أمام العديد من الهيئات (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، الوكالة الوطنية للتنمية) التي برهنت على عجزها في توفير وتخصيص أراضي للمستثمرين بهدف الاستثمار (منصور، 2012، صفحة 56).

4- **مشكل العمالة الفنية المؤهلة**: تفتقر المؤسسات الصغيرة إلى الأيدي العاملة المكونة والمؤهلة، ذلك أن هذا النوع من العمال يلجأ في أغلب الأحيان إلى العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقي، ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها (غقال، 2017، صفحة 77)

5- **مشكل الجباية:** عدم قدرة المؤسسات الصغيرة على تحمل الضرائب خاصة في بداية انشائها، فبالرغم من الإجراءات المتخذة للتخفيض من الجباية المطبقة على المؤسسات، إلا أن الصعوبات لا تزال قائمة خاصة ما يتعلق بنسبة الضرائب المرتفعة على الأرباح، واشتراكات أرباب العمل التي تثقل كاهل المؤسسات (منصور، 2012، صفحة 129).

6- **مشكل قلة الآلات والمعدات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:** تعتمد المؤسسات الصغيرة على آلات ومعدات قديمة، وأغلبها بحاجة إلى إحلال والتجديد، حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة نظام دوري للصيانة والإصلاح مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة وتخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل، أضف إلى ذلك عدم استخدامها للآلات الحديثة لعدم الخبرة بها،، أو لارتفاع تكاليفها النسبية عن الآلات التقليدية المتعارف عليها، فضلا عن احتياجاتها لعمالة متخصصة ومدربة على تشغيل مثل هذه التقنيات الحديثة (ميساء و سمير، 2017، الصفحات 41-42).

7- **المشاكل الجمركية:** يتميز النظام الجمركي بالبيروقراطية اتجاه المستوردين مما يجعل في الكثير من الأحيان السلع المستوردة حبيسة الموانئ والحاويات لعدة أشهر وسنوات، مما يؤثر على نشاط ومردود المؤسسات (منصور، 2012، صفحة 130).

8- **مشكل المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة، فهناك من يعتبر السوق الذي يصوب إليه المنتوج من المشاكل المستعصية، التي تؤدي إلى زوال العديد من

المؤسسات وخاصة الصغيرة، وذلك لعدم قدرتها على منافسة المؤسسات الكبيرة ونقص الخبرة وعدم معرفة السوق، فهي الحد الفاصل بين النجاح والفشل (غقال، 2017، صفحة 77).

ثانيا: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة

يرجع اسباب فشل المؤسسات الصغيرة وخاصة في السنوات الأولى من إنشائها تكون عالية، ونسرد هذه الأسباب في النقاط الرئيسية التالية (هنادي، 2018، الصفحات 29-31):

1- **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** العديد من أصحاب المؤسسات الصغير يهملون التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورته، وقد يحل بدل ذلك الأهداف قصيرة الاجل والرغبة في تحقيق الربح السريع، مما يؤدي إلى فشل المشروع في القدرة على البقاء والاستمرار.

2- **عدم كفاءة الإدارة:** عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار، تعتبر من المشاكل الأساسية المسببة لفشل استمرار المؤسسة الصغيرة، فقد لا تتوفر لدى صاحب المؤسسة القدرة والخبرة الكافية لإدارة هذه المؤسسة بشكل جيد، يضمن الاحتفاظ بها او بمنتوجاتها.

3- **الرغبة في السيطرة الكاملة لدى المالك**: ان أصحاب المؤسسة الصغيرة، لهم السلطة والمسؤولية الكامل، فهم في بعض الأحيان يواجهون مواقف، تتطلب منهم اتخاذ قرار بشأنها ولا يمتلكون المعلومات والخبرة الكافية التي تؤهلهم لاتخاذ قرارات، وفي ظل محدودية الموارد والامكانيات، عدم استشارة الآخرين والأخذ بآرائهم، قد يؤدي أي قرار خاطئ الى فشل هذه المؤسسة.

4- **سواء تسيير الرصيد النقدي:** بالإفراط في التخزين أو الإفراط في المصاريف الاستثمارية وكذا التشغيلية، بالإضافة إلى سوء إدارة الائتمان وانعدام السيولة النقدية.

5- **التحديات المحيطة بها**: تتمثل في سوء اختيار موقع البيع وإهمال المنافسين وإهمال التغيرات البيئية.

6- صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة على التمويل المطلوب من قبل المؤسسات المالية وفي حال الحصول على مثل هذا التمويل.

7- تراكم ديون المؤسسات الصغيرة وعجزها عن التسديد.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين اهم الأدوات التي يمكن استخدامها في تمويل وتأهيل المؤسسات الصغيرة، لما يوفره المستثمرين الأجانب الأموال والموارد اللازمة بالإضافة الى تدريب وتكوين العمال وتوفير تكنولوجيا الحديثة لهذه المؤسسات، وعليه سنتناول في هذا المطلب تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة، وأهم الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما.

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة

تتنافس معظم دول العالم على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لما يحققه من آثار تنعكس على المؤسسات الصغيرة وعليه، ونورد ذلك فيما يلي:

أولا: الاثار الإيجابية للمؤسسات الصغيرة

تتمثل أهم آثار الإيجابية المؤسسات الصغيرة فيما يلي: (بلالطة ، 2006، صفحة 05)

1- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسات الصغيرة، في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد؛

2- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي توفره الشراكة الأجنبية من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية والتقليل من تكاليف الإنتاج ومن ثم رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل فرصة هامة للمؤسسات الصغيرة المحتكة به، للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي، الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة؛

3- ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج؛

4- الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها؛

5- تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية (أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، 2003، الصفحات 460-461).

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة، لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة المضيفة له، وفعاليتها في تطوير هذه الاستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، وتخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية (يعقوبي و عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، 2004، صفحة 09).

ثانيا: الاثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم الآثار الإيجابية التي تحققها المؤسسات الأجنبية في إطار الشراكة مع المؤسسة الصغيرة محلية في الآتي: (بلالطة ، 2006، الصفحات 05-06)

1- في حالة نجاح مشروع الشراكة فإن المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول المضيفة يمكنها امتلاك تلك المشاريع؛

2- الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة؛

3- وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح؛

4- تساعد التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل؛

5- إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الصغيرة

إن واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر، يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات، سواء من حيث السعر أو الجودة أو الكمية المطلوبة، فمعظمها غير قادرة على استيفاء الشروط، وفي هذا الإطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية من خلال ما يلي (سهام، 2007، الصفحات 127-128):

1- الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجابا على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين؛

2- اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة من شأنها إضافة قيمة للمؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في عمليات الإدارة والتنظيم؛

3- تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تلعب التكاليف دورا هاما في قياس تنافسية المؤسسة ومدى تأهيلها نظرا لتأثيرها على الأسعار مما يؤثر على الطلب على المنتجات وبالتالي التأثير على حجم المبيعات والإيرادات؛

4- رفع معدلات الربح حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدها في الأسواق الدولية؛

5- ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد هذه المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا وبالتالي زيادة درجة رضا المستهلكين عن المنتجات التي تتميز بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة؛

6- تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي؛

7- الحصول على مصادر جديدة للتمويل مما يساعدها على متابعة نشاطاتها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

ومن خلال هذا فقد يعتبر الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة، بسبب ما تملكه المؤسسات الأجنبية من مزايا إضافية لا تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية، وبتظافر الجهود والإمكانيات والمؤهلات بين المؤسسات الاقتصادية المحلية والأجنبية يكون الأداء المحقق أكثر تميزا ويستفيد كل طرف من الاخر.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات المتوسطة

تعتبر المؤسسات المتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية، وأداة للبناء الاقتصادي، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات المتوسطة كي تنمو وتزدهر، وأن هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبيرة، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث ماهية المؤسسات الاقتصادية، أهميتها وأهدافها، ودوافع التي أدت الي ظهورها.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المتوسطة

إن مفهوم المؤسسات المتوسطة لم يصل إلى تعريف دقيق ومحدد على مستوى دول العالم، حيث يعتبر ذلك أمرا صعبا ومعقدا، نظرا لاختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي واختلاف المعايرين المعتمدة في تعريفها وتباين الإمكانات والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي عام متفق عليه، فإنه يوجد اتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن على أساسها تعريفها، وعليه وسنتناول من خلال هذا المطلب تعريف وخصائص المؤسسات المتوسطة، فهناك عدة تعاريف سنتطرق لبعضها فيما يلي:

الفرع الاول: أسباب اختلاف تحديد مفهوم المؤسسات المتوسطة

في الواقع يصعب تحديد مفهوم المؤسسات المتوسطة خاصة مع غياب تعريف شامل وواضح يحظى بالإجماع من قبل الباحثين والاقتصاديين المهتمين بهذا القطاع، فهناك عدة اسباب تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه الاسباب فيما يلي:

1- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي**: يمكن اعتبار معيار النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الضرورية للحكم على التقدم او التخلف الاقتصادي لأي دولة كانت، فالمؤسسات الصغيرة في اليابان أو

الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر او تونس، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة واليابان من جهة، والجزائر أو تونس من جهة أخرى (لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها : دراسة حالة الجزائر، 2004، صفحة 4).

2- **تنوع النشاط الاقتصادي**: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دورا هاما في اختلاف أحجام المؤسسات وتميزها من نشاط إلى آخر، فالمؤسسة التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن المؤسسة التي تعمل في مجال التجارة، كما تختلف المؤسسة التي تعمل في مجال الزراعة عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، وبالتالي يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى مؤسسات صناعية، تجارية، زراعية وخدمية، وتزداد أهمية تصنيفات المؤسسات الصغيرة او المتوسطة من قطاع إلى آخر، لاختلاف الحاجة إلى العمالة وراس المال، وهذا ما يفسر صعوبة التعريف (غدير أحمد، 2007، صفحة 4)

3- **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي**: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة، وعليه فإنه من الصعب أمام اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الوصول إلى تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة او المتوسطة (عزيز، 2011، صفحة 76). https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5089

الفرع الثاني: تعاريف مختلفة المؤسسة المتوسطة

من الصعب اعطاء مفهوم شامل للمؤسسات المتوسطة نظرا للتطور السريع في المفاهيم الاقتصادية الاجتماعية والعلمية، واتساع نشاطها واختلاف آراء وأفكار الفكريين الاقتصاديين، جعل كل واحد منهم يعرفها حسب منظوره كما يلي:

أولا: تعريف المؤسسات المتوسطة المعمول به لدى بعض الدول

في **الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا** تعتبر المؤسسة المتوسطة إذا كانت توظف ما بين 200و 499 عامل (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 21)، في **السويد** لغاية 200 عامل، في **كندا واستراليا** حتى 99 عاملاً، في حين أنها في **الدنمارك** هي التي توظف لغاية 50 عاملاً.

وفي **اليابان** على أنها وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 300 عامل يتقاضون أجورا منتظمة وذلك في الصناعات التحويلية والمعدنية وخدمات النقل، وهي أيضا وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 50 عاملا يتقاضون أجورا منتظمة في وحدات الأعمال التي تعمل في التجارة والخدمات (خوني و حريد، 2016).

بينما في دراسة حديثة حول المؤسسات المتوسطة قام بها **اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا** استخدم كل من **بروتش وهيمينز** التصنيف الاتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي أي خد مؤشر العمالة كمعيار أساسي وتعتبر كل مؤسسة تضم من 49 إلى 99 عامل تصنف على انها مؤسسات متوسطة (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 22)

وتعرف في **بريطانيا** على أنها مؤسسة يعمل بها اقل من 250 عامل (فتحى السيد عبده، 2005، صفحة 55) ، وحجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي، ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن 65.5مليون دولار، فالملاحظ ان هذا التعريف يستند الى ثلاث معايير هي عدد العمال وحجم المبيعات و راس المال المستثمر (جواد، 2006، صفحة 25).

وفي **اليابان** تعتبر المؤسسة متوسطة إذا قل عدد العاملين عن 300 عامل، ورأس المال قدره 280 ألف دولار (عزيز، 2011، صفحة 81).

بينما في **الأردن** تعتبر المؤسسات المتوسطة التي تستخدم من 20-99 عامل (خلف السكارنة، 2008، صفحة 88).

أما في الجزائر تعرف بعدد عمالها لا يتجاوز 250 عامل، رقم أعمالها أقل من 2 مليار دج أما مجموع ميزانيتها السنوية فلا يتعدى 500 مليون دج (مصطفى، 2020، صفحة 198).

ثانيا: تعريف المؤسسات المتوسطة من بعض المنظمات

لقد عرفها **البنك الدولي** باستخدام معيار عدد العمال، والذي يعتبر معيارا مبدئيا بانها: " تلك المؤسسات التي يعمل بها ما بين 50-300 عامل ومجموع الأصول ورقم الاعمال السنوي اقل من 15 مليون دولار (أيت عيسى، 2009، صفحة 273).

في حين عرفها **الاتحاد الأوروبي** بأنها" المؤسسة التي يكون عدد العاملين ما بين 50 من 250عامل، ودورة رأسماله لا تزيد عن 50 مليون يورو (او الميزانية لا تتعدى 43 مليون يورو) (ميساء و سمير، 2017، صفحة 18)

اما هيئة الأمم المتحدة بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وضعت لها تعرف خاص بها استندت على معيارين وهما العمالة والحجم، بانها تشغل أقل من 250عاملا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27ملايين أورو سنويا (بن يعقوب و شريف ، 2008، صفحة 03)

وميزت في تعريفها على اختلاف الدول فنجد (جيلالي و بوخبزة .، 2014، صفحة 174):

في الدول النامية: من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة؛

بالنسبة للدول الصناعية: من 100-499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة؛

في حين عرفها ا **مجلس التعاون الخليجي** بحسب معيار راس مال المستثمر، إذا بلغ ما بين 2-6 مليون دولار (خلف السكارنة، 2008، صفحة 88).

في حين عرفتها **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيد** بانها " تلك المؤسسات التي يعمل بها أكثر من 100عامل (صلاح، 2011، صفحة 26).

وبناء على ما سبق يمكن أن نستخلص التعريف الشامل والمناسب للمؤسسات المتوسطة في أي بلد، وفي هذا الاطار يمكننا اقتراح التعريف التالي " **هي مؤسسة مملوكة من عدد أكبر من الأفراد، قياسا بالمؤسسات الأخرى (المصغرة والصغيرة)، وفيها يمارس نشاطا صناعيا، زراعيا، تجاريا أو خدماتيا، ويكون فيه عدد العمال قليل، راس المال المستثمر فيها صغير**.

الفرع الثالث: خصائص وسمات المؤسسات المتوسطة

تمتاز المؤسسات المتوسطة بجملة من الخصائص والسمات تختلف عما هو عليه بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، التي تشترك فيها وتكسبها طبيعة خاصة رغم تعدد مجالات نشاطها، وهذه الخصائص

التي تتسم بها قد تساعدها على النمو والانتشار من جهة، وقد تكون عائقا أمام تطورها وازدهارها من جهة أخرى، ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا: الخصائص المرتبطة بالملكية والادارة والتنظيم

1- تتميز المؤسسات المتوسطة بمؤشر عدد العاملين فيها قليل إذا ما تم مقارنتها بالمؤسسات الكبيرة، أي أنها تستخدم عددا محدودا من العاملين لا يفوق 250 عامل وهذا في البلدان النامية، مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية والقدرة على التغيير لأنها تملك تنظيما بسيطا، وقد تكون هذه الميزة هي أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات المتوسطة، أي سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط (كاسر نصر و شوقي، 2000، صفحة 40).

2- عادة ما تكون المؤسسات المتوسطة، مملوكة لأشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف في تلك المنطقة.

3- تدار عادة المؤسسات المتوسطة من طرف شخص واحد أو عدد من الأشخاص، لذلك تتسم الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرارات (FORTIN, 2007, p. 72)

4- تتميز المؤسسات المتوسطة بتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية، بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة.

5- تتمكن المؤسسات المتوسطة من التكيف السريع والمرن للأحداث والمفاجآت في بيئة العمل والتنافس لتميزها بملكة الإبداع والريادة والمرونة والاهتمام بنوعية المنتج.

6- تمّثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبرى عن طريق المناولة، وهي تمثل نوع من الترابط الهيكلي والخلفي (السلمي، 1999، صفحة 15).

ثانيا: الخصائص المرتبطة براس المال والتمويل والانتشار الجغرافي

1- **انخفاض مستوي معامل رأس المال وسهولة التمويل**: يتميز أسلوب الإنتاج في المؤسسات المتوسطة بكونه قليل حجم رأس المال، مما يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله

العيني أو النقدي وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، كذلك صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتان تؤهلان المؤسسة لتحقيق المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى العالمية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي .(Maryse, 2003, p. 40).

2- **محدودية الانتشار الجغرافي**: إن معظم المؤسسات المتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط، وتكون مصروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقوم بتلبية الاحتياجات للمجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل والقضاء على مشكلة البطالة (السبتي ، تقرارت ، و حمزة ، 2018، صفحة 148).

3- **انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، لذا فهي تستخدم تكنولوجيا أقل تناسب الظروف المحلية ولا تحتاج إلى استيراد تكنولوجيا عالية.

4- **مرونة الإدارة:** تتصف المؤسسات المتوسطة بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع، إضافة الى الوضوح في الإجراءات والسرعة في انجاز الاعمال الادارية (حسن الحسيتي، 2006، صفحة 23) .

5- **سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي، كما تستمد عنصر إنشائها من احتياجها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا لذا نجد أن أصحاب هذه المؤسسات يعتمدون على مدخراتهم ومواردهم الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي (بن قطاف، 2007، صفحة 67).

6- تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، وهذا ما يمكن ملاحظته، ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات متوسطة، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم.

المطلب الثاني: اهمية المؤسسات المتوسطة ومعوقات

تحتل المؤسسات المتوسطة مكانة هامة في اقتصاد أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة، لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق تطوير المجتمع المحلي، لذا تتعدد الدوافع المحفزة

لظهور هذه المؤسسات، وتنبع هذه الدوافع أساسا ٍ من الأدوار التي تحدثها في مجالات التنمية، غير أن هذه المؤسسات تعترض لعدة مشاكل ومعوقات. وعليه سنتناول في هذا المطلب تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المصغرة، واهم الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما.

الفرع الأول: دوافع انشاء المؤسسات المتوسطة:

لقد كان ظهور المؤسسات المتوسطة مبنيا على مجموعة من الدوافع، والتي نسردها فيما يلي:

أولا: دافع اقتصادي

تتمثل أهم الدوافع الاقتصادية التي تساعد على ظهور المؤسسات المتوسطة فيما يلي:

1. **تلبية الاحتياجات السوقية:** تظهر المؤسسات المتوسطة لتلبية الاحتياجات السوقية المتوسطة التي لا يمكن تلبيتها بواسطة المؤسسات الصغيرة أو الكبيرة. فهي تعمل على تقديم منتجات وخدمات متوسطة الحجم والتعقيد للعملاء.
2. **تعزيز التنافسية:** تساهم المؤسسات المتوسطة في تعزيز التنافسية في السوق، حيث تقدم خيارات متنوعة للعملاء وتحفز المؤسسات الأخرى على تحسين منتجاتها وخدماتها (محمود م.، 2001، صفحة 02) .
3. ترقية المقاولة بالباطن باعتبارها أحد سبل إنشاء المؤسسات المتوسطة
4. انفتاح المؤسسات على الخبرات الأجنبية، لاكتساب معارف وخبرات جديدة (عيسات و داتو سعيد ، 2020، صفحة 43).

ثانيا: دافع مالي

يتمثل الدافع المالي لإنشاء المؤسسات المتوسطة في:

1. إنشاء المؤسسات المتوسطة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية، لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة، كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة فتنخفض الحاجة إلى مستوى عال من المهارة ومن ثم لا تحتاج إلى تدريب راق لذلك تتمتع هذه المؤسسات بدرجة عالية من المرونة في حركات دخول وخروج عنصر العمل، وهذا ما يوفر على المؤسسة أموالا كبيرة .
2. كبر ربحية هذه المؤسسات المتوسطة، إذ ما تم مقارنتها بالمؤسسات الصغيرة والمصغرة (عبد الرحمن ، 1996، صفحة 25).
3. عجز المؤسسات الكبيرة عن خلق الثروة للوطن نظرا لقلت كفاءاتها وصعوبة التحكم فيها، كان السبب الرئيسي في تحويلها إلى مؤسسات متوسطة (عيسات و داتو سعيد ، 2020، صفحة 43).
4. التشجيع من أجهزة الدولة، وكذا من طرف الاهل والاصدقاء (مكاحلية، 2015، صفحة 56)

ثالثا: الدافع الاجتماعي

يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسة المتوسطة وهو يتلخص فيما يلي (محمود م.، 2001، صفحة 02):

1. تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشي ظاهرة البطالة، وتفاقم الأزمات الاجتماعية نظرا لتسريح عدد كبير من العمال .
2. تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة، وخاصة أجهزة الدول وغيرها من القطاعات الخدمية .
3. النزوح المستمر لقوى العمال داخلية وخارجية .

الفرع الثاني: أهمية ودور المؤسسات المتوسطة

تعتبر المؤسسات المتوسطة ذات أهمية كبيرة، باعتبار أنها منفذاً جديداً الاستغلال الموارد والخامات المحلية، فهي العمود الفقري لأي اقتصاد وتكمن أهميتها في العديد من النقاط الأساسية، وهي كالتالي:

أولا: أهمية المؤسسات المتوسطة على مستوى الفرد المالك

تتمثل أهمية المؤسسات المتوسطة على مستوى الفرد صاحب المؤسسة المالك، فيما يلي (عدون ، 2008، صفحة 66):

1- إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص .

2- توفر المؤسسة المتوسطة فرصة للمالك لتحقيق رسالة الخاصة من الحياة العملية .

3- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته، بصفة خاصة، إذ أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد .

4- المؤسسة المتوسطة هي طريقة الحرية والإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية

5- المؤسسة المتوسطة فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن تكون وظيفة .

ثانيا: أهمية المؤسسات المتوسطة على مستوى المجتمع

تتمثل أهمية المؤسسة المتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي (موسي، 2008، الصفحات 07-08):

1- تعمل المؤسسات المتوسطة في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية؛

2- تغطي المؤسسات المتوسطة جزء كبيرا من احتياجات السوق المحلي؛

3- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛

4- تساهم المؤسسات المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها.

5- تقوم بدور هام في تغذية المؤسسات الكبيرة ببعض مستلزمات الإنتاج بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها في المصنع الكبير، مثل شركات صغيرة ومتوسطة لتقديم خدمات الصيانة لعملائها

ثالثا: أهمية المؤسسات المتوسطة على المستوى العالمي

تتمثل أهمية المؤسسة المتوسطة على المستوى العالمي فيما يلي (نصر الدين، 2011، الصفحات 28-29-30):

1- **دعم وتنمية الصادرات**: تساهم المؤسسات المتوسطة بشكل مباشر وغير مباشر في دعم وتنمية الصادرات، فالإحصائيات المتاحة تشير إلا أن هذه المؤسسات تملك أهمية بالغة في الاقتصاد العاملي بالنسبة للتصدير المباشر، فهي تساهم بنحو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة؛

2- **توفير فرص عمل جديدة**: توفر فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبيرة، ومن ثم تخفيق العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال؛

3- **المساهمة في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي**: تساهم المؤسسات المتوسطة مساهمة جوهرية في مخرجات التصنيع، وتولد أكثر من 50% من القيمة المضافة في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنسبة 57% من القيمة المضافة في المتوسط الاقتصاديات 25 دولة أوروبية، وبنسبة كبيرة في الناتج الحملي الإجمالي للعديد من الدول العربية، على سبيل المثال بلغت مساهمتها في مصر حوالي 80% سنة 2004.

الفرع الثالث: معوقات تطوير المؤسسات المتوسطة

بالرغم من أهمية ودور المؤسسات المتوسطة في الاقتصاد الوطني كما سبق وبيناه، إلا أنها لازالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسيرها نحو التطور والتنمية المستدامة ويمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي:

أولا: معوقات اقتصادية

تتمثل أهم المعوقات الاقتصادية التي تحد من تطوير ونمو المؤسسات المتوسطة فيما يلي (السبتي ، تقرارت ، و حمزة ، 2018، صفحة 148):

1. **التمويل المحدود:** يعد التمويل أحد أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المتوسطة، حيث قد يكون من الصعب الحصول على التمويل اللازم لتطوير الأعمال وتوسيع نطاق العمل.
2. **التشريعات واللوائح:** قد تواجه المؤسسات المتوسطة صعوبات في التعامل مع التشريعات واللوائح المعقدة والمتغيرة، مما يزيد من تكاليف الامتثال ويقيد قدرتها على النمو والتطور.
3. **نقص المهارات والخبرة:** قد يواجه أصحاب المؤسسات المتوسطة صعوبة في توظيف والحفاظ على الموظفين ذوي المهارات والخبرة اللازمة لتطوير الأعمال وتحقيق النجاح.
4. **المنافسة الكبيرة:** تواجه المؤسسات المتوسطة منافسة قوية من قبل المؤسسات الكبيرة التي تمتلك موارد أكبر وقدرات أكبر، مما يجعل من الصعب عليها البقاء والنمو في السوق.
5. **قيود التكنولوجيا:** قد تواجه المؤسسات المتوسطة صعوبات في تبني التكنولوجيا الحديثة والابتكارات التقنية بسبب قيود الموارد والتكاليف، مما يمكن أن يعوق تطويرها وتحسين كفاءتها.

ثانيا: معوقات تشريعية وضريبية

ومن بين العراقيل التشريعية والضريبية التي تحد كم تطوير المؤسسات المتوسطة ما يلي (محمد هـ.، 2003، صفحة 47):

1- النظام الضريبي يضع أعباء إضافة على كاهل المؤسسات المتوسطة لأن آثاره تكون أكبر على المؤسسات المتوسطة منه على المؤسسات الأخرى.

2- عدم وجود إطار لنظام قانوني مستقل للمؤسسات المتوسطة يحدد القواعد التي تحكمها ويحدد مفهومها ومراحل إنشائها وانتمائها.

3- التعقيدات الإجرائية والادارية لإنشاء المؤسسات المتوسطة.

4- صعوبة حصول هذه المؤسسات على الشكل الرسمي لها

5- أثر التشريع الخاص بالحدود الدنيا للأجور، الذي يحد من التوظيف في المؤسسات المتوسطة.

ثالثا: المعوقات المالية

يمكننا أن نحصر المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة في مجال التمويل في العديد من النقاط الرئاسية التالية (كاسر نصر و شوقي، 2000، صفحة 48):

1. غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار خصوصا في الدول النامية.
2. صعوبة الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار.
3. ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات المتوسطة بسبب مبالغ القرض وهذا ان وجدت.
4. اعتماد نسبة عالية من المؤسسات المتوسطة في تعاملها مع القطاع غير الرسمي، على سجلات غير رسمية، وهذا مما يزيد من خطورة التعاملات معها.
5. الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة .

رابعا: المعوقات الاجتماعية والثقافية

من بين أهم العراقيل الاجتماعية والثقافية التي تحد من تطور المؤسسات المتوسطة، ما يلي (السبتي ، تقرارت ، و حمزة ، 2018، صفحة 149):

1. نقص الكوادر المؤهلة تأهيلا جيدا، بسبب قلة البرامج التكوين والاستثمار الأجنبي المباشر داخل المؤسسات المتوسطة نتيجة التكاليف المرتفعة لهذه البرامج.
2. قلة التنسيق بين متطلبات المؤسسات المتوسطة ومحيطها
3. هجرة العقول من المؤسسات المجلية الى المؤسسات الأجنبية، ومن الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المتوسطة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأدوات التي يمكن استخدامها لتطوير المؤسسات المتوسطة، حيث يوفر المستثمرين الأجانب الأموال والموارد للمؤسسات المتوسطة، وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي تسعى لها المؤسسات، وعليه سنتناول في هذا المطلب تأثير الايجابي والسلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات المتوسطة.

الفرع الاول: التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي على المؤسسات المتوسطة

وفقا لنظريات الاقتصادية فان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي، وبالتالي يمكنه أن يؤثر على أداء المؤسسات المتوسطة ايجابيا ومن اهمها:

1- تطور اداء العمال المحليين من خلال قيام المؤسسات الاجنبية بخلق الحافز لدى المؤسسات الوطنية نحو تدريب عمالها، وانتقال العمال المؤهلين والمتدربين من مؤسسات الاجنبية الى المؤسسات المحلية.

2- تحسين فاعلية الشركات الكبيرة، وتدعيم الروابط الامامية والخلفية مع الشركات الام (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 46).

3- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

4- يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى زيادة انتاجية عوامل الإنتاج بالمؤسسات المتوسطة في الدول المضيفة من خلال ما ينشا من احتكاك روابط بينهما (العطري و الشيخ ، 2020، صفحة 296).

5- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا، وهي إحدى قنوات نقل المعرفة التكنولوجية كما يعتبر عاملا محفزا لتحويل التكنولوجيا، ومع محاولة المؤسسات المتوسطة المحلية تقليد المؤسسات الاجنبية باستعمال التكنولوجيا المتطورة في مجال الانتاج والادارة. (زويتة، 2006، الصفحات 79-80)

6- تحفيز وتعزيز الاستثمار المحلي أو ما يطلق عليه بعلاقة أثر الإحلال والتكامل، ففي حالة الدول المتقدمة تتسم معظم الشركات لقدرتها على إحلال التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر مما يمكن من حدوث أثر تكاملي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في تلك الدولة (رزق ريان، 2016، صفحة 22).

7- تحسين النفاذ الى الأسواق، حيث اثبتت التجارب الدولية ان أفضل الطرق لنفاذ الى الأسواق هي التجارة الخارجية والاستثمار (عبد الرحمان، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2016، صفحة 208).

الفرع الثاني: التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي على المؤسسات المتوسطة

كما تطرقنا في الفرع الاول ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالإيجاب على المؤسسات المتوسطة فانه ايضا لا يخلو من السلبيات ومن أهمها:

1- مزاحمة الاستثمار الاجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدولة المضيفة واشتداد المنافسة فيما بينهما، مما يترتب عليه خروج بعض المؤسسات المحلية غير القادرة على منافسة المؤسسات الاجنبية (العطري و الشيخ ، 2020، صفحة 297)

2- بالرغم مما للمؤسسات الاجنبية من وسائل وتكنولوجيا حديثه في شتي المجالات، الا ان مؤسساتنا ككل لم تستفيد من هذا، بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة داخل المؤسسات الأجنبية، والحرص على عدم انتقالها.

3- في الغالب يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية من طرف المستثمر الأجنبي، إلا انه أحيانا يتم اللجوء إلى تمويل هذه الاستثمارات عن طريق الاقتراض من السوق النقدي للدولة المضيفة، ويؤدي ذلك إلى ذهاب جزء من الادخار إلى الاستثمارات الأجنبية، مما يحرم المستثمرين المحلين من فرصة تمويل استثماراتهم (رزق ريان، 2016، صفحة 22) .

4- قد تتعمد الشركات الأجنبية تحميل المؤسسات المتوسطة المحلية، أكبر قدر من المخاطر مما قد يعرض الاقتصاد المحلي لمخاطر عديدة، خاصة في حالة عدم التخطيط الجيد.

الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في دعم المؤسسات الاقتصادية على عدة نحوات. إليك بعض الأمثلة:

1. **توفير رأس المال**: يساعد الاستثمار الأجنبي في توفير المزيد من رأس المال للمؤسسات الاقتصادية، مما يتيح لها الاستثمار في البنية التحتية وتحديث التكنولوجيا وتوسيع الإنتاج. وبفضل زيادة رأس المال، يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تنمو بشكل أسرع وتزيد من إنتاجيتها.
2. **نقل التكنولوجيا**: عندما تستثمر الشركات الأجنبية في مؤسسات محلية، فإنها يمكن أن تقدم تكنولوجيا حديثة وخبرة تساهم في تطوير صناعات محلية. وبهذا يمكن للمؤسسات المحلية أن تستفيد من تحسين كفاءتها وتطوير منتجاتها وتقديمها بشكل أفضل.
3. **تعزيز الصادرات**: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر فرصة للمؤسسات المحلية للوصول إلى أسواق جديدة في الخارج. فعندما تستثمر شركة أجنبية في مؤسسة محلية، فإنها غالباً ما تساهم في زيادة قدرتها على التصدير وتوسيع قاعدة عملائها الدوليين.
4. **خلق فرص عمل**: يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إنشاء فرص عمل جديدة في المجتمعات المحلية. حيث يحتاج الاستثمار الأجنبي إلى موظفين محليين للعمل في المؤسسات المستثمرة، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض معدلات البطالة وتحسين الظروف الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

إجمالاً، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير المؤسسات في البلدان المستضيفة.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل ابعاد المتغير التابع من دراستنا موزعة على ثلاث مباحث أساسة تناولنا فيها ماهية المؤسسة (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) من خلال إعطاء مجموعة من التعاريف التي تختلف من بلد لأخر ومن منظمة الى أخرى، ويرجع ذلك للمعايير المستخدمة، كما تم وضع تعريف خاص لكل منهما، بالإضافة الى كل هذا عرجنا على أهم النقاط الأساسية ومن بينها أهدافها، أهميتها وأهم الوظائف التي تقوم بها.

وفي الأخير حاولنا التطرق للعلاقة النظرية التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الثلاثة (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، واهم الاثار الناتجة عنه مع الاستدلال بأهم الدراسات السابقة، وعليه سنحاول في الفصل الثالث والأخير اسقاط كل ما رأيناه في الفصلين السابقين، ومحاولة منا إيجاد العلاقة التطبيقية بينهما بعدما تعرفنا على العلاقة النظرية.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

- عرض وتقديم مؤسسة لافارج بالمسيلة
- منهجية وأدوات الدراسة، عرض وتحليل البيانات
- اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

تمهيد

بعدما تم استعراض الجانب النظري لموضوع الدراسة من خلال فصلين تطرقنا من خلالهم لدراسة الجوانب النظرية الأساسية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والمؤسسات الاقتصادية كمتغير تابع بأبعادها الثلاثة المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، وعيله سيتم التطرق في هذا الفصل الثالث والاخير لشرح إجراءات الدراسة الميدانية.

حيث قمنا في إطار هذه الدراسة التطبيقية بشرح إجراءات إعداد أداة الدراسة إلى جانب اختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها وفق ما يلي:

المبحث الأول: عرض وتقديم مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة.

المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة، عرض وتحليل بيانات الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

المبحث الأول: عرض وتقديم مؤسسة لافارج الجزائر بالمسيلة

تعتبر لافارج هولسيم الرائد الأول في العالم من حيث إنتاج وتوزيع الاسمنت، لما لها من العديد من المؤسسات في مناطق ذات استراتيجية ومن بينهم الجزائر، وعليه سنتناول في هذا المبحث عرض أهم النقاط الاساسية المتعلقة بمؤسسة محل دراستنا لافارج هولسيم بحمام الضلعة مسيلة، وذلك من خلال إعطاء لمحة تاريخية تبين كيفية النشأة والتحول من الشركة الجزائرية للإسمنت (ACC) إلى مؤسسة لافارج LAFARGE، وبعدها إلى لافارج HOLCIM، ومن خلال سياستها العامة، أفاقها وأهدافها وأولوياتها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الدراسة

قبل التطرق لتعريف مؤسسة لافارج المسيلة بحمام الضلعة لابد من المرور على مجموعة لافارج هولسيم وكذا مجموعة لافارج الجزائر.

الفرع الأول: مبررات اختيار المؤسسة

لقد تم اختيارنا لمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة لإجراء الدراسة الميدانية نظرا للمبررات والاعتبارات التالية:

1- تعد المؤسسة لافارج هولسيم من بين أهم وأكبر المؤسسات الأجنبية المتواجد على المستوى المحلي والوطني والتي تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب اخر تصنيفات يحتل المركز السادس عالما.

2- تواجد أحد أطراف الباحثين بالموضوع في المؤسسة محل الدراسة لمدة طويلة، واحتكاكه بإطارات المؤسسة، كما أننا قمنا بإنجاز عدة دراسات مقاربة لموضوع الدراسة في نفس المؤسسة.

3- نظرا لما يتطلع إليه بعض مسؤولي هذه المؤسسة من نتائج إيجابية واهتمامهم بالبحوث العلمية، ولاسيما الميدانية منها، هذا ما شجعنا وأعطانا دعما قويا لإجراء مثل هذه الدراسة في المؤسسة.

4- التسهيلات المقدمة لنا من طرف إدارة المؤسسة في مختلف المجالات وخاصة الاطلاع على مختلف السجلات والوثائق والتقارير باعتبارها أحد المتعاملين الاقتصاديين مع الجامعة .

الفرع الثاني: لافارج هولسيم

قبل التطرق لتعريف مؤسسة لافارج المسيلة بحمام الضلعة لابد أن نعرج أولا على تعريف كل من مجموعة لافارج هولسيم وكذا مجموعة لافارج الجزائر.

اولا: لافارج هولسيم

لافارج هولسيم: هي شركة تأسست نتيجة اندماج بين شركة لافارج الفرنسية وشركة هولسيم السويسرية في 10جويلية **2015**، [1] يقع مقرها في مدينة رابرسفيل يونا السويسرية، ولها فرع رئيسي أيضا في العاصمة الفرنسية باريس، وتعتبر الشركة الرائدة عالميا في مجال مواد البناء والحلول للبنائين والمهندسين المعماريين والمهندسين في جميع أنحاء العالم على شكل سلسلة متاجر كاملة لمواد البناء، الركام، الإسمنت، الخرسانات، اللاصقات و اللوجستيك.

تتميز بالتزام قوي بالتنمية المستدامة أينما حلت، يعمل بها حوالي **80.000** عامل موزعين على أكثر من **90** دولة ولديها حضور جغرافي متوازن بين الأسواق عبر مختلف دول العالم كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): التوزيع الجغرافي المتوازن لشركة لافارج هولسيم عبر الأسواق العالمية

(عدد الموظفين)

المنطقة الجغرافية	عدد الموظفين
أوروبا	**24657**
إفريقيا والشرق الأوسط	**21570**
أمريكا اللاتينية	**12039**
أمريكا الشمالية	**11735**
أسيا والمحيط الهادي	**10048**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المقدمة من المؤسسة، سنة **2023**.

ثانيا: لافارج الجزائر

لافارج الجزائر: هي عضو من مجمع لافارج هولسيم، متواجدة في الجزائر حاليا من خلال مختلف نشاطاتها المتمثلة في الإسمنت، الغرانيلا، إسمنت مسلح، جبس، توزيع.

[1] www.lafarge_france.fr/30/09/2020

كما تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر من خلال توظيف حوالي **4000** عامل بين يد عاملة مباشرة وغير مباشرة كما تساهم لافارج بقيمة إنتاجية إجمالية تقدر ب: **11.5**مليون طن[2] في السنة من خلال مصانعها ووحداتها وشراكتها.

والجدول التالي يبين أهم الوحدات وإنجازات شركة لافارج في الجزائر:

الجدول رقم (03): أهم إنجازات ووحدات لافارج هولسيم في الجزائر

السنة	الإنجازات	المنطقة	التعريف
2002	مصنع لإنجاز الجبس (COLPA)	البويرة	شراكة مع مؤسسة كوسيدار
2003	ملكية مصنع اسمنت(LCM)	المسيلة	الأكثر أهمية في الجزائر
2007	مصنع اسمنت(OGGAZ)	معسكر	الاسمنت الأبيض والمسلح والغرا نيلا
2008	مصنع اسمنت بالشراكة (SCMI)	مفتاح	شراكة مع مجمع (Gica)
2010	مصنع الورق	برج بوعريريج	لإنتاج أكياس التعبئة
2013	مخبر تطوير أنظمة البناء (CDL)	رويبة	أول مخبر في إفريقيا
2013	سوبر ماركت (Batistore)	مختلف الولايات	الأول في 2013 وبعدها 6 جديدة
2014	مصنع اسمنت (CILAS)	بسكرة	شراكة مع مؤسسة سواكري
2015	مصنع الغرانيلا (Granulat)	كاف ارزيو	انطلاق أنتاج الغرانيلا بوهران
2016	مصنع للإسمنت اللاصق (Mortier)	مفتاح	اللاصق الأبيض والمتعدد الخدمات
2016	شركة الخرسانة الجاهزة	مختلف الولايات	والتي تعمل في 19 مركز أنتاج.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة سنة **2023**

تتضمن مجموعة لافارج هولسيم الجزائر 11 مؤسسة عبر كامل انحاء الوطني، وتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (03): مؤسسات لافارج الجزائر

الوحدة	نوعية النشاط	مكان تواجدها
مصنع إسمنت المسيلة	إنتاج وبيع الاسمنت، وتصدير الكلنكر	حمام الضلعة المسيلة
مصنع إسمنت عقاز	إنتاج وبيع الاسمنت، وتصدير الكلنكر	سيق
مصنع اسمنت	إنتاج وبيع الاسمنت، وتصدير الكلنكر	بسكرة
مصنع ألاكياس	صناعة الاكياس من اجل التعبئة	برج بوعريريج

[2]البطاقة الفنية لمؤسسة لافارج هولسيم.

مصنع إسمنت الالصق	بيع وإنتاج الاسمنت الاصق	العديد من المناطق
ميناء عنابة	تصدير الاسمنت والكلنكر	عنابة
ميناء جنجن	تصدير الاسمنت والكلنكر	جيجل
ميناء سكيكدة	تصدير الاسمنت والكلنكر	سكيكدة
ميناء وهران	تصدير الاسمنت والكلنكر	وهران
ميناء ارزيو	تصدير الاسمنت والكلنكر	وهران
لافارج للمحاجر	إنتاج وبيع الحصى والمواد الأولية	العديد من المناطق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة سنة 2023

ثالثا: مؤسسة لافارج هولسيم حمام الضلعة بالمسيلة

تعريف مؤسسة لافارج هولسيم: هي أكبر مصنع إسمنت في الجزائر يغطي حوالي 25% من السوق الوطني برأس مال اجتماعي قدره 450 مليون دولار وبقدرة إنتاجية تصل إلى 5.2 مليون طن/السنة، يوظف حاليا حوالي 1440 عامل منها 440 موظف مباشر وأكثر من 1000 موظف عن طريق المناولة، والمصنع أنشئ بالمطابقة مع التقنيات التكنولوجية الحديثة للإسمنت ومحددات وخصائص عالمية بطريقة تنقص من التلوث البيئي بنسبة معتبرة وتحافظ على صفاء المحيط.

أنشأ المصنع من طرف شركة أوراسكوم المصرية وشركة (Ocia A Flsmidth) الدانماركية حيث كان يسمى أنداك بالشركة الجزائرية للإسمنت (Algerian Ciment Company) ابتدأ من 03 مارس 2003 واختصارا ب (ACC).

ومنذ 03 مارس 2008 [3]تم شراء حصة 100% بالكامل من طرف مؤسسة لافارج الفرنسية بما يزيد عن 12 مليار دولار حيث أصبح يسمى المصنع لافارج للإسمنت (Lafarge Ciment).

وفي سنة 2015 وبعدما تم دمج مجمعي لافارج الفرنسية وهولسيم السويسرية أصبح اسم المصنع لافارج اسمنت المسيلة (Lafarge Ciment Msila) واختصارا ب (LCM)، ثم أصبحت **لافارج هولسيم Lafarge Holcim في سنة2020**.

وتقع مؤسسة لافارج هولسيم بمنطقة الدبيل وهي تابعة لدائرة حمام الضلعة ولاية المسيلة، مرتبطة غربا بالطريق الوطني رقم 60 الرابط بين مسيلة والجزائر، أما من الجهة الشرقية مرتبطة بالطريق الوطني رقم

[3]البطاقة الفنية لمؤسسة لافارج هولسيم.

45 الرابط بين مسيلة وبرج بوعريريج، أي على بعد حوالي 260 كلم من الجزائر العاصمة و120 كلم من ولاية بجاية، وهذا الموقع أعطي لها مكانة جغرافية جيدة بالنسبة للمنطقة التجارية المنشودة، كما تتواجد إدارتها المركزية بالجزائر بحيدرة، بالإضافة الى إدارة فرعية على مستوي المؤسسة.

أنشئ المصنع بالمطابقة مع التقنيات التكنولوجية الحديثة للإسمنت ومحددات وخصائص عالمية بطريقة تنقص من التلوث البيئي بسبب القيود المفروضة على المؤسسة من طرف وزارة البيئة.

كما تتربع مؤسسة لافارج هولسيم على مساحة قدرها 100 هكتار **الربع (1/4)** منها عبارة عن بنايات وهياكل إدارية، مطعم، عيادة، فندق ومساحات خضراء، والباقي **(4/3)** منها للصناعة حيث تحتوي على طاحونتين كبيرتين عموديتين لطحن المواد وثلاث أفقية لطحن الإسمنت، خمس محاجر إحداهما رئيسية، فرنين دوارين مرتبطين مع ورشة الطهي، كسارتين، ثمانية شيالات لتعبئة الإسمنت، أربعة مطمورات" سومعات"، وخمس ميزانيات لوزن الاسمنت والمواد الخام.

الفرع الثالث: القيم الأساسية للمؤسسة واهدافها

للمؤسسة لافارج هولسيم مجموعة من القيم والأهداف، سنوردها فيما يلي:

أولا: القيم الأساسية لمؤسسة لافارج هولسيم المسيلة

هناك مجموعة من القيم الأساسية والثابتة المرشدة والملزمة لكل أعضاء المؤسسة وبشكل يومي والتي تتمثل في:

1- **الصحة والسلامة**: أهم قيمة في المؤسسة، حيث أنها جزء لا يتجزأ من كل ما تقوم المؤسسة من أعمال وممارسات حيث أن أمن الموظفين قيمة قبل الإنتاج، والدليل على هذا يوجد داخل المؤسسة قطاع الصحة والسلامة، كما أنه ملزم على كل موظف تطبيق قواعد الصحة والسلامة قبل أي شيء.

2- **الزبائن**: تعمل مؤسسة لافارج مسيلة على بناء منظمة وثقافة ترتكز على الأسواق والزبائن.

3- **النتائج**: تقوم المؤسسة بتحديد نتائجها على تحقيق أهدافها في إطار التنفيذ الصارم وسياسة تحقيق صفر حادث.

4- **المتانة والريادة**: تحاول مؤسسة لافارج إظهار الريادة في التسيير وفي محيطها لتكون مثالا في التنمية المستدامة وممارسة مسؤولياتها تجاه الأجيال القادمة.

5- **الانفتاح والاحتواء**: وذلك من خلال احتواء الجميع دون استثناء واحترام كل فرد من الأفراد.

ثانيا: أهداف مؤسسة لافارج هولسيم

إن لكل مؤسسة أهداف تسعي لتحقيقها، ومن بين أهداف مؤسسة لافارج هولسيم ما يلي:

1- توفير الإسمنت في السوق بشكل منتظم بالكمية والنوعية والجودة.

2- البحث عن الأداء الصناعي الأفضل وكذلك البيئي باستهداف أفضل للمجتمع.

3- التوسع في أنحاء البلد، وفتح مؤسسات جديدة.

4- الحفاظ على البيئة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: نشاط المؤسسة، اهم إنجازاتها وآفاقها

تساهم لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة في بناء المدن حول العالم، من خلال حلولها المبتكرة التي توفرها مع المزيد من المساكن وجعلها أكثر إحكاما، وأكثر متانة، وأكثر جمالا، وأفضل اتصالا من خلال المؤسسات وأبحاث مواد البناء الرائدة في العالم، تضع (LafargeHolcim) الابتكار في قلب أولوياتها من أجل المساهمة في إنشاءات أكثر استدامة وخدمة الإبداع المعماري بشكل أفضل، وعلية سنتناول في هذا المطلب أهم النشاطات التي تقدمها المؤسسة بالإضافة الى إنجازاتها وأفاقها المستقبلية.

الفرع الأول: نشاط المؤسسة وأهم منتوجاتها

منذ أكثر من 20 سنة ومؤسسة لافارج هولسيم حمام الضلعة بالمسيلة، تنشط في مجالات مختلفة فتوفر منتجات ذات جودة عالية وخاصة بعد حصولها مؤخرا سنة 2021 على شهادة الايزو

أولا: النشاط الرئيسي للمؤسسة

يتمثل نشاط الشركة الرئيسي في إنتاج وبيع الإسمنت في شكله السائل **Vrac** والمعبأ **Sac** وكذا الموضب Palette **sac2.2**، حيث يتم إنتاج أربع أنواع من الإسمنت تتمثل في الشامل، المتين، المقاوم، الإسمنت البترولي.

ثانيا: أنواع المنتجات

تقوم الشركة بإنتاج تشكيلة منوعة من الاسمنت تتمثل في:

- **الشامل:** إسمنت رمادي من أجل صنع الخرسانة العادية أو الإنشائية موجه لبناء المنازل.
- **المتين:** إسمنت رمادي لصنع الخرسانة ذات الأداء العالي، موجه لبناء الهياكل التحتية والهياكل الفوقية للبنايات؛
- **المقاوم:** إسمنت رمادي للخرسانة مخصص للبناء في الأوساط المشبعة بالعناصر الكيميائية؛
- **البترولي:** إسمنت رمادي للخرسانة مخصص للآبار أي تحت الأعماق.

يتم إنتاج هذه التشكيلة وفقا للمعايير الوطنية والدولية ولكل نوع تسميته، خصائصه، تركيبته الكيميائية والفيزيائية ومجالات استخدامه كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): خصائص وتركيبة المنتج ومجالات استخدامه

النوع	الخصائص الفيزيائية والكيميائي	مطابق المعايير الجزائرية	مطابق المعايير الأوروبية	فوائد ومزايا المنتج	مجال الاستخدام
شامل	NA442 CEMII/B-L32.5N	NA442-2013	EN 197-1	*فعال جدا، زمن تماسك مدروس للاستعمال المريح. *مكون مثالي لتشكيل خليط المبلط المستخدم في التشطيب.	*بناء المنازل لإنجاز كافة مراحل التشييد. *أعمال البناء التسوية، التمليس.
متين	NA442 CEMII/B-L42.5N	NA442-2013	EN 197-1	*مقاومة مبدئية عالية وزيادة مطواعيه الخرسانة والحفاظ على انسيابية. *جودة حقيقية تقدم ادعاءات عاليا للخرسانة ديمومة أكبر للخرسانة.	*إنجاز الهياكل الثقيلة مسبقة الصنع. *بناء الهياكل التحتية والهياكل الفوقية للبنايات.
مقاوم	NA442 CEMI42.5N-SR3	NA442-2013	EN 197-1	*إسمنت يتميز بأداء عالي يحمي البناء من المؤثرات الكيميائية للبنية الخارجية. *يضمن استمرارية الطول للمنشاة الخرسانية.	*الأوساط المشبعة بالعناصر الكيميائية.
بترولي	NA442 N-50CEMI SR3	NA4422020	EN 197-1	*إسمنت يتميز بأداء عالي يحمي البناء من المؤثرات الكيميائية للبنية الخارجية. *يضمن استمرارية الطول للمنشاة الخرسانية.	في الأوساط -البحار والأبار

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات التقنية لمنتجات المؤسسة

الفرع الثاني: عملية إنتاج الاسمنت

لإنتاج مختلف أنواع الإسمنت لابد من المرور بعدة مراحل متسلسلة ومدروسة تتمثل فيما يلي:

1. **توفير المواد الأولية:**

في هذه المرحلة يتم توفير مختلف المواد الداخلة في إنتاج الإسمنت من حجر كلسي وطين ورمل وخام الحديد والجبس عن طريق استخراجها من محاجر الشركة أو عن طريق شرائها من مصادر أخرى.

2. **تحضير الخليط:**

يتم تحضير الخليط من خلال خلط مادة الحجر الكلسي التي تعتبر المادة الأساسية الأولى في إنتاج الإسمنت والمستخرجة من محجر المصنع مع مادة الطين.

3. **تكسير المواد الأولية:**

حيث يتم في هذه المرحلة ما يلي:

- تكسير الخليط بعدما كان أحجارا بحجم كبير إلى أحجام صغيرة.
- بالموازاة مع تكسير الخليط يتم تكسير الإضافات المتمثلة في الجبس وخام الحديد والحجر الكلسي العالي الجودة في منطقة التكسير(الكسارة).
- تخزين المواد الأولية قبل الخلط.

4. **طحن الخامات:**

يتم طحن الخليط بإضافة الرمل والحجر الكلسي عالي الجودة من خلال طاحونتين كبيرتين للحصول على القرينة ثم تخزن في صومعة كبيرة قطبية متجانسة.

5. **تحضير الكلنكر:**

الكلنكر: هو أهم عنصر في إنتاج الإسمنت حيث يمر تحضيره بعدة خطوات

- إضافة بعض المواد للخليط (حجر كلسي وطين) والمتمثلة في الحجر الكلسي عالي الجودة وخام الحديد والرمل.
- طهي هذه العناصر في فرنين دوارين مرتبطين مع ورشة الطهي في درجة حرارة **1500** والتي تتكون من طابق في شكل حلزوني مقسم إلى **5** طوابق مع برج تكليس حيث تتم التدفئة في درجات حرارة مختلفة للتخلص من نسبة الكربون.
- تتم عملية التصلب واسترداد الحرارة من خلال التبريد.

6. **طحن الكلنكر:**

تتم عملية الطحن من خلال أربعة مطاحن كروية وذلك بطحن المواد السالفة الذكر(الخليط والحديد والرمل) بإضافة الجبس وبجرعات متفاوتة وبإضافة بعض المواد الحديد والحجر الكلسي نحصل على أنواع الإسمنت المختلفة حيث تتم مراقبة الجودة باستمرار من قبل مختبر المصنع.

7. **الشحن والبيع:**

يتم تخزين الإسمنت في **4** مطمورات وتتم تعبئته وشحنه ليباع بالجملة إما في أكياس (25-50) كغ أو في شكله السائب في صهاريج.

الفرع الثالث: إنجازات المؤسسة وأفاقها المستقبلية

إن من بين إنجازات شركة لافارج الجزائر بالمسيلة بعد تحقيقها للأرباح هو المساهمة في تجسيد العديد من المشاريع الهامة والبنى التحتية في الجزائر نذكر منها المساهمة في تجسيد الطريق السيار شرق غرب وتمويل بناء أكبر سد بالجزائر بمادة الإسمنت المقاوم وبناء مترو الجزائر، ترام واي في الولايات التالية، الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، مطار الدولي للجزائر العاصمة، والمشاركة في البرنامج الوطني لسكنات عدل، وبناء جامعة في الجزائر العاصمة.

أولا: إنجازات شركة لافارج هولسيم

تتمثل أهم إنجازات شركة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة فيما يلي:

- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تزويد السوق الوطنية بمختلف أنواع الإسمنت بما قيمته 5 ملايين طن في السنة حاليا.
- توفير العملة الصعبة من خلال عملية التصدير والتي تصدر حاليا إلى غرب إفريقيا.
- تشغل حاليا ما يفوق 1250 شخص في قطاعات وتخصصات مختلفة.
- التكوين في التركيبة الشخصية للعامل من أجل تحسين علاقات العمل بين العمال والتعود على روح المشاركة والعمل في مجموعات، تنفيذ البرامج التدريبية، التكوين في اللغات الأجنبية وأدوات الإعلام الآلي.
- المساعدة في التنمية المحلية والاجتماعية للمناطق المجاورة للمصنع خاصة منطقة الدبيل والفج واستحداث منصب خاص يتكفل بالعلاقات الاجتماعية.

ثانيا: آفاق ورؤية المؤسسة 2025

تهدف المؤسسة لأن تكون شريكا محليا معترف له بالتميز في الأداء والخدمات، تنمية المواهب والابتكار البيئي من خلال مجموعة من الأولويات وضعتها المؤسسة وهي متمثلة فيما يلي:

1. **الأولوية الأولى**: التعهد بالقيام وتحقيق كل الأعمال المتعلقة بالصحة، السلامة والبيئة المذكورة في مخطط العمل من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى وهو صفر (0) حادث.
2. **الأولوية الثانية**: القيام بتطبيق المعايير التشغيلية الجديدة بصرامة لزيادة أداء المعدات وساعات التشغيل للأفران والطواحين وتحسين تجانس جودة الكلنكر لتحقيق هدف ضمان كمية إضافية من الإسمنت لاغتنام فرص البيع.
3. **الأولوية الثالثة**: التأكد من القرارات اليومية بهدف إرضاء طلبات الزبائن (الزبون أولا) وتحقق هدف 320 كيلو طن من الكلنكر للتصدير.

4. **الأولوية الرابعة**: رفع التحدي للمساهمة في خفض التكاليف الثابتة في قطاع العمل لتحقيق هدف خفض التكاليف بنسبة 7% لتحقيق الهدف المسطر.

إن تحقيق هذه الأولويات سيضمن مصنعا مستداما ورائدا في مواجهة المنافسة.

المطلب الثالث: أهم مقومات الصناعة لمؤسسة لافارج هولسيم المسيلة

تمتلك مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة مقومات هائلة ساعدتها على الاستمرار، وعلية سنتناول في هذا المطلب مقومات عناصر الإنتاج، الأسواق واللوجستيك بالإضافة الى القوى الداعمة والمحركة لها.

الفرع الأول: عناصر الإنتاج

يعتبر عنصر الإنتاج والمتمثلة في المواد الأولية واليد العاملة من أهم المقومات التي تساعد المؤسسة في توسيع نشاطها

أولا: المادة الأولوية

هناك مجموعة مهمة من المواد الأولية منها ما هو رئيسي ومنها ما يدخل على شكل إضافات والجدول التالي يبين مختلف هذه المواد الأولية، نسبتها ومنطقة توريدها:

الجدول رقم(05): المواد الأولية الداخلة في عملية إنتاج الإسمنت

المادة الأولية	النسبة	منطقة التوريد	البيان
الحجر الكلسي	% 85	شوف عمار حمام الضلعة	محجر المصنع
الطين Argile	% 15	بئر ماضي حمام الضلعة	تبعد حوالي 25 كم المصنع
الخليط Mix	%80	من المخازن محضر مسبقا	
حجر كلسي عالي الجودة	%16	شوف عمار	محجر تابع المصنع
		قطاية	محجر تابع المصنع
خام الحديد	%0.9	العقلة-خنشلة-	الحديد في شكله الخام
الرمل	%3.1	بوسعادة-المسيلة	من أقرب مناطق الرمل
الكلنكر	بنسب مختلفة حسب كل نوع اسمنت	مخزون المصنع	في كل مرحلة تخضع للرقابة المخبرية ويتم إضافتها حسب أنواع الإسمنت المختلفة
الجبس		بسكرة وسعيدة	
خبث الحديد		بقايا الحديد من الفرن	
حجر الكلسي عالي الجودة		شوف عمار	

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة 2023.

ثانيا: اليد العاملة

تهتم المؤسسة اهتماما كبيرا بالعنصر البشري، حيث تسعى جاهدة لتوفير كل الظروف الاجتماعية لعمالها، أما من ناحية التكوين فقد خصصت له المؤسسة ميزانية خاصة لها تمثل ما نسبته **3.5%** من كتلة الأجور، ويتم التكوين داخليا وخارجيا على مستوى كل من:

- مدرسة الأمن والسلامة **(safety school)** داخل المصنع.
- مركز التكوين **(centre de formation)** داخل المصنع تم إنجازه سنة **2016**.
- التعاقد مع معاهد ومراكز التكوين المتخصصة وطنيا ودوليا حسب الضرورة.

والجدول التالي يبين أهم برامج التكوين والفئة المستهدفة، المدة، والجهة المسؤولة عن التكوين:

الجدول رقم(06): برامج التكوين لمختلف الفئات المستهدفة

التكوين	مكان التكوين	الجهة المستهدفة	المدة
دورات الشهادة مسار التأهيل المهني	داخل الوطن وخارجه	المناصب المفتاحية في المؤسسة	18-24شهر
برامج مدرسة الصحة والسلامة	مصادر داخلية	رؤساء الورشات وكل زائر	ساعة-ساعتين
تطوير المهارات الأساسية والعرضية	بالشراكة مع منظمات معتمدة	كل وظائف الدعم والتقنية	**2-10ايام**

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة 2023.

الفرع الثاني: الأسواق واللوجستيك

أولا: الأسواق

تصل منتجات مؤسسة لافارج هولسيم حمام الضلعة بالمسيلة لمختلف الأسواق الوطنية، من الشرق للغرب ومن الشمال للجنوب من خلال العدد الكبير المتزايد والمتجدد للزبائن موزعين بين بائعي الجملة وبائعي التجزئة، الشركات، المقاولين والمراقبين العقاريين وغيرهم، كما تصل منتجات المؤسسة إلى الأسواق العالمية عن طريق التصدير منتجات تامة الصنع أو مواد بشكل خام كالكلنكر بالأخص كل من تونس والولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا: خطوط النقل والمواصلات

1. **النقل والمواصلات:** تقوم المؤسسة بتوفير مختلف المركبات الضرورية عن طريق التعاقد مع الناقلين ومؤسسات ووسطاء الشحن، لنقل عمالها وموادها الأولية وتوزيع منتجاتها لبعض الزبائن المتعاقد معهم،

حيث أن كل هذه المركبات يشترط فيها الحداثة أقل من 5 سنوات لنقل العمال، وأقل من10سنوات لنقل البضاعة، ويشترط أيضا أن تكون مزودة بنظام GPS ليسهل مراقبة تحركاتهم وتجاوزاتهم فهي أيضا محددة ب 80 كلم /سا، وهذا لضمان أمنهم وسلامتهم كما تقوم المؤسسة باستئجار البواخر من أجل عملية تصدير السلع.

2. **شبكة الطرقات:** تتعامل المؤسسة مع مختلف شبكات الطرق عبر الوطن حيث يقوم المكلف باللوجستيك LLA بعدة خطوات لرسم خطة الطريق سواء لنقل العمال أو المنتجات أو المواد من خلال زيارة ميدانية للموقع (زبون أو محجر أو مصنع....) كما يلي:

- تحليل أهم المخاطر والصعوبات والمسالك.
- مراعاة توفر شبكات الهاتف والمرافق الضرورية كمحطات التزود بالوقود ومحطات الشحن والغسيل بالإضافة للمطاعم، المقاهي وتوفير نادي للسائقين للاستراحة.
- تحديد مختلف المسارات المؤدية لذلك الموقع واختيار أمثلها.
- المصادقة على المسار وإخراجه على شكل خارطة طريق وإلزام السائقين التابعين للمؤسسة أو المؤسسات وسطاء النقل والشحن المتعاقد معهم من طرف الشركة لإتباع هاته الخارطة.
- منع المسارات الطرق الخطيرة كالطريق الذي يربط المصنع بالسلاطنة التابعة لولاية برج بوعريريج.

الفرع الثالث: القوى الداعمة والمحركة

1. **الوقود:** يحتاج المصنع إلى المازوت المتوفر في المنطقة وهذا لتشغيل آلاته وتزويد معداته حيث يتم التزود داخليا من خزان المصنع.
2. **مصادر الطاقة:** يحتوي المصنع على

- **محولات كهربائية ذات الضغط العالي:** بطاقة قدرها 220 كيلو فولط حيث يتم التزود من منطقة ذراع الحاجة التي تبعد مسافة 25 كم عن المصنع وتقدر احتياجات المصنع ب (KV) 60 تم إنشاؤها عن طريق مناقصة تتولى مؤسسة سونلغاز أشغال الصيانة والتدخلات المتفق عليها حيث كلفها **218.859.570.00دج**.
- **محطة غاز:** يتم التزود عبر خط طوله **41 كم** من منطقة المنصورة ولاية برج بوعريريج، وتقدر احتياجات المؤسسة منه ب **40000 م**^{3}، عن طريق المناقصة كذلك لإمداد المصنع بالطاقة الضرورية من الغاز خاصة للأفران حيث كلفها أنداك **374.071.515.00دج، كما** تم إنشاء محطة داخل المصنع بتزويد الشاحنات.

المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة، عرض وتحليل البيانات

للاستثمار الأجنبي المباشر اهمية كبيرا في توفير التكنولوجيا المعلومات الحديثة وتمويلها برأس المال، وعليه سنقوم في هذا المبحث بدراسة المنهجية وأدوات جمع البيانات والمعلومات بالإضافة الى عرض وتحليل البيانات كل من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة).

المطلب الاول: منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات

من أجل الإحاطة بكل جوانب الدراسة في شقيها النظري أو التطبيقي، وجب علينا التنويع في الأدوات المستخدمة، للحصول على البيانات والمعلومات أكثر دقة تمكننا من تسليط الضوء على كل الجوانب المهمة من موضوع الدراسة، وعليه وسنتناول من خلال هذا المطلب عرض وسرد البيانات ومنهجية الدراسة وأدوات جمعها.

الفرع الأول: منهج الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي فهو لا يهدف فقط إلى جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها بل يشتمل كذلك على تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وتفسير عميق لها من أجل الوصول إلى استنتاجات، أما الدراسة الميدانية فقد تمت من خلال الملاحظة ، كما تم الاعتماد على سجلات المؤسسة كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات باعتبارها أحد أهم الأدوات التي تختص بجمع البيانات الأولية، وذلك من أجل معرفة عدد المؤسسات بمختلف تصنيفاتها التي ترتبط مع مؤسسة لافارج هولسيم محل الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على المقابلة كأداة أساسية لجمع المعلومات والتي تم تصميم دليلها وتهيئة المناخ المناسب لها وفق ما يلي:

تم وضع استمارة خاصة بالمقابلة مكتوب عليها مجموعة الأسئلة التي تم طرحها على خمسة من رؤساء المصالح (القطاع التجاري، الموارد البشرية، قطاع الصحة والسلامة، قطاع تكنولوجيا المعلومات ومركز التدريب والتكوين)، يقابلها خانات خاصة بالإجابات على الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وتمت بنوعيها : المقابلة الحرة، المقابلة نصف الموجهة.

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات

تم جمع بيانات الدراسة من خلال استخدام المصادر الاتية:

أولا: الدراسة الاستكشافية

من أجل التمكن الجيد من موضوع الدراسة وضبط الإشكالية وصياغة الفرضيات قام الباحث بإجراء دراسة استكشافية للمؤسسة محل الدراسة من خلال تواجده الدائم في مؤسسة تابعة لمجموعة لافارج هولسيم، وخلف وجود الباحث مع إطارات إدارة المؤسسة الأثر الايجابي في حصول على البيانات والمعلومات الدقيقة التي من شأنها أن تساهم في دراسة الموضوع، حيث ساهمة الملاحظة بمختلف أنواعها (المباشرة وغير المباشرة) بنسبة كبيرة في تنوير وإثراء موضوع الدراسة.

وتعتبر البحوث الاستطلاعية مفيدة جدا، لأن الباحث في هذه لا يجد أمامه الكثير من الدراسات السابقة والمسالك المدروسة، كما يسمح البحث الاستطلاعي باكتساب الخبرة التي تساعد على إعداد الفرضيات الملائمة لدراسات نهائية أكثر إنجازية.

ويستخدم هذا النوع من الأبحاث في تحديد إشكالية البحث بصورة دقيقة قبل معالجتها ،أو اختيار الفرضيات الخاصة بطرح معين ،وهي بذلك الخطوة الأولى في عملية البحث لاستكشاف الظواهر غير المعروفة كليا أو جزئيا دون الذهاب إلى أبعد من ذلك ،وهي تكون في شكل الإجابة عن سؤال واحد يتناول نقطة بعينها لا غير ،وبالتالي فإن بناءها الفني يتم بصورة مرنة لا يتطلب الكثير من الإجراءات البحثية أو التصميم الهيكلي المعقد ،كما أن هذه الأبحاث لا تتطلب استخدام التساؤلات أو الفرضيات ،لكونها كما سبق تعالج نقطة واحدة في شكل إجابة على سؤال لا يخش الدارس في معالجته والخروج عن مسار ما هو بصدد السعي إليه (أحمد بن مرسلي ، 2007 ، ص،49)

ثانيا: الملاحظة الميدانية

تعرف الملاحظة بأنها المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة وتسجيل الملاحظات، وتتم من خلال تحديد الهدف والأشخاص الواجب ملاحظتهم والوقت المناسب لذلك، ومن ثم تسجل البيانات والمعلومات التي لا يمكن الحصول عليها من خلال الطرق الأخرى، وتم استخدام الملاحظة بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، لما لها من خصائص ومميزات كثيرة من خلالها يتم معرفة طبيعة العلاقة بين المؤسسات الأجنبية والممثل للاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤسسات الاقتصادية المحلية، وهذا أثناء تواجدي بالمؤسسة لافارج هولسيم محل الدراسة باعتبار أن أحد الباحثين موظف وإطار بالمؤسسة، أين كانت للباحث ميزة المراقبة عن قرب لكل الحيثيات المتعلقة بالعمليات اليومية التي تتم على مستوى إدارة المؤسسة من الداخل.

ثالثا: المقابلة

تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع خمسة رؤوسا من قطاعات مختلفة في شركة لافارج الجزائر بالمسيلة وهم (القطاع التجاري، الموارد البشرية، قطاع الصحة والسلامة، قطاع تكنولوجيا المعلومات ومركز التدريب والتكوين)، من أجل الحصول على معلومات أكثر دقة، لتدعيم وتفسير النتائج المتحصل عليها في دراسة الحالة.

تم وضع استمارة خاصة بالمقابلة مكتوب عليها مجموعة الأسئلة التي تم طرحها، يقابلها خانات خاصة بالإجابات على الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وتمت بنوعيها (المقابلة الحرة، المقابلة نصف الموجهة).

1- مناخ سير عملية المقابلة:

فيما يلي جدول توضيحي للمناخ الذي يتضمن سير عملية المقابلة:

الجدول رقم (07) مناخ سير المقابلة

المصلحة	مناخ وعناصر المقابلة
القطاع التجارية	• **تاريخ المقابلة**: بتاريخ **2023-09-24** وعلى الساعة 14 زوالا تمت المقابلة مع رئيس القطاع التجاري والتي دامت **ساعة كاملة**، وكانت على مستوى المصلحة أثناء العمل أين تم فيها شرح موضوع الدراسة وأهدافها، وتم كتابة الأجوبة كان بشكل مباشر.
قطاع الموارد البشرية	• **تاريخ المقابلة**: وفي اليوم الموالي بتاريخ **2023-09-25** وعلى الساعة 10 صباحا تمت المقابلة مع مدير الموارد البشرية على مستوي الإدارة ودامت المقابلة **45 دقيقة**، تم فيها شرح موضوع الدراسة وأهدافه، أين كانت كتابة الأجوبة بشكل مباشر.
قطاع الصحة والسلامة	• **تاريخ المقابلة**: المقابلة أجريت في نفس اليوم جراء مقابلة رئيس قطاع الموارد البشرية وكانت في حدود الساعة 14:10في قطاع الصحة والسلامة مع نائب رئيس المصلحة أين تم شرح له موضوع وأهداف الدراسة، وكانت كتابة الأجوبة بشكل مباشر.
قطاع تكنولوجيا المعلومات	• **تاريخ المقابلة**: بتاريخ **2023-09-26** وعلى الساعة 11 صباحا تمت المقابلة مع مسؤول قطاع تكنولوجيا المعلومات والتي دامت **30 دقيقة**، وكانت على مستوى المصلحة أثناء العمل أين تم فيها شرح موضوع الدراسة وأهدافه، وتم كتابة الأجوبة بشكل مباشر.
مركز التدريب والتكوين	• **تاريخ المقابلة**: المقابلة أجريت في نفس اليوم جراء مقابلة رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات وكانت في حدود الساعة 14 زوالا في مركز التدريب والتكوين مع رئيس المصلحة أين تم شرح له موضوع وأهداف الدراسة، وكانت كتابة الأجوبة بشكل مباشر.

المصدر: من إعداد الباحث.

2- تصميم دليل المقابلة

يتكون الدليل المقابلة من مجموعة من أسئلة، إذ قمنا في بداية التصميم بإدراج وكتابة تقديم المقابلة والذي يحتوي تاريخ وساعة المقابلة، اليوم والمكان، تمت تقسيم المقابلة إلى ثلاثة محاور تماشيا مع مشكلة الدراسة، وحتى يكون هناك ربط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي ويندرج تحت كل هدف مجموعة من الأسئلة.

والشكل الاتي هو عبارة عن نموذج يبين شكل مخطط دليل المقابلة.

الشكل رقم(06): دليل المقابلة

التاريخ: ../../2023 الساعة :من.....إلى .....

المكان .....:المنصب.....:

تحية طيبة:

اما بعد اتقدم بالشكر الخالص لزملائي على منحي الوقت الكافي لإتمام هذا العمل

.....

المصدر: من اعداد الباحث

رابعا: دراسة السجلات الوثائق

تم الاستعانة بالسجلات والوثائق الموجودة في مختلف مصالح المؤسسة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، ومن بين هذه السجلات والوثائق نجد: النصوص، التقارير، السجلات الخاصة بعدد المؤسسات، أنواعها، والإحصائيات الخاصة بالعديد من جوانب الموضوع المراد دراسته بمؤسسة لافارج هولسيم بالمسيلة لعدة سنوات من بداية عملها 2003 الى 2023، أي 20 سنة من العمل والعطاء، كما تم استخدام مختلف المنشورات والتقارير الموجودة في الموقع الرسمي للمجموعة لافارج هولسيم .

خامسا: دراسة الحالة

يمكن القول أن منهج دراسة الحالة هو شكل من أشكال التحليل النوعي، لدراسة متعمقة لشخص أو مجموعة أو حدث واحد، ويمكن تعميم نتائجها على العديد من الحالات الأخرى، أما أبرز قيود هذه دراسة أنها تميل لأن تكون ذاتية للغاية بالتالي يجد الباحثون صعوبة في تعميم نتائجها على أكبر قدر ممكن من مجتمع الدراسة، وتتميز بنقاط قوة وضعف ويجب على الباحثين النظر فيها قبل اتخاذ قرار حول التصميم الذي عليهم اختياره، ومن أعظم مزاياه أنها تسمح للباحثين بالتحقيق في الأشياء التي يصعب التحقيق فيها مخبريا أو عن طريق التجربة، ونظرا لطبيعة موضوعها وهو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في انشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية تم الاعتماد عليها لمعرفة ما اذا كان هناك فعلا دور للاستثمار الأجنبي

المباشر ام لا، وذلك من خلال تحليل وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، بواسطة تحليل كل من بيانات وملاحظة الميدانية بالإضافة الى مقابلة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات

لدراسة هذا الموضوع ومعرفة مدي اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية المحلية بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة، وتم جمع هذه البيانات والمعلومات التي تغطي الفترة من (2003إلى 2023) والخاصة بالمتغيرات

1- المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشرة ممثلا بالتدفقات الواردة للجزائر خلال الفترة(2003-2023)، تم جمعها من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

2- المتغير التابع والمتمثل بأبعاد المؤسسات الاقتصادية وهما المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، والتي تم جمعها من ووزارة الصناعة والمناجم بولاية المسيلة وكذا من شركة لافارج الجزائر بالمسيلة.

الفرع الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد انعكاسا لبيئتها الاستثمارية المتمثلة في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسودها، لزيادة التدفقات الأجنبية المباشرة دليل على توفر مناخ استثماري مشجع على الاستثمار، فنجد ان الجزائر بذلت مجهودات كبيرة لتحسين وتهيئة مناخ استثماري ملائم للاستثمارات سواء محلية أو أجنبية مباشرة بإصدار عدة قوانين وتشريعات وإصلاحات هيكلية محفزة على جذب الاستثمار، وقد خص قانون الاستثمار الجديد 2022 عدة إصلاحات انظر الملحق رقم ، و الجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2003-2023).

الجدول رقم (): تطور تدفق الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر(2003-2023)

الأرقام ب (مليون دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تدفق الاستثمار	634	882	1081	1795	1562	2280	2746
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تدفق الاستثمار	2264	2581	1499	1697	1507	585-	1636

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تدفق الاستثمار	1232	1466	1382	1125	1398	687	1402

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تذبذب كبير في حركة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2003-2023) بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل اعلى ارتفاع له سنة 2009ارتفاع بالمقارنة مع باقي السنوات رغم الازمة المالية العالمية 2008، تراجع كبير بقيمة سالبة (585مليون دولار) سنة 2015، وفي سنة 2022 رغم إصلاحات الحكومية وتحيين قانون الاستثمار وإلغاء بعض القيود الكابحة كقاعدة 49-51 %الا انها مازالت بعيدة عن التطلعات.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تذبذب كبير في هذه حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2003-2023) بين ارتفاع وانخفاض، حيث سجل في سنة 2009 اعلى ارتفاع له بالمقارنة مع باق السنوات رغم الأزمة المالية العالمية ،2008واستمر في التذبذب إلى أن سجل تراجع كبير بقيمة سالبة (584) مليون دولار، في سنة 2202ورغم إمكانيات الجزائر وكافة الظروف المهيئة للمستثمر إلا أن التدفقات الاستثمارية ضئيلة جدا رغم الإصلاحات الحكومية.

الفرع الثاني: واقع المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)

تعتبر سنة 2001 بمثابة الانطلاقة الحقيقية التي تجسد فيها الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية 2023 شهد هذا النوع من المؤسسات زيادة معتبرة وأثبتت دورها الفعال في إنعاش الاقتصاد المحلي والوطني، وعليه سنتناول في هذا الفرع بالتفصيل عرض بيانات وتحليل تطور عدد المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في كل من ولاية المسيلة بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة، وهذا خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 30 سبتمبر 2023 وهي أخر الإحصائيات مع الدقيق فيها وتحليلها اقتصاديا.

أولا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة

عرف عدد المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2003-2023) نموا سريعا، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول (07): تطور عدد المؤسسات المصغرة في المسيلة (2023/2003)

السنة	عدد مؤسسات مصغرة بالمسيلة	نسبة التطور بالمسيلة	عدد المؤسسات المصغرة بمؤسسة لافارج	نسبة التطور بالمؤسسة	نسبة مساهمة لافارج
2003	724		120		%16,57
2004	1012	%39,78	501	%41,75	%49,51
2005	1614	%59,49	708	%14,13	%43,87

%40,48	%11,33	802	%22,74	1981	2006
%54,59	%14,99	1202	%11,16	2202	2007
%88,24	%19,97	2400	%23,52	2720	2008
%83,88	%10,84	2601	%14,01	3101	2009
%70,77	%11,14	2898	%32,05	4095	2010
%60,40	%10,40	3015	%21,90	4992	2011
%60,38	%10,65	3212	%6,57	5320	2012
%57,85	%10,73	3447	%12,01	5959	2013
%53,22	%10,78	3715	%17,15	6981	2014
%45,71	%10,47	3891	%21,93	8512	2015
%41,98	%10,22	3978	%11,33	9476	2016
%41,00	%10,18	4050	%4,25	9879	2017
%35,37	%9,27	3756	%7,48	10618	2018
%31,39	%9,48	3561	%6,86	11346	2019
%24,63	%8,17	2910	%4,13	11815	2020
%22,33	%9,66	2812	%6,60	12595	2021
%18,76	%8,92	2509	%6,19	13375	2022
%15,38	%8,49	2130	%3,56	13851	2023

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم وثائق شركة لافارج الجزائر بالمسيلة من مصلحة قسم المالية.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول رقم 07 يتبين لنا أن عدد المؤسسات المصغرة يتطور من سنة إلى أخرى بصفة سريعة، موازيا مع تطور عدد المؤسسات المصغرة التي لها علاقة بشركة لافارج محل الدراسة، ومن خلال هذا الجدول رقم (07) نترجم كل ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم(12): تطور عدد المؤسسات المصغرة في المسيلة خلال الفترة ما بين 2003-2023

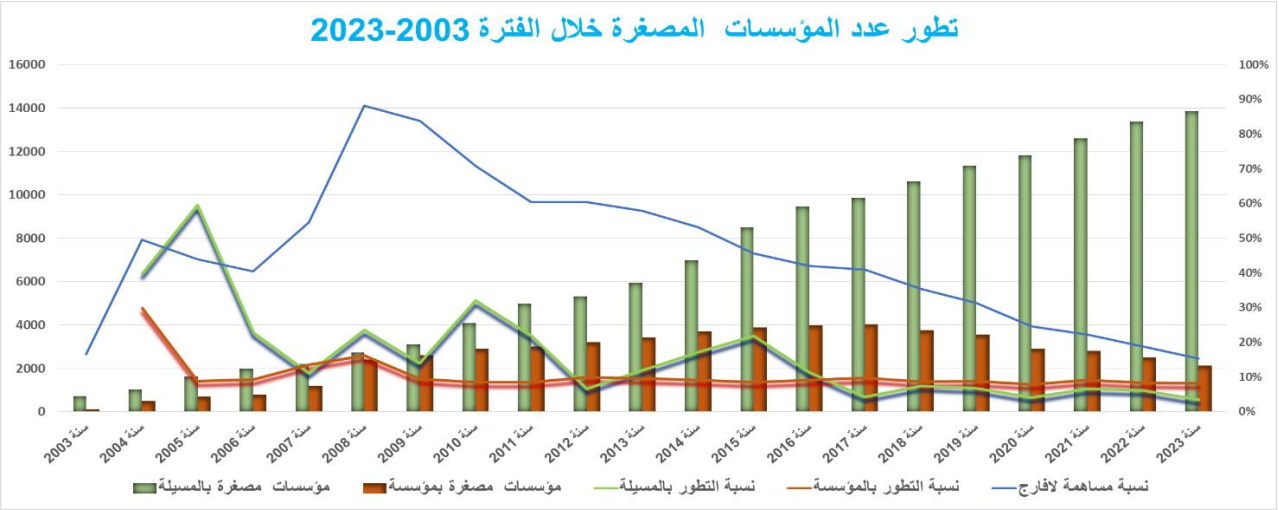

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(7)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور مستمر في عدد المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة دون انقطاع حيث انتقل عددها من 720 مؤسسة في سنة 2003 ليصل إلى 13851 مؤسسة في نهاية سبتمبر2023، بزيادة إجمالية في عدد المؤسسات المنشأة قدرها 13131 مؤسسة، وهو الرقم الذي يعكس الديناميكية الكبيرة التي شهدتها المنطقة في مجال إنشاء المؤسسات المصغرة، والتي تترجم جهود الحكومة الجزائرية وسياستها المنتهجة في مجال دعم ومرافقة الشباب في إنشاء هذه المؤسسات، بالإضافة إلى زيادة النمو السكاني هذا ما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل متطلبات السوق، وظهور آليات الدعم المانحة للتمويل التي أنشأتها الجزائر، في حين عرفت عدد المؤسسات المصغرة في مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة تذبذب، فبعدما كانت في سنة 2003 (120 مؤسسة) إرتفعت إلى (4050 مؤسسة) سنة 2017 وهو أعلى قيمة وصلت لها، ثم عرفت تراجع مستمر في عددها أين وصلت في 30سبتمبر2023 إلى (2130 مؤسسة)، والعدد مرشح لتراجع بسبب سياسة المؤسسة وكذا تراجع مبيعاته بعدما وصلت مبيعاتها في السنوات الأولى لها إلى أكثر من 5 ملاين طن، لتتراجع مبيعاتها في سنة 2022 إلى 3.2 مليون طن، مما أثر هذا في عدد المؤسسات المصغرة والتي تعتبر هذه المؤسسات من زبائن المؤسسة.

ثانيا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة

إن المؤسسات الصغيرة في الجزائر بعد 2003 عرفت نموا سريعا في عدد المؤسسات المستحدثة والمسجلة، وهذا ما انعكس بالإيجاب على ولاية المسيلة التي بدورها بلغ عدد المؤسسات الصغيرة فيها خلال الفترة (2003-2023) نموا متزايد، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول (08): تطور عدد المؤسسات الصغيرة في المسيلة (2003/2023).

السنة	عدد مؤسسات الصغيرة بالمسيلة	نسبة التطور	عدد مؤسسات الصغيرة بمؤسسة لافارج	نسبة التطور	نسبة مساهمة لافارج

%58,33		70		120	2003
%85,27	%57,14	110	%7,50	129	2004
%57,26	%21,82	134	%81,40	234	2005
%63,47	%28,36	172	%15,81	271	2006
%66,33	%13,37	195	%8,49	294	2007
%65,26	%3,08	201	%4,76	308	2008
%67,63	%4,98	211	%1,30	312	2009
%67,51	%1,42	214	%1,60	317	2010
%67,51	%0,00	214	%0,00	317	2011
%69,06	%3,27	221	%0,95	320	2012
%73,29	%1,81	225	%4,06-	307	2013
%68,32	%2,22-	220	%4,89	322	2014
%62,68	%2,27-	215	%6,52	343	2015
%59,44	%1,86-	211	%3,50	355	2016
%59,94	%2,84	217	%1,97	362	2017
%53,64	%1,84	221	%13,81	412	2018
%79,31	%4,07	230	%29,61-	290	2019
%65,69	%12,61-	201	%5,52	306	2020
%77,16	%24,38	250	%5,88	324	2021
%76,12	%2,00	255	%3,40	335	2022
%77,03	%3,92	265	%2,69	344	2023

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم وثائق شركة لافارج الجزائر بالمسيلة من مصلحة قسم المالية.

لتوضيح حجم التطور الذي شهدته المؤسسات الصغيرة خلال فترة 2003 إلى 30 سبتمبر2023، اخترنا المنحنى التالي والمترجم للجدول أعلاه رقم (08) والذي يظهر من خلاله أن هناك زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة من سنة لأخرى.

الشكل رقم (13): تمثيل بياني لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة خلال الفترة 2003-2023

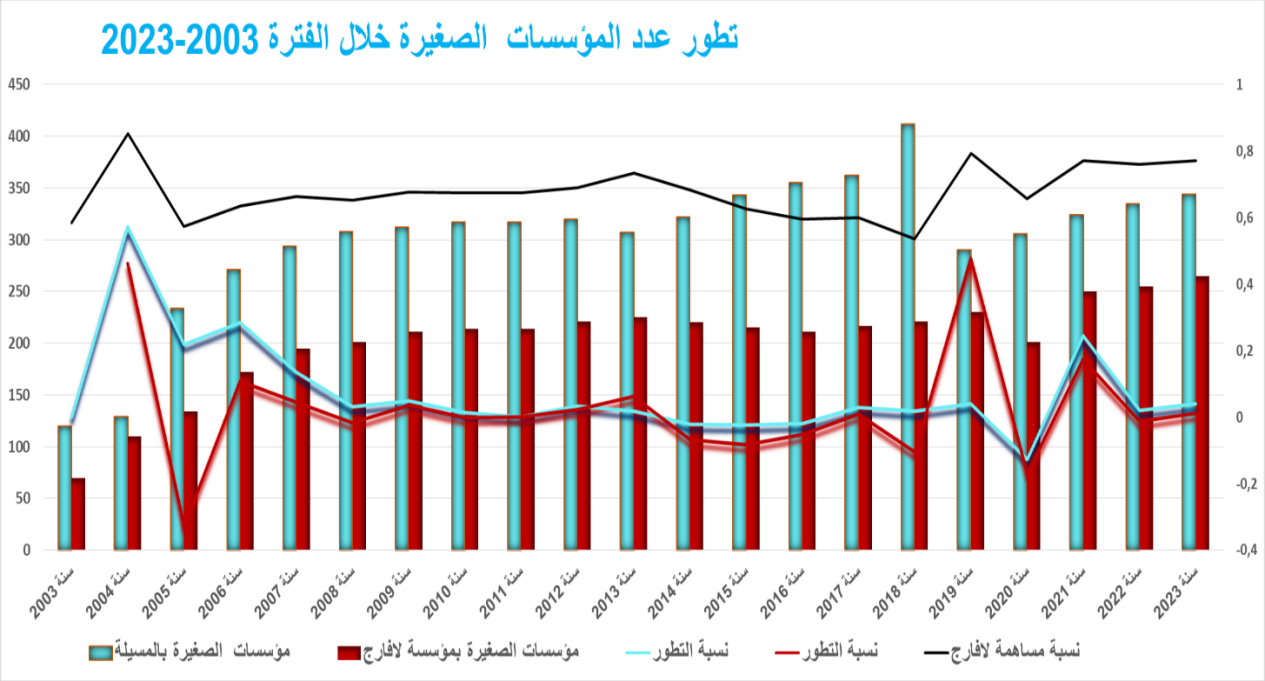

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(8)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (13) أن عدد المؤسسات الصغيرة في ولاية المسيلة، في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في عددها خلال الفترة الدراسة (**2003-2023**)، إذ بلغ عدد المؤسسات الصغيرة في ولاية المسيلة سنة 2003 (120 مؤسسة) ووصل عددها في سنة **2023** وهذا حسب آخر الإحصائيات إلى (344 مؤسسة)، أي بمعدل تطور يقدر بـ **186.67%**، والملفت لنظر من هذا أن هذه الزيادة صاحبتها زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة التي تنشط بمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة، حيث كان يبلغ عددها في سنة 2003 (70 مؤسسة) وارتفع عددها سنة 2023 لتصل إلى (265 مؤسسة) أي بمعدل تطور **278.5** %، لكن عرفت خلال هذه الفترة تراجع طفيف في عدد المؤسسات خلال جائحة كورونا 2019-2021 وصل الانخفاض إلى 290 مؤسسة بنسبة - (29.61%)، وهذا راجع أساسا وحسب أصحاب المؤسسات إلى جائحة كورونا، إضافة إلى بعض المشاكل التي يتخبط فيها أصحاب هذه المؤسسات بالأخص تسويقيا، ولكن هذا التراجع لم يدم لفترة قصيرة ، لتعود عجلة الدوران بالتحرك بالاتجاه الموجب وتتغلب على جل العقبات، ليستمر تطور عدد المؤسسات في الزيادة ليصل إلى 344 في 30سبتمبر 2023 والعدد مرشح للزيادة في كل سنة ب أكثر من 50 مؤسسة، وتفسر هذه الزيادة عدد المؤسسات الصغيرة إلى اهتمام الدولة بصفة خاصة بهذا القطاع الحساس وتسخير له مجموعة من الهيئات والوكالات الداعمة وهذا بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وبروز الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء مثل هذه المؤسسات مدعمة بمكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع

المتغيرات الاقتصادية الجديدة، ولعل من أبرز الآليات الداعمة لها نذكر: صندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض الاستثمار، ودعمت هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة

إن قطاع المؤسسات المتوسطة هو من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة، بسبب توظيفها لأكثر من 50 عاملا وبالتالي المساهمة في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق التنمية المحلية، وسوف نتعرف من خلال الجدول الموالي على مدى تطور عدد هذه المؤسسات في المسيلة خلال الفترة الممتدة من2003 إلى السداسي الثالث من 2023:

الجدول (09): تطور عدد المؤسسات المتوسطة في المسيلة (2023/2003).

السنة	عدد المؤسسات المتوسطة بالمسيلة	نسبة التطور	عدد المؤسسات المتوسطة بشركة لافارج محل الدراسة	نسبة التطور	نسبة مساهمة لافارج
2003	12		0	%0,00	%0,00
2004	12	%0,00	0	%0,00	%0,00
2005	15	%25,00	1	%0,00	%6,67
2006	17	%13,33	8	%0,00	%47,06
2007	17	%0,00	8	%0,00	%47,06
2008	20	%17,65	12	%50,00	%60,00
2009	24	%20,00	16	%33,33	%66,67
2010	26	%8,33	16	%0,00	%61,54
2011	29	%11,54	16	%0,00	%55,17
2012	31	%6,90	19	%18,75	%61,29
2013	33	%6,45	19	%0,00	%57,58
2014	34	%3,03	21	%10,53	%61,76
2015	36	%5,88	21	%0,00	%58,33
2016	37	%2,78	21	%0,00	%56,76
2017	38	%2,70	25	%19,05	%65,79

%28,41	%0,00	25	%131,58	88	2018
%40,28	%16,00	29	%18,18-	72	2019
%39,73	%0,00	29	%1,39	73	2020
%32,00	%17,24-	24	%2,74	75	2021
%31,58	%0,00	24	%1,33	76	2022
%38,96	%25,00	30	%1,32	77	2023

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم وثائق شركة لافارج الجزائر بالمسيلة من مصلحة قسم المالية.

يمكن توضيح تطور عدد المؤسسات المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2023 كما هو موضح في الجدول اعلاه رقم (09) وترجمته إلى التمثيل البياني الممثل بالشكل الموالي:

الشكل رقم (14): تمثيل بياني لتطور عدد المؤسسات المتوسطة خلال الفترة 2003-2023

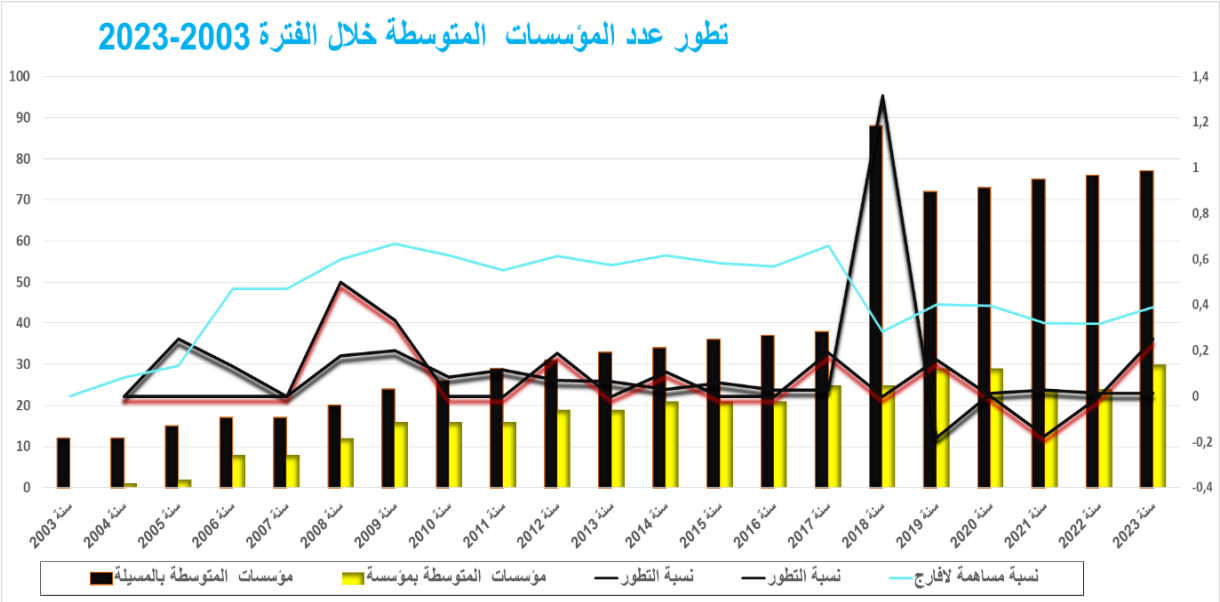

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(9)

ومن خلال معطيات الجدول رقم (09) وتمثيله البياني بالشكل رقم (14)نلاحظ مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة في زيادة عدد المؤسسات المتوسطة في المسيلة ، فبمجرد النظر للشكل يكشف لنا أول نقطة يمكن لنا استخراجها من ذلك إليه وهو كلما زادت عدد المؤسسات المتوسطة في مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة صاحبها زيادة في عدد

المؤسسات المتوسطة بولاية المسيلة وهذا من سنة لأخرى، ففي سنة 2003 بلغ عدد المؤسسات المتوسطة في ولاية المسيلة 12مؤسسة، وتطورت هذه النسبة بمعدل 331 % في سنة 2017 أين أصبحت 38 مؤسسة أي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، ويفسر هذه الزيادة عدد المؤسسات المتوسطة إلى اهتمام الدولة بصفة خاصة بهذا القطاع الحساس وتسخير له مجموعة من الهيئات والوكالات الداعمة، تتمثل في:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛
- صندوق ترقية الصادرات؛
- صندوق تطوير منطقة الجنوب؛
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- صندوق التكوين والاستثمار الأجنبي المباشر المهني.

وفي سنة 2018 عرفت هذه المؤسسات قفزة نوعية من 38 مؤسسة الى 88 مؤسسة بسبب هذه السياسة، بالإضافة إلى ذلك فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل بمؤسسة لافارج الجزائر بالمسيلة، تظهر من خلال نسبة مساهمتها المتزايدة من سنة لأخرى.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

سيتم في هذا المبحث اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، بالاعتماد على طريقة تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج الإحصائي خاص بالاقتصاد **EViews10** ، معتمدين في ذلك على بيانات المتحصل عليها من إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، و وزارة الصناعة والمناجم وكذا البيانات من شركة لافارج الجزائر بالمسيلة، مدعمين كل ذلك باستخدم تحليل إجابات المستجوبين عن طريق المقابلة مع اهم القطاعات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات

للتحقق من صحة الفرضيات التي تم وضعها مسبقا، سنعتمد أولا على تحليل البيانات التي تم جمعها وتبويبها باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، بالإضافة للملاحظة الميدانية مدعما كل هذا بالمقابلات مع

رؤساء القطاعات الخمسة (القطاع التجاري، الموارد البشرية، قطاع الصحة والسلامة، قطاع تكنولوجيا المعلومات ومركز التدريب والتكوين) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الاولي

تنص الفرضية الأولى على ما يلي: **يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة.**

لدراسة ومعرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في انشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية، سنعتمد ذلك بتحليل دليل المقابلات التي تمت مع المستجوبين بالاستعانة بالملاحظة.

تحليل معطيات دليل المقابلة

تم إعداد دليل المقابلة، التي تضمنت مجموعة من الأسئلة موحدة مع رؤساء المصالح القطاعات الخمسة (القطاع التجاري، الموارد البشرية، قطاع الصحة والسلامة، قطاع تكنولوجيا المعلومات ومركز التدريب والتكوين)ـ والخاصة بمعرفة مدي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في انشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية داخل الشركة وتم تلخيص النتائج المتوصل فيما يلي:

- التدريب والتكوين عمال المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)
- تزويد المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بقواعد البيانات والمعلومات.
- تمويل المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) برأس المال.

وتم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(10): مساهمة شركة لافارج الجزائر بالمسيلة في إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية

	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
التدريب والتكوين العمال	التي تنشط داخل محيط المؤسسة	التي تنشط داخل محيط المؤسسة	التي تنشط داخل محيط المؤسسة
تزويد المؤسسات بتكنولوجيا معلومات حديثة	لا يتم	حوالي نصف العدد المؤسسات	كل المؤسسات
تمويل المؤسسات برأس المال	لا يتم	لا يتم	حوالي نصف العدد المؤسسات

المصدر: من إعداد الباحث من خلال إجابات التي تمت مع رؤساء القطاعات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان شـركة لافارج الجزائر بالمسـيلة تسـاهم بتدريب وتكوين العمال في مختلف أنواع المؤسسات التي تنشط بمحيطها، في حين تجد انها تخصص تزويدهم بالتكنولوجيا الحديثة، وتكاد ان تنعدم في تمويل هذه المؤسسات براس المال.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على ما يلي: **يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ايجابي على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في شركة لافارج الجزائر بالمسيلة.**

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في المسيلة، تم الاعتماد في ذلك على تحليل بدليل المقابلات التي تمت مع المستجوبين بالإضافة الى الملاحظة.

تحليل معطيات دليل المقابلة

تم إعداد دليل المقابلة، التي تضمنت مجموعة من الأسئلة موحدة مع رؤساء المصالح القطاعات الخمسة (القطاع التجاري، الموارد البشرية، قطاع الصحة والسلامة، قطاع تكنولوجيا المعلومات ومركز التدريب والتكوين)، والتي تساعدنا على التعرف إن كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر في تطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة، وتحصلنا على مجموعة من الإجابات فيما يلي:

س1: هل تواجه مؤسستكم صعوبة في تسويق المنتجات؟

- لا تواجه مؤسستنا صعوبة في تسويق المنتجات، لأسباب متعددة منها تعتبر هي الرائد الأول عالميا في مجال إنتاج وتسويق الإسمنت، وكذا احتوائها على منتجات ذات جودة عالية فهي مطلوبة من دول عالمية كالولايات المتحدة الأمريكية لامتلاكها شهادة الايزو14001.

س2: ماهي مصادر تكنولوجيا المعلومات في مؤسستكم؟

- تعمد مؤسستنا على تكنولوجيا متطورة جدا تقريبا في كل قطاعات، فمثلا في قطاع الإنتاج امتلاكها آلات متطورة جدا وكذا على مصفات من أجل المحافظة على البيئة، في القطاع التجاري فهي في كل مرة تقوم بتطوير وتحديث الوسائل والبرامج من sd6 إلى o2c، بالإضافة إلى هذا أنه أصبح عملاؤها يستطيعون أخذ طلبياتهم وحجز مواعيد الشحن من هواتفهم المحمولة بواسطة برامج وضعتها المؤسسة، وفي القطاع المالي الاعتماد على الطرق الحديثة كالدفع الالكتروني وغيرها.

س3: هل تواجه مؤسستكم منافسة مع مؤسسات أخرى في نفس النشاط؟

- قبل سنوات كانت مؤسستنا هي المسيطرة على السوق المحلية ولكن في السنوات الأخيرة ظهرت مؤسسات تنشط في نفس المجال مما دفع بالمؤسسة بتطوير الخدمات من أجل المحافظة على الأقل على المكاسب المحققة سلفا.

من خلال هذه النتائج نجد أن المسؤولين توافقوا في مجموعة من النقاط واختلفوا في أخرى، وهذا حسب وجهة نظر كل واحد منهم، يمكن عرض مجمل نقاط التوافق ونقاط الاختلاف في الجدول الموالي.

الجدول رقم (11): نقاط التو افق ونقاط الاختلاف في آراء المسؤولين

نقاط التوافق	نقاط الاختلاف
• تمتلك شركة لافارج الجزائر بالمسيلة تكنولوجيا متطورة. • تعتبر لافارج الجزائر الرائد الأول في إفريقيا والعالم في مجال إنتاج الإسمنت والخرسانة فهي بذلك تمتلك سمعة. • التنويع في المنتجات وبأسعار مناسبة. • هنالك ترابط وتنسيق بين مصالح المؤسسة	• ظهور مؤسسات منافسة تنشط في نفس المجال. • عدم إرضاء جميع الزبائن. • ارتفاع تكاليف الإنتاج خصوصا في الآونة الأخيرة.

المصدر: من إعداد الباحث

بالإضافة الى تحليل نتائج عن طريق power bl والمتمثل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): نسبة مساهمة مؤسسة لافارج هولسيم في تطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)

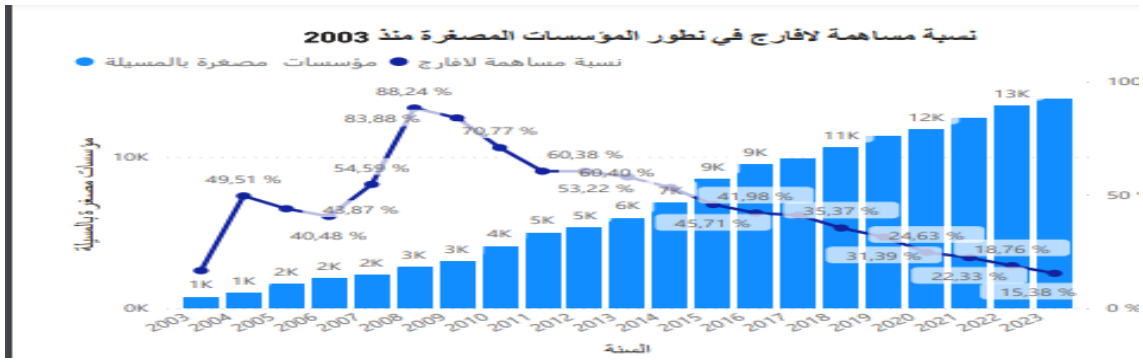

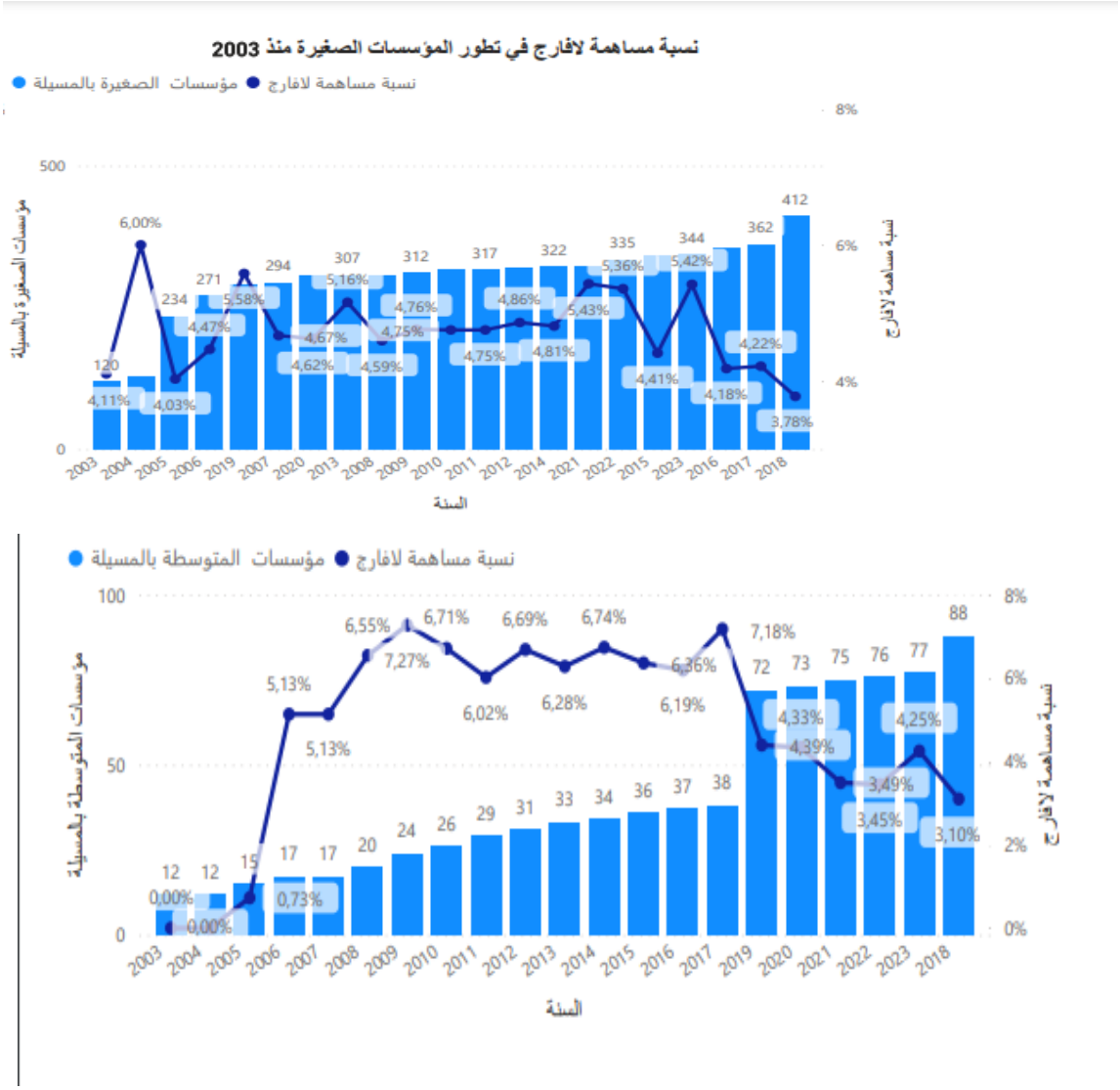

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Power BL

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

تتضمن الفرضية الثالثة"**توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة**".

لدراسة ومعرفة نوع العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة، تم الاعتماد على تحليل بيانات الجداول، بالاستعانة بتحليل معطيات دليل المقابلة السابق مع المستجوبين،

ثانيا: تحليل معطيات دليل المقابلة

تم إعداد دليل المقابلة، التي تضمنت مجموعة من الأسئلة موحدة مع رؤساء المصالح القطاعات الخمسة (القطاع التجاري، الموارد البشرية، قطاع الصحة والسلامة، قطاع تكنولوجيا المعلومات ومركز

التدريب والتكوين)، والتي تساعدنا على معرفة نوع العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، وتحصلنا على مجموعة من الإجابات فيما يلي:

س1: فيما تتجلى طبيعة العلاقة بين مصلحتكم بالمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)؟

- من خلال إجابة كل مسؤول من القطاعات الثلاثة (القطاع التجاري، الموارد البشرية وقطاع الصحة والسلامة) المستهدفة بالدراسة، تبين أن كل المصالح لها علاقة تكاملية مع المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) لأنها تساهم في تقديم خدمات متنوعة للمؤسسة كالصيانة ونقل العمال والبضائع، كما تعتبر أيضا من الزبائن الأوفياء للمؤسسة من خلال وجود عدد كبير ينشط داخل المؤسسة.

س 2: اشرح لنا التكامل بين مؤسستكم والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) على مستوى مصلحتكم؟

- نعم هناك تكامل بدأ من مصلحة الشراء التي تقوم بشراء وتخزين المواد الأولية وقطع الغيار من الموردين انتقالا إلى مصلحة الشحن حيث يتم شحن وتحميل البضاعة في الشاحنات وحتى في القطارات، كما أنه هناك مؤسسات تقوم بإجراءات الصيانة، في حين مصلحة الصحة والسلامة في المؤسسة هي المسؤولة عن سلامة العمال وكل من يدخل للمؤسسة عن طريق تكوينهم من ساعتين الى 4 ساعات فهي تقدم خدمات للمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، أما مصلحة التجارية فمعظم زبائنها أصحاب مؤسسات مصغرة وصغيرة.

س3: ماهي الصعوبات التي تصادفونها خلال التعامل مع هذه المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)؟

- رغم التطورات التي تطرأ على مستوى مؤسسة لافارج هولسيم فإنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، نظرا لمختلف المشاكل التي تلاحقها، فغالبا ما يتعطل تدفق المعلومات، إذ أن لكل مصلحة برنامج معلوماتي تستخدمه لتسهيل عملياتها، وهذا ما يؤدي لتأخر في عمليات الشركة، وهذا ما لاحظناه أيضا في المصلحة التجارية توجد بها صعوبات تقنية خاصة بطرق الاستعمال وهذا لاعتماد العمال على تكوين أنفسهم أو مناقشة الزملاء في العمل، والتي يرونها أساليب غير كافية، لأن الوسائل والبرامج التي يستخدمونها في المؤسسة تحتاج للتكوين المستمر(اجتماعات، تربصات، ملتقيات.)

س4: كيف تساعد المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في تقليل تكاليف المؤسسة؟

- تتم تقليل التكاليف من خلال المناقصات المفتوحة من طرف المؤسسة للمؤسسات التي تريد تقديم خدمات كالصيانة ونقل العمال والبضائع، من خلال توفير الوقت والجهد وجعل المؤسسة تحقق أهدافها المسطرة.

س5 : هل تساعد المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في إيصال المنتوج بسرعة للزبائن؟

- نعم من خلال فتح مراكز جديدة لتوزيع الإسمنت وتدعيم مقاولي البناء والهدف من وراء كل هذا تقريب المنتج للمستهلك.

س6: هل الاعتماد على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) سرع في عملية توزيع المنتج وشحنه في الآجال المحددة؟

- نعم وذلك تماشيا وسلسلة الإجراءات الجديدة التي تدخلها المؤسسة دوريا قصد تسهيل وظيفتها اتجاه الزبائن وفتح مركز للاتصال بهدف تسهيل عمليات تسليم أو حمل الإسمنت الخاص بالزبائن مرخصين لهم القيام بهذه العملية عن بعد وبطريقة مخطط لها، وكذا تقليص وقت الانتظار بشكل ملحوظ عند مدخل مصنع المسيلة بحمام الضلعة، وعليه الزيادة في إرضاء الزبائن
وأمن الأشخاص والعمال.

س7: هل تقدم مؤسستكم للمؤسسات التي ترتبط معها بالتكنولوجيا المستخدمة داخل لافارج هولسيم؟

- نعم تقدم المؤسسة للمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) التابعة لها ببرامج حديثة ومتطورة وهذا حسب نوعية الخدمات والنشاط ولكن بعضها فقط.

من خلال هذه النتائج نجد أن المسؤولين توافقوا في مجموعة إلى أبعد الحدود من النقاط واختلفوا في أخرى، وهذا حسب وجهة نظرهم من خلال الجدول التالي يمكن عرض مجمل نقاط التوافق ونقاط الاختلاف.

الجدول رقم (12): نقاط التو افق ونقاط الاختلاف في آراء المسؤولين

نقاط التوافق	نقاط الاختلاف
• تساهم المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في تقديم خدمات متنوعة للمؤسسة لافارج هولسيم. • تزود المؤسسة بعض المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) التابعة لها ببرامج حديثة ومتطورة.	• وجود صعوبات في إقناع كل المؤسسات بالقوانين الموضوعة من طرف لافارج هولسيم خصوصا في مجال الصحة والسلامة • عدم التحكم في المؤسسات التي ترتبط معها بسبب وجود أعداد كثيرة.

• سهولة تبادل المعلومات بين المؤسسة والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة). • هناك ترابط وتنسيق بين مصالح المؤسسة والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة). • تهدف إلى ربح الوقت والجهد وتقليص المسافات وتقليل زمن معالجة البيانات. • مساهمة المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في عملية التوزيع وآجال تسليم المنتج من خلال عدة إجراءات جديدة تتبعها المؤسسة.	• عدم تزويد كل المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بأنظمة معلوماتية وبرامج متطورة، لأنها تراها المؤسسة مكلفة.

المصدر :من إعداد الباحث

المطلب الثاني :تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية بأبعادها الثلاث المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة، وبناء على ما توصل إليه التحليل بواسطة تحليل البيانات المتحصل عليها وتحليل المقابلة بالإضافة الى الملاحظة الميدانية، يناقش المطلب الحالي النتائج التي تم التوصل إليها من واقع الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها وذلك من أجل الخروج بالتوصيات الملائمة على النحو التالي:

الفرع الأول: مناقشة وتحليل نتائج الفرضية الأولى

لتحليل نتائج هذه الفرضية الأولى والتي تنص على أن **الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في إنشاء وتطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة**، سيتم مقارنة إجابات المستجوبين مع الأدبيات النظرية وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): درجة تحقق الجانب النظري مقارنة مع الإجابات للفرضية الثانية

الفرضية / الجانب النظري	مؤشرات العناصر التي تدل على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير	درجة التحقق المؤسسات المصغرة	درجة التحقق المؤسسات الصغيرة	درجة التحقق المؤسسات المتوسطة

	المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة).			
الفرضية الثانية: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة **الجانب النظري:** • مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين تكنولوجيا المعلومات. • مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة. • علاقة الاستثمار الأجنبي بالمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)	• تمول مؤسسة لافارج هولسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تثق فيها ولها سمعة في الوطن. • تزويد المؤسسة لبعض المؤسسات الصغيرة التابعة لها ببرامج حديثة ومتطورة. • تساهم مؤسسة لافارج هولسيم في تدريب عمال المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في مركز تدريب وتكوين داخل المؤسسة.	ضعيفة	جيدة	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (15): مساهمة لافارج في تطوير المؤسسات خلال فترة 2003-2023

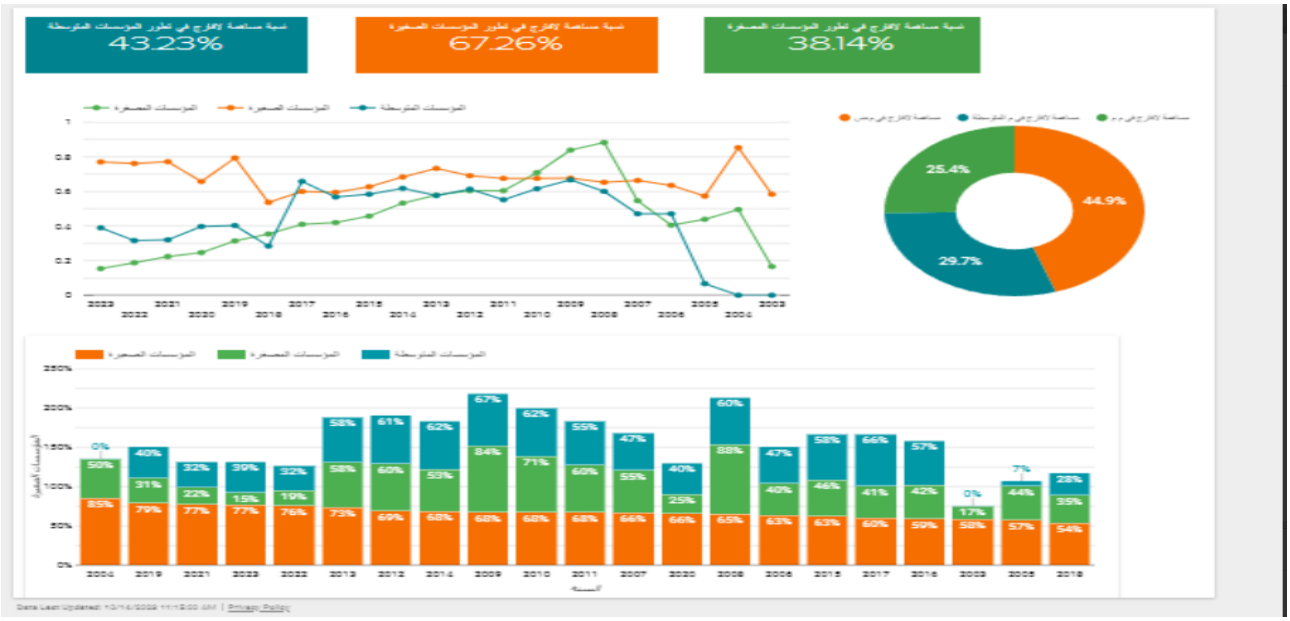

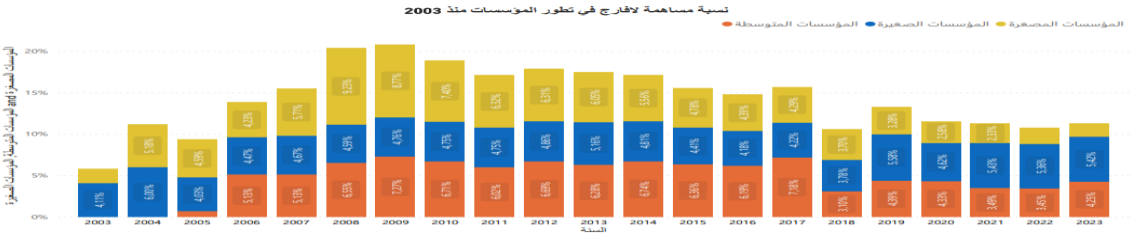

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Power BI باور بي

من خلال الملاحظة الميدانية بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة، باعتبار أحد الباحثين إطار وموظف بالمؤسسة، تم تسجيل مجموعة ملاحظات منذ أن تم توظيفه بالمؤسسة من شأنها أن تعطينا الصورة الحقيقية والخفية والغير واضحة للجميع عن واقع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة، وبالاستناد على تحليل المقابلة نستنتج أن مؤسسة لافارج تمتلك مقومات مادية ومعنوية تتمثل في تكنولوجيا المعلومات الحديثة والخبرات الإدارية ومقومات مالية تتمثل في رأس المال إذ يقدر رأس مالها بحوالي 72566020000 دج ، وتحقق أرباحا سنوية معتبرة فهي قادرة على تمويل العديد من المؤسسات التي هي بحاجة الى رأس المال، وأكبر دليل على ذلك الخدمات التي تقدمها للمؤسسات التي تنشط في محيط المؤسسة مثال على ذلك شركة New rest للنظافة والإطعام فإن جل معداتها هي تابعة للمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر، بالإضافة إلى تدريب ونقل العمال مجانا لأصحاب هذه المؤسسات مثل مؤسسة حريزي وعاشور، ولكن من خلال توفر كل مؤشرات العناصر التي تدل على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء وتطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشكل غير مباشر، وبتحليل بيانات تطور تعداد هذه المؤسسات التي تم جمعها من وزارة الصناعة والمناجم ومن مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة خلال الفترة الممتدة من 2003 الى 2023-09-30 توصلنا إلى تجزئه الفرضية السابقة إلى جزئيين هما:

- **يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء المؤسسات (المصغرة، الصغيرة) بمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة.**
- **يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة) بمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة.**

الفرع الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الفرضية الثانية

تفترض الدراسة أن المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) تتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشرة، ومن اجل معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على انشاء وتطوير المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)،:

نم تحليل نتائج هذه الفرضية سيتم مقارنة إجابات المستجوبين مع الأدبيات النظرية وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم(14): درجة تحقق الجانب النظري مقارنة مع الإجابات للفرضية الثانية

الفرضية / الجانب النظري	مؤشرات العناصر التي تدل على أثار الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب والسلب على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة.	درجة التحقق
الفرضية الثانية: يوثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي وسلبي على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة. **الجانب النظري:** • منافع ومساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر. • أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيف	• تقديم خدمات متبادلة بين مؤسسة لافارج هولسيم والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) التي تربطها علاقة بها. • تقديم المؤسسة لبعض المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) التابعة لها ببرامج حديثة ومتطورة. • مساهمة المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في عملية التوزيع وآجال تسليم المنتج من خلال عدة إجراءات جديدة تتبعها المؤسسة. • تدريب عمال المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في مركز تدريب وتكوين داخل المؤسسة.	جيدة

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال ما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل ايجابي وسلبي على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في مؤسسة لافارج هولسيم الجزائر بالمسيلة ويرقى إلى المستوى المطلوب وهذا ما يدل على صحة الفرضية الثانية، ومع توفر كل مؤشرات العناصر التي تدل على اثار بشكل ايجابي وسلبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشكل فعال وذلك من خلال الاستعمال العقلاني والفعلي لتكنولوجيا المعلومات الحديثة في شركة لافارج وجعلها قاعدة أساسية لا يمكن الاستغناء عليها ومنه فالفرضية الثانية محققة علميا وعمليا والمتمثلة في :

يوثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في شركة لافارج الجزائر بالمسيلة.

الفرع الثالث: مناقشة وتحليل نتائج الفرضية الثالثة

جاءت نتائج إجابات المستجوبين بالجانب النظري والتطبيقي وتم تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): تحقق الجانب النظري مع إجابات المسؤولين للفرضية الثالثة.

الفرضية /الجانب النظري	مؤشرات العناصر التي تدل على وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة).	درجة التحقق
الفرضية الثالثة: تمجد علاقة ارتباطية تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بمؤسسة لافارج هولسيم الجزائر في المسيلة. **الجانب النظري:** • تمويل المؤسسات برأس المال. • نقل التكنولوجيا الحديثة.	• تقديم خدمات متبادلة بين مؤسسة لافارج هولسيم والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) التي تربطها علاقة بها. • تقديم المؤسسة لبعض المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) التابعة لها ببرامج حديثة ومتطورة. • مساهمة المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في عملية التوزيع وآجال تسليم المنتج من خلال عدة إجراءات جديدة تتبعها المؤسسة. • تدريب عمال المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في مركز تدريب وتكوين داخل المؤسسة.	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال كل ما سبق نلاحظ بأن هناك علاقة ارتباطية إيجابية وبدرجة مقبولة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة).

وهذا يظهر جليا في مجموعة القوانين واللوائح الموجودة في لافارج هولسيم عامة، ومؤسسة لافارج هولسيم بالمسيلة، حيث تعتمد مؤسسة لافارج على خمسة قواعد أساسية أثناء عملها وهذا مؤشر على أن الفرضية تحققت في عدة مؤشرات ولم تتحقق في مؤشرات أخرى ومنه نستطيع القول أن هناك علاقة ارتباطية ولكن بدرجة متوسطة وعليه يمكننا القول:

توجد علاقة ارتباطية تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) بشركة لافارج الجزائر بالمسيلة.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل والاخير إلى التعريف بالمجموعة محل الدراسة، التطرق لمنهجية الدراسة وأدواتها وكذا الدراسة الاستطلاعية التي سيتم على أساسها بناء الدراسة الميدانية المعمقة، ثم قمنا بعرض المقابلات التي تمت القطاعات الخمسة وتفسير والتعليق على النتائج، إضافة إلى عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة من مديرية الصناعة والمناجم بالمسيلة وكذا من مؤسسة لافارج الجزائر بالمسيلة، والخاصة بتطور تعداد المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) خلال فترة ممتدة من 2003 الى 30سبتمبر 2023، أين تم عرض ومناقشة الفرضيات والخروج بجملة من النتائج والتوصيات.

الخاتمة

لقد جاءت هذه الدراسة لتحاول الإجابة عن إشكالية مهمة جدا، تتعلق بكيفية إنشاء وتطوير المؤسسة الاقتصادية المحلية من خلال المؤسسات الأجنبية التي ممثلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اخترنا شركة لافارج الجزائر بالمسيلة كأنموذج أو عينة لإجراء الدراسة الميدانية والتي تعتبر استثمارا أجنبيا مباشرا بالمنطقة، وقصد معالجة هذه الإشكالية قدمنا مجموعة من فرضيات، واتضح لنا من خلال دراستنا للإطار النظري والجانب التطبيقي أن الاستثمار الأجنبي المباشر وضع في خدمة أهداف التنمية المستدامة وهو أمر مهم ليس للدول النامية فقط بل للعالم أجمع، كما أنه أصبح يشكل عنصرا هاما في عمليات تمويل الاقتصاد وخصوصا المؤسسات الاقتصادية بأنواعها، بعد ما حقق نتائج معتبرة و مرضية في الدول الصناعية الكبرى جعلت منه نموذجا يقتدى به لدى الدول النامية، التي استطاعت اكتساب القدرة و حسن الاستغلال مما ساهم في تحقيقها لقفزة تنموية، لما يحمله من محاسن مهما كان شكله ونوعه (رؤوس أموال، تكنولوجيا، تقنيات إنتاج حديثة....) والمتمثلة في استحداث مناصب شغل جديدةّ.

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشرة يلعب دورا هاما في انشاء وتطوير كل من المؤسسات الاقتصادية المحلية والمتمثلة في المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) وذلك من خلال ما تقدمه المؤسسات الأجنبي بطرق مباشرة وغير مباشرة من دعم مادي ومعنوي، ويظهر كل هذا من خلال الاحتكاك بهذه الشركة.

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية، وباستخدام أسلوب المنهج الوصفي والمتمثل في دراسة حالة التي قمنا بها في شركة لافارج الجزائر بالمسيلة، باستخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج

يمكنا الفصل بين النتائج النظرية والنتائج التطبيقية المتحصل عليها وهي كما يلي:

1- **النتائج النظرية:** من خلال عرضنا للجانب النظري استخلصنا جملة من النتائج أهمها ما يلي:

1. أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة من وسائل تمويل براس المال لمختلف أصناف المؤسسات الاقتصادية، فهو بذلك يتضمن انتقال رؤوس الأموال والآلات والتكنولوجيا الحديثة والمعرفة والمهارات، من دولة إلى دول أخرى.
2. أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة ملحة على الدول النامية بالخصوص، للاستفادة من حجم التطور الذي وصل إليه، وما يملكه من تقنيات حديثة ومتنوعة في كل المجالات.
3. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية، منفذا للخروج من دائرة شبح التخلف الذي يلاحقها.

4. ليس هناك اتفاق موحد بين مختلف الدول في تحديد تعريف المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، ويرجع ذلك ل تعدد معايير المعتمدة في التعريف، وتفاوت درجات النمو بين الدول من جهة، واختلاف قطاع ومجال النشاط المنتمية إليه.
5. إن المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) تمتاز بالبساطة، لهذا فهي تحقق العديد من المزايا مثل توفير مناصب عمل جديدة، إنعاش الاقتصاد الوطني بالمساهمة بحصة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، الرقي بالمنتوج الوطني وتوجيهه للتصدير وغيرها من المزايا.
6. لا تخلو مؤسسة مهما كان نوعها، وحتى مكان تواجدها سواءا في الدول النامية أو الدول المتقدمة من مشاكل ومعوقات ولعل أهما: قلة راس المال ومشكلة تسويق المنتجات والخدمات إلى جانب ذلك المنافسة الشرسة من قبل المؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية.
7. أصبح الاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية بكل اصنافها واحجامها في تزايد مستمر، لما تقدمه من مزايا وخدمات ذات أبعاد مختلفة اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

النتائج التطبيقية: من خلال ما تم عرضه في دراستنا الميدانية، من خلال محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة، أين قمنا بتحليل فرضياتها وتوصلنا إلى نتائج منها ما تختبر بصحة فرضياتنا وهي:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما عرف كيفية الاستفادة من ميزاته، فإنه بالفعل يدفع المؤسسات الاقتصادية المحلية والقريبة من محيطه بأن تتطور وتنمو وتكتسب منه القوة.
2. استفادت معظم المؤسسات الاقتصادية المحلية والتي هي قريبة من محيط شركة لافارج الجزائر بالمسيلة من التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية ورأس المال، الذي ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تأهيلها وتطويرها، وهذا من خلال ما لمسناه في إجابات مع المستجوبين.
3. أظهرت نتاءج تحليل المقابلات أن:
   - مساهمة المؤسسات الاجنبية في إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة بطرق غير مباشرة.
   - مساهمة المؤسسات الاجنبية في إنشاء مؤسسات في شكل شراكة مع شركات خاصة مؤسسات متوسطة وكبيرة بطرق مباشرة.
4. من خلال نتائج تحليل البيانات والمقابلة" تبين وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الاقتصادية المحلية والمتمثلة في المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة).
5. التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة).
6. كما أشار اختبار السببية إلى وجود علاقة تمكاملية بين المتغيرين. التي تقول "يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في الجزائر" وهذا متوافق مع النظرية الاقتصادية

لان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وهو نفس ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

تتمثل أهم التوصيات فيما يلي:

1. بعث الثقة الكاملة في المؤسسات الاقتصادية المحلية مهما كان نوعها وصنفها، وتوفير المناخ المناسب لعملها سواء من الناحية المالية أو المادية؛
2. تحفيز فئات الشباب وخاصة خريجي الجامعات الجزائرية للاستثمار في هذا المجال بتوفير كل الإمكانيات لهم؛
3. إلغاء كل العراقيل المتعلقة بمنح القروض البنكية وتوفير السرعة والسهولة في الإجراءات الإدارية؛
4. وضع استراتيجيات لتدعيم هذه المؤسسات في الاقتصاد الدولي الذي يتسم بحدة المنافسة وسيادة المعرفة والمهارات.
5. عدم المبالغة في تقديم المزايا للمستثمر الأجنبي لأن العائدات التي يحصل عليها أكبر بكثير من الفوائد التي يحققها للبلد المضيف.
6. على المؤسسات الاقتصادية بأنواعها استغلال فرصة العمل مع شركة لافارج للنمو والتطور.
7. أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة، يصعب استيعاب جميع جوانبها لكن من الخطورة عزل أي منها، فيجب اقتناص كل ما هو مفيد وإيجابي والابتعاد عن كل ما هو سلبي وضار.
8. محاولة إشراك القطاعات الحساسة في شركات مساهمة مع المستثمر الأجنبي بضمان الحقوق العامة.
9. التنويع في الشركات الأجنبية لخلق منافسة فيما بينها وبين الشركات المحلية.
10. على الحكومة إجراء تقويمات بشكل دوري ومراقبة الكل، الاستثمار الأجنبي المباشر له دور مهم في التنمية والتنمية الاقتصادية للدول المضيفة وهذا بشرط إذا أحسنت اختيار مشاريعها وشركائها الأجانب.

ثالثا: آفاق الدراسة

مما لا شك فيه وعلى الرغم من الجهد المبذول من طرفنا في إتمام هذا الدراسة، إلا أن هذا الأخير لا يخلو من نقائص وتصويبات، بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن القول ان هذه الدراسة تعتبر جسرا يربط بين بحوث سابقة وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع حديثة، كما يمكنها أن تكون إشكالية لبحوث في المستقبل نذكرها فيما يلي:

1. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم المؤسسات الناشئة.
2. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في حوكمة المؤسسات الخاصة.

3. الواقع والمأمون للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
4. دور التسويق الدولي في جذب المستثمر الأجنبي.
5. الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على الاستثمار المحلى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- إبراهيم جابر السيد أحمد، سيف محمود عبد الله التهامي. (2019). ادارة الاستثمار الاجنبي. القاهرة: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.

2- أحمد كاظم الساعدي. (2020). حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام. مصر: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية.

3- إسماعيل عرباجي. (1996). اقتصاد المؤسسة: أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل. الجزائر: دار المحمدية العامة.

4- إسماعيل قيرة. (2008). التنظيم الحديث للمؤسسة. القاهرة (مصر): دار الفجر النشر والتوزيع.

5- أشرف أحمد هلال. (2013). دليل إجراءات الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية. الرياض المملكة العربية السعودية: مكتبة القانون والاقتصاد.

6- إمام محمد سعد. (2014). البترودولار والاستثمار الأجنبي: دراسة تحليلية. القاهرة [مصر]: المكتب العربي للمعارف.

7- إيثار عبد الهادي آل فيحان. (2011). إدارة الانتاج والعمليات. العراق: جامعة بغداد.

8- أيمن عمر. (2007). إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئ مقارن). الاسكندرية (مصر): الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

9- باسم حمادي الحسن. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) -عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

10- بلال خلف السكارنة. (2016). الريادة وإدارة منظمات الأعمال. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر.

11- توفيق عبد الرحيم يوسف. (2009). إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. الاردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

12- ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد المرسي. (2015). الإدارة الاستراتيجية "مفاهيم ونماذج تطبيقية". الإسكندرية [مصر]: الدار الجامعية.

13- جميل محمد خالد. (2014). أساسيات الاقتصاد الدولي. عمان -الاردن-: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

14- حامد عبد المجيد دراز. (2003). السياسات المالية. الاسكندرية -مصر-: الدار الجامعية.

15- الحديدي محمد عبد السلام. (2020). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

16- حسني علي خربوش، واخرون. (2011). لاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

17- خالد راغب الخطيب. (2017). التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية. عمان (الاردن): دار البداية.

18- خالص صافي صالح. (1997). المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

19- خبابة عبد الله. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة. الاسكندرية -مصر-: دار الجامعة الجديدة.

20- دريد كامل آل شبيب. (2016). الاستثمار والتحليل الاستثماري. الاردن: دار اليازوري العلمية.

21- دريد محمد أحمد. (2016). الاستثمار-قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات. عمان -الاردن-: دار أمجد للنشر والتوزيع.

22- رزق ميراندا زغلول. (2010). التجارة الدولية.جامعة الزقازيق

23- رضا عبد السلام. (2002). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة "دراسة مقارنة" لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر. القاهرة (مصر): المكتبة العصرية.

24- رفيقة حروش. (2013). اقتصاد وتسيير المؤسسة. الجزائر: شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع.

25- رمزي محمود. (2022). الاستعمار الاقتصادي بالمنح والقروض الدولية ... وباستغلال الثروات الأفريقية. الاسكندرية -مصر-: دار التعليم الجامعي.

26- زيد منير عبوي. (2010). ادارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الادارية عليها. عمان -الاردن-: دار الشروق للنشر والتوزيع.

27- سالم صلال الحسناوي. (2019). الاستثمار والتمويل في الاسواق المالية. القاهرة -مصر-: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

28- سعاد نائف البرنوطي. (2012). ادارة الاعمال الصغيرة. عمان-الأردن-: دار اليازوري العلمية.

29- سعيد محمد المصرى. (2002). ادارة وتسويق الانشطة الخدمية: المفاهيم والاستراتيجيات. القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

30- سليمان خالد عبيدات. (2020). مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات. عمان (الاردن): دار المسيرة للطباعة والنشر.

31- سليمان عمر عبد الهادي. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. عمان-الاردن-: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

32- سليمان، عبد الله عبد الرحمن. (1996). تنمية الصناعات الصغيرة. الإسكندرية (مصر): دار المحمدية.

قائمة المراجع

33- سمير العبادي، ميساء سلمان. (2017). المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي. عمان-الاردن-: مركز الكتاب الأكاديمي.

34- سيد عبد النبي محمد. (2019). إعادة ابتكار المؤسسات للوصول الى التميز. الجيزة-مصر-: وكالة الصحافة العربية.

35- سيد عبد النبي محمد. (2019). طرق وأساليب تحسين الأداء في المؤسسات. الجيزة -مصر-: وكالة الصحافة العربية.

36- صلاح حسن. (2011). دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، القاهرة (مصر): دار الكتاب الحديث.

37- عبد االله عبد االله. (2008): ضمانات الاستثمار في الدول العربية -دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا اال. عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

38- عبد الحميد عبد المطلب. (2003): السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر، مجموعة النيل العربية.

39- عبد الحميد عبد المطلب. (2006): العولمة الاقتصادية (منظماتها - شركاتها – تداعياتها) .الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية.

40- عبد الرحمن كساب. (2016). جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دار كتاب للنشر والتوزيع.

41- عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي. (2013). مدخل إلى الأعمال الدولية. الاردن: المنهل.

42- عبد الرؤوف احمد على محمد. (2016). ادارة الاستثمار الاجنبي. الاسكندرية: مطبتة الوفاء القانونية.

43- عبد الستار محمد العلي. (2016). إدارة المشروعات العامة. عمان -الاردن-: دار المسيرة للطباعة والنشر.

44- عبد السلام أبو قحف. (1998): مقدمة في إدارة الأعمال الدولية. القاهرة، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .

45- عبد السلام أبو قحف. (2000): اقتصاديات الإدارة والاستثمار (الطبعة الاولى). الاسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية

46- عبد السلام أبو قحف. (2001): اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي (الطبعة الأولى). الاسكندرية، مصر، مكتبة الإشعاع الفنية

47- عبد السلام أبو قحف. (2001): نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.

48- عبد السلام أبو قحف. (2002). اقتصاديات الاعمال. الاسكندرية: الدار الجامعية.

49- عبد السلام ابو قحف. (2003). اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي. الاسكندرية (مصر): دار الجامعة الجديدة.

50- عبد السلام أبو قحف. (2003): الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية (مصر): مؤسسة شباب الجامعة

51- عبد السلام أبو قحف. (2012): الاقتصاديات والاستثمارات الدولية (الطبعة الأولى). الاسكندرية، مصر، المكتب العربي الحديث.

52- عبد الغفار حنفي. (2003). ادارة المواد والامداد. الاسكندرية (مصر): مكتبة دار المعرفة.

53- عبد الغفور عبد السلام ؛ رياض الحلبي ؛ حازم شحادة. (2001). إدارة المشروعات الصغيرة. عمان [الأردن]: دار صفاء للنشر والتوزيع.

54- عبد الكريم كاكي. (2013). الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية. لبنان: مكتبة حسن العصرية.

55- عبد الله الشاملى شمس الدين. (2008). سياسات الاستثمار في الدول العربية. القاهرة: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة.

56- عبد المطلب عبد الحميد. (2008). العولمة الاقتصادية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

57- عبود صمويل. (1982). اقتصاد المؤسسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

58- عبود صمويل. (1984). اقتصاد المؤسسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

59- عدنان داود محمد العذارى. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية. عمان -الاردن-: دار غيداء للنشر والتوزيع.

60- عزيزة بن سمينة. (2017). اقتصاد المؤسسة. عمان -الاردن-: دار الايام للنشر والتوزيع.

61- عقيل كريم زغير. (2015). المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي "دراسة مقارنة". المنصورة -مصر-. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.

62- عقيل كريم زغير. (2015). المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي "دراسة مقارنة". القاهرة: دار الفكر والقانون.

63- علي السلمي. (1999). المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة. القاهرة (مصر): دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

64- علي شهاب أحمد الصبّاحي. (2019). مسؤولية الشركة متعددة الجنسية عن النشاط الاستثماري لشركتها الوليدة. عمان -الأردن-: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

65- علي شهاب أحمد الصبّاحي. (2021). الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق – دراسة قانونية مقارنة. عمان -الأردن-: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

66- علي عبد الفتاح أبو شرار. (2018). الاقتصاد الدولي: نظريات سياسات. عمان: الاردن: دار المسيرة للطباعة والنشر.

67- علي لطفي. (2009). الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي. القاهرة -مصر-: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

قائمة المراجع

68- عمر صخري. (1993). اقتصاد المؤسسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

69- عمر صخري. (2003). اقتصاد المؤسسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

70- عميروش محند شلغوم. (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

71- العيد بالضياف. (2012). المؤسسة الاقتصادية بين أهدافها وتحقيق التنمية المستدامة. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح -ورقلة.

72- غرباوي، شهدان عادل عبد اللطيف. (2020). الاستثمار الاجنبي المباشر: ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

73- غول فرحات. (2011). الوجيز في اقتصاد المؤسسة. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

74- فتحي السيد عبده. (2005). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية. الإسكندرية (مصر): مؤسسة شباب الجامعة.

75- فريد النجار. (2000): الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. القاهرة، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.

76- فلاح حسن الحسيني. (2006). إدارة المشروعات الصغيرة؛ مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز. الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

77- فوزي محيريق بن الجيلاني. (2020). مدخل لاقتصاد المؤسسة. الواد -الجزائر-: مطبعة الرمال.

78- فيليب كوتلر، جاري ارسترونج. (2007). أساسيات التسويق. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

79- قانة، الطاهر. (2020). علم الاقتصاد. عمان -الاردن-: دار الخليج للنشر والتوزيع.

80- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد. (2000). ادارة المشروعات الصغيرة -من الالف الى الياء. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

81- ماجد أحمد عطا الله. (2011). إدارة الاستثمار. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

82- ماجدة العطية. (2009). ادارة المشروعات الصغيرة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

83- مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة. (2015). التمويل الدولي أسس نظرية واساليب تحليلية. بغداد: جار الضياء للطباعة والنشر/ النجف والاشراف.

84- محمد إبراهيم عبد اللاوي. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي. عمان، [الاردن]: دار الحامد للنشر والتوزيع.

85- محمد أكرم العدلوني. (2002). العمل المؤسسي. بيروت، [لبنان]: دار ابن حزم.

86- محمد دياب. (2010). التجارة الدولية في عصر العولمة. بيروت دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.

87- محمد زكريا. (2021). كتاب أسس التسويق الحديث وإدارة الشركات. الموصل-بغداد-: دار الكتب والوائق.

88- محمد صالح القرشي. (2022). المالية الدولية. الكويت: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

89- محمد عبد العزيز عبد الله عبد. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي. الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

90- محمد على الذوادى. (2018). أثر البيئة الاقتصادية في جذب المستثمر الدولي لدخول أسواق الجماهرية. ليبيا: دار حميثرا للنشر والترجمة.

91- محمد غياث شيخة. (2022). الاستثمار؛ المبادئ -الأدوات -المخاطر والتقييم. سوريا -دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

92- محمد هيكل. (2003). ادارة المشروعات الصغيرة. مدينة النصر (مصر): مجموعة النيل العربية.

93- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف. (2007). إدارة الأعمال الدولية. عمان [الأردن]: دار المناهج للنشر والتوزيع.

94- مدحت محمد أبو النصر. (2019). الحوكمة الرشيدة " فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ". مصر(القاهرة): المجموعة العربية للتدريب والنشر.

95- مصطفى كافي. (2014). بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. عمان -الاردن-: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

96- مصطفى يوسف كافي. (2017). إدارة الأعمال الدولية. الاسكندرية: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

97- مصطفى يوسف كافي. (2020). اقتصاديات البيئة والعولمة. دمشق (سوريا): دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

98- منال طلعت محمود. (2001). التنمية والمجتمع. الإسكندرية (مصر): المكتب الجامعي الحديث.

99- منير نوري. (2015). التسويق الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

100- مهدي زويلف، علي سليم العلاوية. (2013). إدارة الشراء والتخزين (مدخل كمي). الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

101- ناصر دادي عدون. (2008). تدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الجزائر: دار المحمدية.

102- ناصري نفيسة. (2020). الاستثمار الاجنبي المباشر وتمويل التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية -مع الاشارة الى حالة الجزائر-. تلمسان -الجزائر-: النشر الجامعي الجديد.

103- نبيل جواد، (2006). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: دار الجزائرية الكتاب.

104- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007): الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية " دراسة مقارنة ". الاسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.

105- نعيمة أوعيل. (2016). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005 الإسكندرية [مصر]: مكتبة الوفاء القانوني.

106- هالة محمد لبيب عنبة. (2017). المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الأعمال. القاهرة (مصر): المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

107- هاني حامد الضمور، بشير عباس العلاق. (2013). تسويق الخدمات. القاهرة: دار العرب للنشر والتوزيع.

108- هايل عبد المولى طشطوش. (2012). المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية. الاردن-عمان-: دار الحامد للنشر والتوزيع.

109- هنادي نظير. (2018). ادارة المشروعات الصغيرة. عمان: دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.

110- يحي سعيدي. (2015). الاستثمار الاجنبي المباشر. عمان: اثراء للنشر والتوزيع.

111- اليمين فالته. (2008). دارة المخزون باستخدام التقنيات الكمية في خفض التكاليف. القاهرة (مصر): دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

112- يونس عواد، محمد ناص. (2012). إدارة العمليات. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- أميرة حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير). الإسكندرية (مصر): الدار الجامعية.

2- أوشن ليلي. (2011). الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. (رسالة ماجستير). كلية الحقوق، تيزي وزو: جامعة مولود معمري.

3- بحري أميرة. (2017). الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2014. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.1

4- برايس نورة. (2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، دراسة ميدانية حالة مؤسسة FERTIAL عنابة. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.

5- برجي شهر زاد. (2012). اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.

6- بعداش عبد الكريم. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 -2005. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

7- بلحمدي سيدعلي. (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة -دراسة حالة الجزائر-. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة سعد دحلب.

8- بن ضياف جميلة. (2010). دور الشراكة الأجنبية في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

9- بن قطاف أحمد. (2007). أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

10- بوعزيز ناصر. (2010). الشراكة الأورو متوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.

11- بولعجين فايزة. (2022). دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية -دراسة حالة الجزائر-. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف جامعة فرحات عباس.

12- بولعراس سفيان. (2021). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الصيني -دراسة حالة افريقيا. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.

قائمة المراجع

13- جابر سطحي. (2018): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو. (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

14- جباري شوقي. (2015). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

15- جباري شوقي. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن المهيدي.

16- حساني بن عودة. (2011). أثر العوامل المؤسساتية في جدب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

17- حفاف وليد. (2019). تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية -دراسة حالة دول شمال إفريقيا (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

18- خاطر إسمهان. (2013). دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دول مجلس التعاون. (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

19- خيرجة حمزة. (2021). دور الشراكة الاجنبية في تنمية استغلال الطاقات المتجددة بالجنوب الجزائري-دراسة تقييمية خلال الفترة 2000-2018. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار: جامعة أحمد دراية.

20- دبيش أحمد. (2011). إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

21- ديغش خيرة. (2018). الخوصصة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

22- زويتة محمد صالح. (2006). أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

23- زيتوني صابرين. (2017). الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-. (اطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس.

24- سابق نسيمة. (2016). أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 2000-2014. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة جامعة الحاج لخضر.

25- سعدي هند. (2017). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (أطروحة دكتوره). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

26- سعيدي يحي. (2007). تقيم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.

27- شريط كمال. (2014): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

28- شناق حنان. (2009). تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية- . (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

29- صفيح صادق. (2015). الاستثمار الاجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.

30- طلال زغبة. (2015): دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل (أطروحة دكتوره). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

31- طلحي هشام. (2022). انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990-2019. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

32- طلحي هشام. (2022). انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة 1990-2019. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

قائمة المراجع

33- عبد الكريم سهام. (2007). دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجمع صيدال-. (رسالة ماجستير). البليدة: سعد دحلب.

34- عطا لله ياسين. (2009). دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

35- عطية عبيد جمال محمود. (2002). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. (رسالة دكتوراه). كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة: جامعة حلوان.

36- عماد صفوك جلود الرويلي. (2014). دور نظم معلومات الموارد البشرية في زيادة فاعلية أداء الموارد البشرية: دراسة ميدانية في وزارة الداخلية بمملكة البحرين. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الادارية، مملكة البحرين.

37- عمار زودة. (2008). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.

38- عميش عائشة. (2017): دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

39- غدير أحمد سليمة. (2017). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر-دراسة حالة الجنوب الشرقي- (ورقلة -الوادي-غرداية). (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

40- غقال إلياس. (2017). تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2000-2014). (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

41- فارس طارق. (2018). دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية: دراسة حالة الجزائر. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

42- فارس ف. (2004). اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول العربية دراسة مقارنة بين -الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية-. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

43- فرحي كريمة. (2013): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

44- قويدري كريمة. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.

45- لخلف عثمان. (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

46- مخبي أحلام. (2007). تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك؛ دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات. (رسالة ماجستير). قسنطينة: جامعة منثوري.

47- مزوار هاجر. (2012). أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

48- مصلة يحي. (2022). تأثير الازمات المالية والاقتصادية على توجهات الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوي العالمي 2003-2018. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

49- مكاحلية محي الدين. (2015). تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي.

50- منصور دياب. (2012). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

51- مهلل عبد المالك. (2014). المناولة والشراكة الصناعية مفهومها ودورها في تطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

52- وسيلة، ب. (2013). جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة الصين-. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف.

53- ولد بن زازة زهرة. (2021). مكاسب ومخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية دراسة حالة الجزائر 2000-2018. (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ر: جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.

54- يسعد حكيمة. (2008). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

55- يقور أحمد. (2015). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (أطروحة دكتوره). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

56- يوسف، ق. (2005). سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1- أحمد ضيف. (2015). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته. مجلة معارف، المجلد 10 العدد 19 الصفحات 107-126.

2- برادعي إبراهيم الخليل وحاكمي بوحفص. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2005 -2015). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4 العدد 1 الصفحات 401-425.

3- بلاطة، م. (2006). أهمية الشراكة الاجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،1 -25 .جامعة سطيف (الجزائر).

4- بلخير النخلة. بن تربح بن تربح. (2022). إشكالية توطين نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06 العدد 02 الصفحات 95-114.

5- بن نذير نصر الدين. (2011). الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الإبداع، المجلد 01 العدد 01 الصفحات 18-32.

6- بن يعقوب الطاهر وشريف مراد. (07-08 أفريل 2008). المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معيار التنمية المستدامة. الملتقي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة .جامعة فرحات عباس-سطيف، 730-749.

7- بونقاب مختار و زواويد لزهاري. (2018). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كسبيل للتخلص من التبعية للمحروقات. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 2 العدد 1 الصفحات 104-119.

8- جبلي محمد الأمين. (2016). نقل التكنولوجيا وحماية البيئة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلة له دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 07 العدد 01 الصفحات 35-49.

9- جيلالي بوشرف وفوزية بوخبزة. (2014). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04 العدد 06 الصفحات 170-202.

10- خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد. (2017). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (1990 – 2015). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة المجلد 47 العدد 01 الصفحات 953-995.

11- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري. (2012). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 2 العدد 3 الصفحات 26-40.

12- خالدي رشيدة. (2021). مساهمة الافصاح المحاسبي للمؤسسات على التكاليف البيئة في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14 العدد 02 الصفحات 255-266.

13- رابح خوني ورامي حريد. (2016). عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الحقوق والحريات المجلد 04 العدد 01 الصفحات 309-332.

14- رزيق كمال وعوالي بلال. (14-15 نوفمبر 2016). بين معوقات وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بن بوعلي سطيف.الصفحات 1-18.

15- رياش سهام. (2008). الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية، المجلد 02 العدد 01 الصفحات 169-180.

16- سعدي هند وبرحومة عبد الحميد. (2011). دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1990-2013). مجلة دراسات اقتصادية المجلد 5 العدد 2 الصفحات 23-37.

قائمة المراجع

17- سنوسي علي وسالم إلياس. (2016). التسويق الدولي ودوره في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في ضوء نظريات تدويل النشاط التسويقي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 12 العدد 14 الصفحات 43-52.

18- طلال زغبة. (2012). واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 5 العدد 7 الصفحات 196-215.

19- طيب سعيدة. طيب أمال. (2018). دور الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "حالة مجمع فرتيال Fertial ". مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3 العدد 1 الصفحات 116-137.

20- عبد الجليل جباري و أحمد رشاد مرداسي . صبرينة بوطبة. (2018). الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02 العدد 01 الصفحات 298-317.

21- عبد الكريم بعداش. (2014). آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003-2012. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 18 العدد 01 الصفحات 58-71.

22- عبد اللطيف شهاب زكري وتغريد سعيد حسن. (2014). الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 18 العدد 41 الصفحات 1-22.

23- عدنان مناتي صالح. (2013). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 14 العدد 23 الصفحات 357-378.

24- عزيز سامية. (2011). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02 العدد 02 الصفحات 71-94.

25- عمار زيتوني. (2006). مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي. مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، 46.

26- عيسات محمد وداتو سعيد عيماد. (2020). واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018. مجلة دفاتر بوادكس المجلد 9 العدد 1 الصفحات 38-53.

27- عيسى أيت عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 10 العدد 19 الصفحات 271-288.

28- غرداين حسام، مسعودي زكرياء و شبورو سليم. (2017). آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 02 العدد 02 الصفحات 224-243.

29- فاروق فتحى السيد الجزار ونشوى محمد عبد ربه. (2021). العلاقة السببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 11 العدد 10 الصفحات 308-340.

30- فاطنة العطري والداوي الشيخ. (2020). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 11 العدد 10 الصفحات 289-308.

31- قاضي فاطمة الزهراء، سعيداني محمد ونوارة ناصر حسان. (2018). واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية (مؤسسة Sarl Idcm نموذجا). مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 01 العدد 02 الصفحات 49-65.

32- قدوري نور الدين وحجاب عيسى. (2019). تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية -دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2016. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، المجلد 12 العدد 04 الصفحات 76-86.

33- قطاف عبد الحكيم ووالي عبد اللطيف. (2021). مبادئ ضمان حماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر. المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد 02 العدد 01 الصفحات 175-196.

34- لمياء درامشية وفاطمة بلقاسمي. (2016). المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر -دراسة تأصيلية-. مجلة الحوار الثقافي، المجلد 05 العدد 02 الصفحات 318-324.

35- لورنس يحي صالح وضياء حسين سعود. (2020). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 50 الصفحات 176-197.

36- لوعيل بلال. (2014). محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 05 العدد 01 الصفحات 197-216

37- ليليا بن منصور. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05 العدد 02 الصفحات 114-125.

38- مبرك كامل ومكيد علي. (2021). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مصادر الدخل الوطني دراسة قياسية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2018). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12 العدد 01 الصفحات 197-216.

39- مفتاح صالح وبن سمينة دلال. (2008). واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر). مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 17 العدد 44-43 الصفحات 107-126.

40- وسيلة السبتي ويزيد تقرارت. (2018). دور برامج الاستثمار العامة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر-. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01 العدد 01 الصفحات 142-162.

رابعا: التشريعات القانونية

القانون التوجيهي رقم 01/18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ12/12/2001

المراجع باللغة الأجنبية

1. Bouyacoub, F. (2000). L' entreprise et le financement bancaire. Algeria: Casbah éditions.
2. Christophe, M. (2008). Pratiques de prévention des risques professionnels dans les PME-PMI. paris: lavoisier.
3. CROZET , Y. (2001). les grandes questions de l'économie internationale. Paris : NATHAN.
4. FORTIN, P.-A. (2007). Devenez entrepreneur. canada: éditions tranxontinental.
5. Jhingan , M. (2011). The economics of development and planning. Vrinda : Fourty Edition, Delhy.
6. John H, D. (2002). Theories and Paradigms of International Business Activity. Massachusetts 01060 USA: Edward Elgar Publishing.
7. Jonathan, J., & Colin , W. (2006). Foreign Direct Investment and the Regional Economy. University of Newcastle upon tyne. Newcastle, UK: Ashgate Publishing.
8. lilova, d. (2009). Bulgaria as a Target for Foreign Direct Investment. Germany: The Deutsche National Bibliothek.
9. Markus , K., & Rhea , T. (2019). Foreign Direct Investment. USA: Edward Elgar.
10. Maryse, S. (2003). stratégie de pme et l intelligence economique . paris: Economica.
11. OCED. (2016). Benchmark Definition of Foreign Direct Investment. Paris: Fourth Edition.
12. Ponson, B., & HIRSCH , G. (1999). Partenariats d'entreprises et mondialisation. Paris: Karthala.
13. Saeed, T. (2016, janvier 29). Commerce international et directs etrangers. UFR.
14. Salvatore , D. (2013). International economics. Wiley0000: Eleventh Edition.
15. BOUYACOUB, B. (2023). Factors of attractiveness of foreign direct investments (FDI) in Algeria during the period 2000 - 2022: "An empirical study using the ARCH and GARCH approach. Economics Financial Banking & Management Journal Volume: 12/N:01(2023),, p780-797.

المواقع الإلكترونية

https://connect.holcim.com/global/news-center
https://connect.holcim.com/global/engage-archive
https://connect.holcim.com/global/ls/community/TIS
https://www.lafarge.dz
https://www.lafargeholcim.ma/fr

الملاحق

الملحق رقم 01: سياسة الصحة والسلامة

سياسة الصحة والسلامة والبيئة

نحن في هولسيم نضع موظفينا ومقاولينا وعملائنا وجيراننا في صميم طريقة عملنا و نعتبرهم أهم مكتسباتنا. تتحمل شركة هولسيم مسؤولية ضمان رفاهية موظفينا وازدهار الطبيعة في جميع عملياتنا.

الصحة والسلامة والبيئة هي قيمتنا الأساسية و هي تمثل هدفاً مركزياً متجذراً.

نهجنا:

إدارة المخاطر الحرجة في عملياتنا - تحديد الأولويات وضمان أقصى قدر من الانضباط التشغيلي للسيطرة على أعلى المخاطر لدينا.

إشراك أصحاب المصلحة لدينا - تمكين جميع الموظفين والمقاولين من إيقاف العمل غير الآمن والمساهمة في حماية البيئة من خلال الاستماع الفعال لجميع المخاوف والاقتراحات الخاصة بالتحسين.

التحسين المستمر - كن أفضل كل يوم وافهم أن التميز في الصحة والسلامة والبيئة رحلة لا تنتهي أبداً.

التزامنا:

- القيام بأعمالنا مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم الإضرار بالأشخاص والطبيعة.
- تخطيط وتصميم وتشغيل وإدامة عملياتنا لتتجاوز أفضل المعايير في نوعها.
- مراجعة أهدافنا وغاياتنا سنوياً.
- الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والصناعية والمؤسساتية المعمول بها.
- الحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة لدينا من خلال الشفافية والمساءلة.

إن إدراج الصحة والسلامة والبيئة في كل ما نقوم به أمرٌ بالغ الأهمية لنجاحنا كشركة. سنوفر الإدارة والموارد اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات.

وهذه مسؤولية يتقاسمها جميع الموظفين بالتساوي.
لا شيء نقوم به يستحق المخاطرة بإلحاق الأذى بأنفسنا أو ببيئتنا.

Page 1 / 2

قواعد الصحة والسلامة والبيئة

أوقف العمل غير الآمن دائماً

1 قم بالإبلاغ عن جميع الحوادث خلال ٢٤ أربع وعشرين ساعة

iCare

الإبلاغ

2 إستخدم معدات الحماية الشخصية الإلزامية والمطلوبة للمهمة

معدات الوقاية الشخصية

3 إحصل على/اتبع تصاريح العمل في المناطق المرتفعة والعمل الساخن والعمل في الأماكن الضيقة ورفع الحمال وعزل الطاقة. أغلق مصدر الطاقة وضع العلامات وافحص العزل دائماً (LOTOTO)

تصاريح العمل

4 إمتثل للتصاريح البيئية والتشغيلية

الإمتثال لتصريح العمل

5 لا تتجاوز أو تعطل معدات السلامة أو المخاطر الحرجة

الضوابط الحرجة

6 لا تعمل بدون حمايات المعدات ولا تقف أو تمش تحت الأحمال المعلقة أو في المناطق المحظورة

خط النار

7 لا تقد السيارة بدون ربط حزام الأمان ولا تستخدم الهاتف المحمول ولا تتجاوز حدود السرعة أو ساعات الخدمة

القيادة الآمنة

8 لا تقد أو تعمل تحت تأثير الكحول أو المواد المخدرة

Page 2 / 2

الملحق رقم 02 شهادة الايزو

LAFARGE

A MEMBER OF HOLCIM

Lafarge Ciment M'Sila – Aout – 2023

Flash News ISO 14001

Département Optimisation Usine

SME: Système de management environnemental répondant à la norme ISO 14001.

Objectifs:

1. Maintenir le certificat ISO 14001.
2. Maintenir le niveau de suivi du plan d'action environnemental et celui du ISO 14001

Priorités de la troisième trimestre 2023:

1. Finaliser la mise à jours de la politique environnement LCM selon les grands axes de la politique groupe envoyé en Juin 2023
2. finaliser les situation d'urgence scénarios et sensibilisation

1. L'audit interne sera le 18 octobre 2023
2. L'audit de surveillance annuel du ISO 14001 sera le 18 novembre 2023.

Page 1 / 1

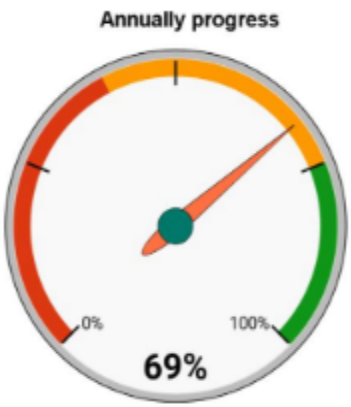

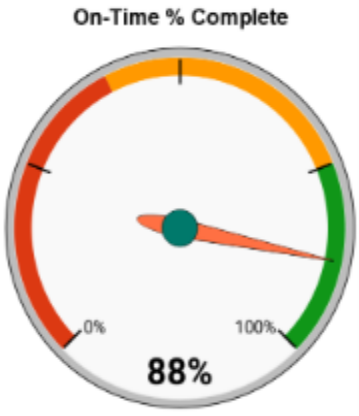

الملحق رقم 6

الملحق رقم 7

زملائي الاعزاء،

في إطار الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، يسعدنا إعلامكم بأن الجرعة الثالثة للتلقيح **ستنطلق** رسميا ابتداءا من نهار الغد، الأربعاء 2022.01.19 على مستوى مصنعنا.

فعلى الراغبين في الحصول على التطعيم التوجه الى العيادة ابتداءا من الساعة التاسعة (00سا09) صباحا مع الالتزام بتعليمات الوقاية، التباعد وارتداء الكمامة. تجدر الاشارة ان اللقاحات المتوفرة حاليا على مستوى مصنعنا هي **Sinovac et Johnson & Johnson**

تذكروا بأن الحصول على التطعيم المضاد لفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 يحميكم من الإصابة بالفيروس ويحمي الأشخاص من حولكم.

Chers collègues,

Dans le cadre de la campagne nationale de vaccination contre le coronavirus Covid-19, nous avons le plaisir de vous informer que la campagne de vaccination de la troisième dose sera officiellement lancée au sein de notre usine, à partir de demain, Mercredi le 19.01.2022.

Tout employé désireux se faire vacciner doit se rendre à la clinique de l'usine à partir de 09h00, en respectant les consignes de prévention contre la propagation du virus, la distanciation et le port du masque.

Il est à préciser que les vaccins disponibles actuellement au niveau de notre usine sont SINOVAC et JOHNSON & JOHNSON

Rappelez-vous que le vaccin contre le coronavirus Covid-19, vous protège et protège les personnes qui vous entourent.

الملحق رقم(08)

في إطار الحملة التحسيسية التي قامت بها الجزائرية للحياة " AGLIC " بمصنع إسمنت المسيلة ، حيث تم من خلالها الإعلان عن إنشاء تطبيق أندرويد (Android) خاص بالشركة المتعاقدة " AGLIC " ، يتم الولوج إليه من خلال الهاتف المحمول و كذا البريد الإلكتروني للعامل للاستفادة من كافة الخدمات و المعلومات المقدمة من طرف شركة " AGLIC " .

وعليه يرجى من العمال المنخرطين لدى الجزائرية للحياة " AGLIC " الذين لا يملكون بريد الكتروني مهني ، ويرغبون في الاستفادة من هذا التطبيق ، موافاتنا بعنوان البريد الإلكتروني الشخصي ، بعد التأكد من صحته حتى يتم اعتماده من طرف الجزائرية للحياة " AGLIC "

نشكر لكم حسن تعاونكم

الملحق رقم (09) التنمية المستدامة

تقع الاستدامة في صميم استراتيجيتنا، مع أهدافنا لصافي الصفر لعام 2050 التي أقرتها SBTi. ستظل Holcim في طليعة حلول المباني الخضراء، حيث تأتي 25% على الأقل من مبيعات الخرسانة من ECOPact. ستقوم بإعادة تدوير أكثر من 75 مليون طن من المواد بما في ذلك 10 ملايين طن من مخلفات البناء والهدم بحلول عام 2025. وسنستمر في نشر التقنيات الذكية، بدءًا من الطباعة ثلاثية الأبعاد باستخدام مواد أقل بنسبة 70%، إلى المكونات المعدنية الخضراء مثل الطين المكلس. وسنواصل تطوير تقنيات الجيل التالي بما في ذلك 30 مشروعًا تجريبيًا في مجال احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS)، بحلول عام 2030، هدفنا هو تشغيل محطة واحدة على الأقل ذات صافي انبعاثات صفرية.

الاقتصاد الدائري المنتجات الخضراء إزالة الكربون

الملحق رقم(10) افاف المصنع 2025

الملحق رقم 13 قانون الاستثمار 2022

29 ذو الحجة عام 1443 هـ
28 يوليو سنة 2022 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 50

5

قوانين

قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 61 و141 (الفقرة 2) و143 و144 (الفقرة 2) و145 و148 منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، المعدل، لا سيما المادة 37 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المعدل، لا سيما المادة 49 منه،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الفصل الأول
أحكام عامة

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمين.

المادة 2 : ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار، بهدف :

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية،

- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة،

- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية،

- إعطاء الأفضلية للتمويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة،

- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة،

- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية،

- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

المادة 3 : يرتسم هذا القانون المبادئ الآتية :

- حرية الاستثمار : كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم، يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما،

- الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.

• بعنوان مرحلة الإنجاز :

1) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

2) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

3) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،

4) الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال،

5) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية،

6) الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

• بعنوان مرحلة الاستغلال : ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال :

1) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

2) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

المادة 28 : تُعد قابلة للاستفادة من "نظام المناطق". الاستثمارات المنجزة في :

– المواقع التابعة للهضاب العليا و الجنوب و الجنوب الكبير،

– المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة،

– المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

تحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، عن طريق التنظيم.

المادة 29 : زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا "نظام المناطق" والتي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة من المزايا المحددة في هذه المادة، من المزايا

• بعنوان مرحلة الإنجاز : من المزايا المحددة في المادة 27 من هذا القانون.

• بعنوان مرحلة الاستغلال : لمدة تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال :

1) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

2) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

تُحدد قائمة النشاطات غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة في "نظام المناطق"، عن طريق التنظيم.

المادة 30 : تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، قابلة للاستفادة من نظام "الاستثمارات المهيكلة".

تُحدد معايير تأهيل الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام الاستثمارات المهيكلة"، عن طريق التنظيم.

المادة 31 : زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة :

• بعنوان مرحلة الإنجاز : من المزايا المنصوص عليها في المادة 27 من هذا القانون.

يمكن تحويل مزايا مرحلة الإنجاز المنصوص عليها في هذه المادة إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد، المكلفة بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الأخير.

• بعنوان مرحلة الاستغلال : ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10) سنوات، من :

1) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

2) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

يمكن أن تستفيد الاستثمارات المهيكلة من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، على أساس اتفاقية تُعد بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة. وتبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، عن طريق التنظيم.

المادة 32 : مع مراعاة مدة الإعفاء، من الرسم العقاري على

المادة 4 : تخضع لأحكام هذا القانون، الاستثمارات المنجزة من خلال :

– اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج،

– المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية،

– نقل أنشطة من الخارج.

المادة 5 : يقصد، في مفهوم هذا القانون، بما يأتي :

المستثمر : كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيماً أو غير مقيم، بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثمارا طبقا لأحكام هذا القانون.

استثمار الإنشاء : كل استثمار منجز من أجل إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/أو الخدمات.

استثمار التوسع : كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة.

لا يخرج اقتناء تجهيزات تكميلية ملحقة و/أو مرتبطة بطابع التوسع للاستثمار. وكذلك هو الشأن بالنسبة لاقتناء تجهيزات تجديد أو استبدال مماثلة لتلك الموجودة.

استثمار إعادة التأهيل : كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث (3) سنوات على الأقل.

نقل أنشطة من الخارج : عمل التحويل الذي تقوم بموجبه مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي، لكل أو لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر.

الفصل الثاني
الضمانات والواجبات

المادة 6 : يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية القابلة للاستفادة من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في هذا القانون من أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة.

تمنح الأراضي من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

توضع المعلومات التي تتعلق بتوفر العقار تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، لا سيما من خلال المنصة الرقمية للمستثمر المذكورة في المادة 23 أدناه.

المادة 7 : تعفى من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، المساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج.

وتعفى أيضا من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.

المادة 8 : تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في الرأسمال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، والمحررة بعملة حرة التحويل يسقرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع.

كما تقبل كحصص خارجية، عملية إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يطبق ضمان التحويل وكذا الحدود الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

كما يتضمن ضمان التحويل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وعن تصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي، حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، عن طريق التنظيم.

المادة 9 : تضمن الدولة حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 10 : لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز محل تسخير من طرف الإدارة إلاّ في الحالات المنصوص عليها في القانون. ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف، طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 11 : تنشأ لدى رئاسة الجمهورية "لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار" تدعى في صلب النص "اللجنة" تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون.